تَجْرِبَتِي مَعَ الصَّحَافَةِ

(1974- 2016م)



تأليف :

صالح سعيد بامطرف

تجربتي مع الصحافة

(١٩٧٤ – ٢٠١٦م)

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت (٢١٠) ٢٠١٨م

عنوان الكتاب: تجربتي مع الصحافة (١٩٧٤ – ٢٠١٦م)

تأليف : صالح سعيد بامطرف

حجم الكتاب : ١٧ × ٢٤ سم

الإخراج الفني : حسن أحمد بلجعد

التنفيذ الطباعي : مطابع الهاشمية

حضرموت – المكلا – تلفون: ٣٢٠٠٥٤

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

تجربتي مع الصحافة

(١٩٧٤ – ٢٠١٦م)

تأليف:

صالح سعيد بامطرف

تقديم:

أ.د. عبدالله سعيد الجعيدي



الإهداء:

إلى زوجي وأولادي

الذين رافقوا رحلتي

وأوصلوني إلى ما وصلت إليه

وكانت هذه التجربة

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
شكر وتقدير	١١
تقديم	١٣
مقدمة	١٧
القسم الأول: دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	
التنظيم السياسي والشباب: أشيد مساعد نشط واحتياطي للتنظيم السياسي الجبهة القومية...	٢٧
إطلالة على المسيرة الكفاحية لأشيد والمهمات الجديدة	٣٠
فبراير ١٩٨٦:خمسة عشر عاماً على تأسيس المدرسة الحزبية (ذكريات كفاحية وعمل متواصل)	٣٤
الحركة النقابية في ذكرى تأسيسها الثلاثين(مارس٥٦-مارس١٩٨٦م) والمهمات الجديدة	٣٧
مبادرات وأعمال تنال كل تقدير	٤١
١٥عاماً على تأسيس المدرسة التعليمية الحزبية العليا : إضاءات على تأسيس فرع معهد عبدالله باذيب للاشتراكية العلمية....	٤٤
المنظمة القاعدية حلقة أساسية في تعزيز الدور القيادي للحزب الاشتراكي اليمني	٤٨

الموضـــوع	الصفحة
٧سنوات من صداقة متينة ومتطورة :في العام السابع لمعاهدة الصداقة والتعاون بين بلادنا والاتحاد السوفيتي الصديق	٥١
الكونفرس الحزبي العام إحدى المتطلبات لوثائق الحزب الاشتراكي اليمني	٥٥
ثورتا ٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر تجسيد لترابط وحدة نضال الشعب اليمني	٥٧
التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية وأهميتها في انتصار الجديد التقدمي	٦٢
بعض مايمكن قوله في الذكرى العشرين لصدور صحيفة الشرارة ...	٦٧
الكونفرس الحزبي العام أهمية تمثيل وثائقه ونشرها	٧١
مؤتمر المندوبين الرابع لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالمحافظة وقفة تقييميه ومهمات منتصبة	٧٤
القسم الثاني: **دولة الوحدة ومأزقها السياسي**	
إعلان قيام الجمهورية اليمنية (الميلاد الجديد للثورة اليمنية)	٧٩
خواطر ورؤى متفرقة	٨٢
أهمية تقييم الفترة الانتقالية	٨٥
مشروع ميثاق العمل السياسي وأهمية إغناء الممارسة السياسية بمضامين جديدة	٨٧

الموضـــوع	الصفحة
مساهمة في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية : الدستور والوحدة (الحلقة الأولى)	٩١
مساهمة في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية : الدستور والوحدة (الحلقة الثانية)	٩٦
الحزب الاشتراكي اليمني في ظل التحضيرات لانعقاد مؤتمره العام الرابع	١٠٠
مساحة رأي:الإصلاح الإداري والنهوض بأوضاع محافظة حضرموت	١٠٥
أفكار حول : إيجاد آليه جديدة لنشاط الحزب الاشتراكي اليمني	١٠٩
المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق (الحلقة الثانية)	١١٣
المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق(الحلقة الأخيرة)	١١٧
الخطاب السياسي والمصداقية في التعامل مع ثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة..	١٢٥
القسم الثالث: تصدع نظام الجمهورية اليمنية:	
مؤتمرنا تجديد في القيادة وتجديد في الرؤى	١٣٣
مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والتحديات التي تواجه التطبيق	١٣٩

الموضـــوع	الصفحة
صحيفة الوسط ومقالات د.عبدالله الفقيه الأسبوعية	١٤٥
القضية الجنوبية:نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية	١٥٣
أوراق متناثرة	١٦٤
رداً على عبدالعزيز يحيي: الجنوب مقاربة حلم الوحدة بواقعها	١٧٢
أحزاب اللقاء المشترك وهيئات الحراك الجنوبي والتشاور الوطني العام	١٨٠
الانتخابات وأوضاع المحافظات :صعوبات وتعقيدات محافظة حضرموت أنموذجاً.....	١٨٩
القسم الرابع: **اليمن في عنق الزجاجة**	
الجنوب : آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل	٢٠١
تأملات في: رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوي القضية الجنوبية	٢٠٥
مرة أخرى :الجنوب : آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل	٢١١
الثورة السلمية الجنوبية: أهمية إيجاد الحامل السياسي الجامع	٢١٦
مستجدات الأوضاع في اليمن وعلاقتها بالقضية الجنوبية	٢٢١
عاصفة الحزم وإعادة الأمل:هل يؤسس مؤتمر الرياض لمرحلة جديدة في اليمن	٢٢٥

الموضـــوع	الصفحة
عاصفة الحزم وإعادة الأمل:المقاومة لوطنية الجنوبية انتصارات وتطلعات مشروعة وأهمية فهم المرحلة وآفاقها	٢٣٥
مؤتمر حضرموت الجامع هل يكون جامعاً وموحداً؟!!	٢٣٩
الملاحق :	
ملحق رقم (١) المقالات المنشورة للكاتب من عام (١٩٧٤ – ٢٠١٦م) مرتبة وفقاً لتاريخ النشر	٢٤٩
ملحق رقم (٢) جدول بالمقالات المستثناة من النشر في هذا الكتاب وأسبابها...	٢٥٦
ملحق(٣) وثيقة الحفل الخطابي والتكريمي بالذكرى العشرين لصدور صحيفة الشرارة	٢٥٩

شكر وتقدير

جاءت فكرة هذا الكتاب في مراحلها الأولى من المكتبة السلطانية بالمكلا وأنا أقلب ما كتبته من مقالات في الصحافة الوطنية فقد عزمت على الإفادة مما نشرته وإخراجه في كتاب وهذا أخذ مني وقتاً بعد تبادل الرأي والتشاور مع أخي ورفيق دربي الأستاذ صالح سعيد باعامر الذي جمعني به العمل لفترات وآخرها في إدارة الثقافة بمحافظة حضرموت، ومن نتائجه الاتفاق على المسودة الأولى للكتاب بعنوان (تجربتي مع الصحافة) فله كل امتناني وشكري وتقديري.

والشكر موصول لابني المهندس مجدي الذي قام بتجهيز الكتاب وطباعته على ورق A4 والذي تم إصداره في سبتمبر ٢٠١٦م وبلغت صفحاته (١١٦) وبعدد (٣٥) نسخة تم توزيعها على جامعة حضرموت وكلياتها وجامعة عدن ومركز الرشيد والمكتبة الوطنية بها، ومركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق ولعدد من المهتمين بالمجال الثقافي والسياسي في محافظة حضرموت.

ولأهمية ومكانة المكتبة السلطانية بالمكلا تم إيداع الكتاب بها مع الملفات الستة بالبيلوجرافيا للصحافة الوطنية لتكون مرجعاً للباحثين وطلاب الدراسات العليا والجامعات.

كما إنني ممتن للأخ الأستاذ د. عبدالله سعيد باحاج لمساهمته ومشاركته في الإعداد للكتاب في مسودته الأولى، وكذا الأخ الأستاذ أحمد فرج خنبش فلهما مني الشكر والتقدير.

إن جمع مقالاتي وإخراجها في كتاب في صيغتها النهائية كان نتاجاً لنقاش دار بيني وأخي أ. د. عبدالله سعيد الجعيدي المحاضر بكلية الآداب (قسم التاريخ) بجامعة حضرموت، رئيس مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر عند عرض المسودة الأولى للكتاب عليه، فله كل الشكر والتقدير لمرافقته لي لإنجاز هذا العمل والاتفاق على أقسامه وأن يأخذ مساراً تاريخياً في الشأن اليمني، وإني أجدها فرصة لأقدر عالياً الدور المرموق الذي بدأ يأخذه هذا المركز في مجال البحث العلمي والإصدارات القيمة التي يصدرها عن تاريخ حضرموت وأرى في العمل مع المركز مجالاً خصباً للاستفادة من الخبرات الموجودة والشكر والتقدير لأخي د.محمد أحمد الأشولي المحاضر بكلية الآداب جامعة حضرموت (قسم اللغة العربية) الذي استجاب سريعاً لطلبي بمراجعة الكتاب لغوياً بل وقدم اقتراحاته في التنظيم والإخراج. كما لايفوتني الإشارة إلى مساهمة أخي الأستاذ محمد عبدالله الحداد ولمراجعته وتصحيحه بعض أقسامه فله أيضاً كل تقديري.

وما كان لهذا العمل أن يرى النور دون أعمال الطباعة التي قام بها الأخ عبدالرحمن أحمد الشاطري والدور الذي اضطلع به الأخ حسن أحمد بلجعد في الإخراج الفني والتنظيم لمحتويات الكتاب فلهم جميعاً امتناني وشكري وتقديري.

صالح

تقديم

أ. د .عبدالله سعيد بن جسَّار الجعيدي

في علم التاريخ لا تموت الحوادث ، ولا تنتهي صلاحية الكلمات . ربما تضيع مساحات من مضامينها لكن ما يبقى منها يمثل أصولاً تاريخية تساعد المؤرخ في إعادة رسم صورة الأحداث أو تقريبها إلى القارئ ، وإذا كان عالم الآثار يعتني باستنطاق الملتقطات والنقوش وهو يبحث عن حقائق التاريخ فإن مؤرخي العصور الوسطى يستندون إلى المخطوطات، يغوصون في متونها للوصول إلى مرادهم ، ويسعى المؤرخ المعاصر إلى الوثائق التاريخية المكتوبة التي تدخل فيها المراسلات الرسمية والاتفاقيات والمعاهدات والصحافة والدوريات والمنشورات والبيانات والخطابات، وتختلف كل هذه الوثائق من حيث أهميتها التاريخية ومدى دقة معلوماتها ، والمؤرخ الرصين منوط به تمييز الغث من السمين بعد أن يقوم بتحليلها وفقا للمناهج العلمية.

إن موضوع المقالات التي تضمنها هذا الكتاب أقرب إلى قضايا الحاضر، فما تزال شخوصه ومجرياته تتداخل وتمضي إلى تشكّلات قادمة، لكن أهميتها التاريخية لا ريب ستتأصل مع تقادم السنين لاسيما عندما يكون المؤرخ الذي سيتصدى لها على مسافة محايدة من زمانها وموضوعها.

ويعد إصدار هذا الكتاب في هذا التوقيت خطوة جريئة وصائبة، ويمكن تصنيفه في باب المؤلفات الوثائقية الشاهدة على عصرها فالمؤلف كان معاصراً لما دوّنه بحكم طبيعة الكتابة الصحفية ، بل هو طرفٌ فاعلٌ بخاصة في مرحلة حكم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي كانت أقرب إلى مرحلة التجربة النظرية في الحكم منها إلى الدولة التي تهتم في أولويّاتها ببناء المؤسسات وتنمية المجتمع وازدهاره ، ولهذا حشدت المقالات بالكلمات التعبويّة والدعائية لتأكيد سلامة النهج اليساري المتطرف لتلك الدولة التي انحازت إلى فئات تراتبية بعينها حمّلتها صفة طبقية في غير محلّها، في مجتمع عانى أغلب سكانه من ظروف اقتصادية صعبة، ولهذا ظهر في تلك المرحلة المصطلح السبعيني : (أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة) ومن ثم في الوطن، وهو يندرج في الأطروحات الخاطئة التي قسمت المجتمع إلى مواطنين مرضي عنهم ومغضوب عليهم، فصنعت شرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي، وإن بدأ المجتمع من الناحية النظرية المؤسسية متماسكاً وآمناً.

وصاحب هذه المقالات التي ضمّنها في هذا الكتاب الموسوم (تجربتي مع الصحافة) هو شخصية وطنية اتخذ لنفسه منذ ريعان شبابه خط الحكم الثوري في الجنوب وصار مشاركاً في منظومته وقراراته الثورية بما لها وعليها، ولقد عبّرت العديد من المقالات عن الموقف الرسمي وعكست الإطار السياسي التنظيمي الذي ينتمي إليه.

لاسيما إن الصحافة في عهد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية غير حرة، فلا صوت يعلو فوق صوت التنظيم السياسي والحزب الحاكم الوحيد ، وحتى في عهد الجمهورية اليمنية مضت المقالات وفقاً للعلاقات بين شريكي الوحدة، وهو – أي المؤلف – غالباً ما يكون في صف النظام السياسي الجنوبي، وسجل خط سير المقالات موقفاً مبدئياً لصاحبها، وذلك باحترامه لخياراته وتوجهاته وتمسكه بها ولم نجد عنده ارتباكاً في المواقف أو تلوناً في الاتجاهات الفكرية والسياسية والوطنية عندما صار التلون والنفاق سلعة مربحة في عهد ما بعد حكم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

واتسقت هذه المقالات مع واقعها، وتماهت مع شخصية كاتبها الإيجابية المتفاعلة مع القضايا الوطنية التي اتسم بها عصره . ثم إن المقالات غرّدت إلى ما وراء حدود وطنها واقتنعت في بداياتها بالنظرة الاشتراكية للعالم والصراع الطبقي، ونادت بالأممية البروليتارية جنباً إلى جنب مع دائرتها الصغرى وهي دائرة الوحدة اليمنية التي كان الصوت الرسمي الجنوبي فيها الأكثر تشدداً في السعي لتحقيقها، ومع انتكاسة الوحدة وتحوّلها إلى احتلال داخلي تعاطفت المقالات مع قضايا الجنوب والظلم الذي وقع على أهله إلى أن وصلت إلى اللحظة الراهنة التي يسعى فيها الحضارمة لتوحيد كلمتهم ، وهو ما يؤسس لخطاب المستقبل والدعوة إلى تأسيس البدايات السليمة ، وتحديد الأولويات.

وقد أحسن الأستاذ صالح سعيد بامطرف صنعاً بتجميع مقالاته في هذا الكتاب بتنوع موضوعاتها وتعدد مراحلها – بصرف النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا معها – قبل أن تطويها سنين النسيان والإهمال ، وإذا اتسم البعض منها بالطابع الدعائي أو الانفعالي أو الخبري العابر فإنها رسمت معالم مرحلة تمتد لنصف قرن من الزمان، وركزت على منطقة ما تزال تموج بالصراعات والنزاعات، وقد تلازمت حركة صعود المقالات مع مراحل تشكل المؤلف من مرحلة الشباب واندفاعهم إلى مرحلة النضج وهو ما نلاحظه من حرصه على نشر هذه المقالات التي تجاوز موضوع البعض منها قناعاته الحاضرة مما يدل على إدراكه السليم لحيوية الكلمة المكتوبة، وأهمية نشرها، وإيداعها في ذمة التاريخ حيث لا تنتهي صلاحية الكلمات.

المكلا/ ٢٠ديسمبر ٢٠١٧م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله تعالى رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فقد منّ الله تعالى علينا بنعمه التي لاتعد ولاتحصى ومنها الكتابة بالقلم والقراءة، وأعطانا القدرة على النظر في أعمالنا وتقويمها، والتمسك بما هو قيم والابتعاد عن ماهو غث، وتجربة الحياة غنية بالدروس والعبر.

تعود بداية اهتمامي بالصحافة إلى مراحل سابقة من حياتي منذ دراستي بالمرحلة الوسطى بمدينة غيل باوزير مكان الميلاد عام ١٩٥٠م والسكن الأعوام الدراسية من (٦٢/ ٦٣ إلى ٦٥/ ١٩٦٦م)، حينها كنت أحب الاطلاع على الكتب بمكتبة المدرسة تحت إشراف المدرسين، وقد بدأت الكتابة في المجلات الحائطية، كما إن لمكتبة المعارف الشهيرة والتي أدارها الأستاذ المؤرخ سعيد عوض باوزير رحمة الله عليه دورها في هذا المجال، وفي وقت لاحق أثناء دراستي بثانوية المكلا للبنين للأعوام الدراسية من (٦٦/ ٦٧ إلى ٦٩/ ١٩٧٠م) واصلت قراءة الكتب والمجلات والصحف بها وبعد ذلك اقتنائها من مكتبتي الحداد والصافي.

أحببت الصحافة وشغفت بها وساعد إلتحاقي بالعمل السياسي بتنظيم الجبهة القومية عام ١٩٦٧م، وعملي موظفاً لدى الدولة في ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٠م وبعدها

تعييني عام ١٩٧٤م عضواً بهيئة تحرير صحيفة الشرارة كل ذلك ساعد على الانطلاق للكتابة في الصحيفة ليس امتهاناً بل هواية.

إن مقالاتي المنشورة بصحيفة الشرارة للفترة (١٩٧٤- ١٩٩٠م) صادفت فترة قيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي اليمني لدولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقيادته السياسية والفكرية والجماهيرية وعلاقته الوطنية اليمنية ومع قوى التحرر الوطني والمنظومة الاشتراكية، هذه الدولة التي أسست في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م إثر وضع عربي استثنائي بعد هزيمة الخامس من حزيران (يونيو ١٩٦٧م) وما أفرزته من تطورات وانقسامات عميقة في الوطن العربي، وفي ظل ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) واتخاذ النظام حينها موقعه بما يتناسب مع توجهاته السياسية والفكرية مع قوى اليسار والبلدان الاشتراكية، ومن ناحية أخرى اتسمت هذه الفترة بالوقوع في الأخطاء السياسية والنظرية والاقتصادية إضافة إلى ما شهدته التجربة من صراعات سياسية بين أجنحة التنظيم والحزب لاحقاً وتجاه الآخرين وقد أضرت هذه السياسات بقدرات النظام على التطور، وقد أقر الحزب في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم بهذه الأخطاء ولكنه لم يتمكن من معالجتها وانصرف بعدها في اتجاه آخر متسرعاً بالدخول في وحدة اندماجية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م مع نظام الجمهورية العربية اليمنية دون أن يقف قبلها

حتى على مصالحة وطنية داخلية مما كان له الأثر على ما ترتب عليها من أحداث جسيمة وفي مقدمتها الحفاظ على المنجزات التي حققها خلال فترة حكمه.

أما مقالاتي في الصحيفة نفسها خلال الأعوام (١٩٩٠- ١٩٩٣م) تناولت بالتحليل الوحدة ومأزقها السياسي خلال الفترة الانتقالية وتعثر تطبيق الاتفاقيات الوحدوية والحوار السياسي والتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق وعدم المصداقية في التطبيق مما كان من نتائجه إشعال حرب صيف عام ١٩٩٤م والانتصار المزعوم في السابع من يوليو لنظام الجمهورية العربية اليمنية على الشريك في إقامتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وخلال الفترة من عام (١٩٧٤- ١٩٩٣م) بلغ إجمالي ما نشرته من مقالات بصحيفة الشرار ثلاثة وثلاثين (٣٣) مقالاً، ونشرت مقالاً واحداً بصحيفة حضرموت عام ١٩٩٤م.

من المعروف أَن من نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م والتي دارت رحاها في الجنوب تم بدء مرحلة جديدة ألغيت فيها اتفاقيات الوحدة السلمية وهامش الحريات النسبية السابق، وتعرضت مؤسسات الحزب الاشتراكي اليمني للإلغاء والمصادرة والإيقاف، وطال الأمر بعدها حياة ومعيشة الجنوبيين في مجال الاقتصاد والاجتماع والمؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، فيما أطلق عليه (خليك في البيت) هذا الواقع المتعلق بالمناخ السياسي انعكس تأثيره على استمرار صحيفة الشرارة وكان له الأثر على استمرارية الكتابة فيها.

وبعد زهاء ما يقارب عشر سنوات وبالتحديد في عام ٢٠٠٣م بدأت انطلاقة جديدة في استئنافي الكتابة بالصحافة الوطنية، حيث كان لترتيب وضعي الإداري بإدارة مكتبة كلية التربية بالمكلا بجامعة حضرموت عام ٢٠٠١م، وانتخابي في قيادة نقابة العاملين عام ٢٠٠٢م كان له الأثر في ذلك فنشرت أول مقال بصحيفة الأيام بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣م بعنوان (موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم)، ليتواصل بعدها النشر في الصحف الصادرة بصنعاء وعدن والمكلا (الثوري، الوسط، الأيام، شبام وغيرها) فخلال الفترة من (٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣- ٩/ ٣/ ٢٠١٥م) تم نشر عشرين مقالاً، حيث لامست هذه المقالات الواقع الجديد في الجمهورية اليمنية وكشفت القناع عن المظالم العامة بالبلاد، وأخذت بالاهتمام الكبير الأضرار الكارثية التي حلت بالجنوب بعد حرب عام ١٩٩٤م الظالمة والذي أصبح نتاجاً لها فيداً وغنيمة وما أطلق عليه تسمية (عودة الفرع إلى الأصل)، وأظهرت مقالاتنا تجليات هذا المشهد السياسي اليمني في بروز وظهور القضية الجنوبية وحاملها الحراك السياسي السلمي عام ٢٠٠٧م، كما أوضحنا أهمية دور أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) في التعاطي معها، وطالبنا النظام بأن يستجيب للعقل في النظر لحلها توافقياً كقضية وطنية عادلة، وبينت بعض مظاهر تصدع النظام السياسي الحاكم وبداية تعمق أزماته الداخلية وتعاطيه مع الانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنتائج الوخيمة المترتبة على عدم حل هذه المشكلات مما

أدى إلى تصاعدها وتفجرها بانطلاقة الثورة الشبابية عام ٢٠١١م والتي كان من نتائجها التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومن نتائجها تنحية رأس النظام السابق (الرئيس علي عبدالله صالح) وانتخاب رئيس جديد هو (عبدربه منصور هادي) في تقاسم للسلطة بين النظام السابق واللقاء المشترك (المعارضة)، وبعدها أوضحت انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل خلال الفترة من (١٨ مارس ٢٠١٣م وحتى ٢٥ يناير ٢٠١٤م) ونتائجه والموقع المهم الذي احتلته قضية الجنوب العادلة في أعماله ونتائجه.

ومنذ عام ٢٠١٣م ولأهمية المواقع الالكترونية في النشر الصحفي اتخذت مساراً جديداً في نشر مقالاتي بها، فخلال الفترة من(١/ ٥/ ٢٠١٣م- ١/ ١٢/ ٢٠١٦م) شاركت بكتابة عشر مقالات منها تسع بموقع المكلا اليوم ومقالاً واحداً بموقع نبأ حضرموت. لقد أخذت هذه المقالات بالاهتمام أهمية الثورة السلمية الجنوبية ومحوريتها في إطار الأزمة السياسية وحلولها وأكدت على وحدة الحراك السلمي الجنوبي وضرورة وجود حامل سياسي وقيادة موحدة له، وأشارت إلى موقف الجنوبيين تجاه المبادرة الخليجية والحوار الوطني، وبينت موقف الحوثيين والرئيس السابق علي عبدالله صالح من نتائج الحوار الوطني والتحالف بينهم في الانقلاب على الشرعية وإشعال الحرب عام ٢٠١٥م، والتي أيضاً دارت رحاها في الجنوب، ودور المقاومة الجنوبية في التصدي لها وما ترتب على ذلك من تدخل خارجي

للتحالف العربي بانطلاقة عاصفة الحزم وبعدها إعادة الأمل بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأظهرت النتائج المحققة على الأرض أهمية إعطاء دول المنطقة الإقليمية والعربية والدولية الاهتمام بذلك.

إن كتابي هذا بعنوان (تجربتي مع الصحافة) يقدم خلاصة لما كتبته لفترة اثنين وأربعين عاماً في الصحافة الوطنية وقد بلغت المقالات المنشورة (١٩٧٤-٢٠١٦م) أربعة وستين مقالاً يوضحها الملحق رقم (١)، منها اثنان وأربعون مقالاً يتضمنها هذا الكتاب في الشأن السياسي اليمني رتبت على أساس فتراتها التاريخية، وتم استبعاد اثنين وعشرين مقالاً لأسباب عديدة منها ما يتعلق بتحديد موضوع الكتاب وأخذاً بالاهتمام تقليل صفحاته ويوضح الملحق رقم (٢) الأسباب تفصيلياً.

ولتسهيل الاطلاع على ما تضمنه الكتاب من موضوعات فقد تم تقسيم محتوياته على أربعة أقسام:

القسم الأول: دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

القسم الثاني: دولة الوحدة ومأزقها السياسي.

القسم الثالث: تصدع نظام الجمهورية اليمنية.

القسم الرابع: اليمن في عنق الزجاجة.

أترك لك عزيزي القارئ فرصة النظر لما كتبته أخذاً بالاعتبار أن هذه محاولتي الأولى في التأليف، وأن جَلَّ ما عملته تجميع لمقالاتي المنشورة بالصحافة الوطنية لهذه الفترة التاريخية التي لازالت مضطربة ولمشهد سياسي يمني لازال يحاول الخروج من عنق الزجاجة.

وبعد فهذا حصرياً هو خلاصة عملي المتواضع قد أكون أصبت في مكان وأخطأت في غيره فالقارئ والتاريخ سيكونان شاهدين ومقومين، وبذلك أرجو أن أكون قد قدمت الشيء اليسير مما قد يكون غائباً عن الجيل الجديد الذي نأمل أن يقوم بالمزيد من البحث والدراسة، راجياً أن يوفقني الله تعالى إذا ما طال بي العمر للاستمرار في البحث والنشر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤلف:

صالح سعيد بامطرف

المكلا / ٣٠نوفمبر ٢٠١٧م

القسم الأول

دولة جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية

التنظيم السياسي والشباب

أشيد مساعد نشط واحتياطي للتنظيم السياسي الجبهة القومية

جاء في النظام الداخلي لتنظيمنا السياسي الجبهة القومية بخصوص العلاقة مع الشباب مايلي :"إنّ اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي له نشاطه الخاص، وينبغي أن يكون مساعداً نشطاً واحتياطياً للتنظيم السياسي الجبهة القومية ، وأن يعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات الجماهيرية" وهذا يؤكد أنَّ اتحاد الشباب منظمة جماهيرية سياسية مستقلة في الثورة الوطنية الديمقراطية، لها نشاطها الخاص التنظيمي والإداري،وأوضح تنظيمنا الخطوط العريضة التي على (أشيد) أن يقوم بها وهي التي تضمنتها وثائق اتحادنا (البرنامج ، والنظام الداخلي) فاتحادنا ينفذ سياسة التنظيم السياسي الجبهة القومية ، ويُعَدّ برنامج التنظيم برنامجه ويعبئ طاقات أعضائه والشباب جميعاً من أجل قيامهم بدور فعال ونشيط في أداء المهمات المختلفة و(أشيد) يتحمل مسؤولية التربية السياسية للشباب وغرس قيم حب العمل والوطن اليمني فيهم والإخلاص في أداء الواجبات ، وهو يجندهم للإسهام بفعالية في تنفيذ خطط الدولة الاقتصادية وقوانينها المختلفة التي تهدف إلى إحداث تطور في مستوى المعيشة الاقتصادية للشعب العامل في بلادنا...

وفي كافة أعماله فأن اتحادنا يعمل تحت القيادة السياسية للتنظيم ومنظماته القاعدية والقيادية ، وهو يقوم بتنفيذ التوجيهات الخاصة بايجاد نشاط كبير في منظمات (أشيد) وتمتين وحدة اتحادنا، ويأخذ من خبرة التنظيم السياسي الجبهة القومية وتجاربه السياسية والتنظيمية للاستفادة منها في تطوير أوضاعه، ووضع لوائحه الداخلية على أساس المعطيات الجديدة للواقع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في إطار الدولة الوطنية الديمقراطية ، ولهذا فإن اتحادنا ينشط في أن يكون بالفعل تلك المنظمة المتطورة التي تعمل من أجل أن تكون في كافة أعمالها تجسد الالتزام للثورة وتوجهاتها.

والعمل التنظيمي في أطار منظمات (أشيد) يُعَدَّ امتداداً لعمل المنظمات للتنظيم السياسي ، ف(أشيد) يربي الشباب للالتزام لبرنامجه ونظامه الداخلي ويعودهم على روح الانضباط الصارم والحفاظ على وحدة الاتحاد التنظيمية والفكرية ، ويجذب إلى صفوفه المناضلين من الشباب والمخلصين والمبرزين في مواقع الإنتاج والخدمات المختلفة، وهو يقودهم على أساس أنهم يشكلون الطليعة للشباب ، ومن هذا المنطلق يعمق قيم التقاليد التنظيمية الجديدة لتنظيم العمل بالمنظمات القاعدية واتباع أسلوب البرمجة والتخطيط في العمل ، وهذا في الأساس يعطي دوراً فعالاً في إيجاد عناصر شابة نشيطة متمرسة، ذات خبرة في العمل ولديها تجربة متواضعة ضمن اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي.

و(أشيد) يتحمل مسؤولية كبيرة في العمل جنباً الى جنب مع المنظمات الجماهيرية الأخرى، (اتحاد العمال، والاتحاد الوطني للطلاب، والاتحاد العام لنساء اليمن، ومنظمة لجان الدفاع الشعبي)، ويتم ذلك عن طريق اسهام أعضائه المباشر في المشاركة الفعالة في هذه المؤسسات التي ينتمون إليها، وأن يكونوا في مقدمة النشطاء في كافة نشاطات هذه المنظمات وقدوة لغيرهم، وهم بذلك ينفذون أهداف اتحادهم وشرف عضويتهم فيه..

إن مهمة منظمة (أشيد) بوصفها منظمة تربوية للشباب هي العمل على رفع دور ومكانة المنظمات الجماهيرية في إطار النظام الاجتماعي لتصبح الجماهير قوة منظمة وواعية لأهداف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

الشرارة: ٢٠ إبريل ١٩٧٥، العدد (١٥٢)

في أسبوع الشباب الثالث عشر

إطلالة على المسيرة الكفاحية (لأشيد) والمهمات الجديدة

في مطلع هذا العام حلت علينا الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس اتحاد الشباب الاشتراكي اليمني في ظل ظروف ثورية حاسمة تعيشها بلادنا وجماهير شعبنا، وذلك بعد الانتصار الكبير الذي حققته قيادة حزبنا الجماعية في القضاء على المحاولة الانقلابية الرجعية في ١٣ يناير١٩٨٦م ، حيث يكتسب ذلك الاحتفاء بهذه المناسبة الشبابية أهمية خاصة تؤكد من خلاله الشبيبة والطلاب ولاءها للحزب وقيادته الجماعية، وتشديد النضال في سبيل تحقيق مهام ثورتنا الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية .

وأتى الاحتفاء بأسبوع الشباب الثالث عشر في هذه الظروف ليمثل أحد الأشكال الهامة للعمل السياسي والتربوي في صفوف الشبيبة .. لقد مر عام ١٩٨٥م العام المجيد في اطار الحركة الشبابية الديمقراطية العالمية والاهتمامات الدولية بالشبيبة، ومن أهم الأحداث الانعقاد الناجح للمهرجان العالمي الثاني عشر للشبيبة والطلاب في موسكو، الحافل بالفعاليات السياسية والثقافية والنضال من أجل السلم العالمي، والذي اضطلع فيه الكومسمول اللينيني المنظمة الشبابية بالاتحاد السوفيتي بالدور المنظم والمبادر في هذا العرس الشبابي الدولي.

إن شبيبة اليمن الديمقراطية بقيادة (أشيد) قد انخرطت بشكل واسع في أعمال التحضير للمهرجان ولعبت اللجنة التحضيرية بالمحافظة دوراً متميزاً في المجرى العام بالفعاليات والمساهمة في أعماله ، ويوجد لدى المشاركين في المهرجان الانطباعات الجديرة بالاهتمام، والتي هي عامل مساعد في مجرى العمل النشط من أجل تحقيق وحدة الحركة الشبابية الديمقراطية العالمية ، ولإحراز مزيد من التدعيم اللاحق للعلاقات بين شبيبة بلادنا والشبيبة التقدمية والمناضلة في العالم، وفي مقدمتها شبيبة الاتحاد السوفيتي الصديق ، وجدير بالتقدير الدور الذي اضطلع ولازال يضطلع به الكومسمول اللينيني (منظمة الشباب بالاتحاد السوفيتي) في إطار تقديم خبراته وإمكانياته لتنظيم عمل (أشيد) منذ التأسيس، وتأهيل كوادره في الخارج ، أو من خلال مدرسة الكوادر الشبابية بعدن وفروعها ومنها فرعها بمحافظة حضرموت، وتنظيم الدورات القصيرة .

وقد أصبح من التقاليد الرائعة في مجرى تدعيم هذه العلاقات الثقافية انعقاد أسابيع الصداقة التي هي عامل مهم في تعميق استقبال الشبيبة واطلاعها على التجارب والإنجازات، وتنسيق الأعمال في النطاق الدولي.

ومن خصائص العمل للمنظمة الشبابية (أشيد) بوصفها أول منظمة اجتماعية ديمقراطية موحدة للشبيبة – اتصالها بشكل وثيق كاحتياطي للحزب بتنفيذ المهمات السياسية والأيدلوجية بالاستناد على الوثائق البرامجية للحزب ونظرية الاشتراكية العلمية ووفقاً لمقررات المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني حددت المهمات

بشكل أدق وأوضح أمام (أشيد) المنظمة الاحتياطية المساعدة للحزب في أعماله بين أوساط الشبيبة، حيث حدد النظام الداخلي للحزب (الفصل الثامن) بعنوان "الحزب وأشيد" فقد أنيط ب(أشيد) تقديم الدماء الشابة في عضوية الحزب، حيث إنه في الفترة بين المؤتمرين العامين الثاني (الاستثنائي) والثالث أسهم (أشيد) في رفد الحزب بـ٥١.٧٪ من الأعضاء الذين تم ترشيحهم للحزب في الجمهورية، وفي محافظة حضرموت، فمن بين الأشيدين انضم (٩٩٨) بنسبة ٩٤٪ خلال الفترة (٨٢-١٩٨٥م)، واحتلت منظمة (أشيد) بمديرية المكلا بالعاصمة دوراً متميزاً في تنفيذ هذه الخطط.

وقد اتصل دور (أشيد) في رفد الحزب بالدماء الجديدة بما أنجز من زيادة للعضوية في صفوفه من خلال خططه للتوسع التنظيمي، وقامت خطته في عام ١٩٨٤م بمضاعفة العضوية في (أشيد) من (٤٨٩٤) في عام ١٩٨٢م الى (٩٦٧٣)في عام ١٩٨٥م، وهذا التوسع في العضوية ارتبط بشكل كبير بعمل (أشيد) في المدارس الثانوية والمعاهد، وقد بلغت العضوية في منظمة (أشيد) بالمحافظة في يونيو ١٩٨٥م في إطار منظمة الطلائع (١٠٤١٣) تلميذاً وتلميذة في عدد (١٢٦) فرقة طلائعية.

وقد شكل إصدار قانون الشباب في عام ١٩٨٠م خطوة سياسية جديدة لتحقيق ريادة دور (أشيد) في تحقيق أهداف الشبيبة وتعبئة طاقاتها في مجال البناء

الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية من خلال المبادرات والمباريات الإنتاجية وتشكيل فرق العمل الطوعية، وتنظيم مخيمات الشباب والطلائع، وصيانة المدارس والاهتمام في نشاط (أشيد) بالتعليم المهني للشبيبة مع الأخذ في الحسبان متطلباتهم ودعم مبادراتهم، فكان حصيلتها النجاحات التي تم تحقيقها وتواجه أعماله و تجاوز العديد من الثغرات والنواقص وفي المقدمة منها الاختيار النوعي للكوادر في الهيئات القيادية (لأشيد) والتطبيق الناجح لتوجهات الحزب الاشتراكي اليمني باضطراد للترابط الوثيق لدور (أشيد) بوصفه احتياطياً ومساعداً للحزب .

الشرارة : ٨/ فبراير ١٩٨٦م، العدد (٤٧٢)

فبراير١٩٨٦م :

خمسة عشر عاماً على تاسيس المدرسة الحزبية

(ذكريات كفاحية وعمل متواصل)

في الثامن من يناير المنصرم كنا حضوراً في اجتماع المجلس العلمي بعدن، حينها جرت مناقشات بعمق لعدد من المسائل الهامة وعلى رأسها مسألة الاحتفاء بذكرى مجيدة وهي تأسيس أول مدرسة حزبية في البلاد والتي تحتفل في فبراير الحالي بذكرى مرور خمسة عشر عاماً على تأسيسها، هذا الحدث الكبير الذي شيد المنبر النظري لدراسة الاشتراكية العلمية أيديولوجية الطبقة العاملة، والدليل والمرشد للعمل حسب ماحددته وثائق التنظيم السياسي الجبهة القومية ، هذه المؤسسة العلمية التي تأهل عبرها وعبر فروعها الآلاف من كوادر وأعضاء الحزب، كما تحصل فيها الآلاف من الشغيلة والكادحين على المعارف الأولية التي لها الأثر الكبير على تشكيل وعيها السياسي وزيادة دورها في بناء الحياة الجديدة، وذلك عن طريق الدورات القصيرة والمحاضرات المهمة.

لقد تحدث في هذا الاجتماع عدد من الرفاق بحماس كبير وبمسؤولية حول أهمية التحضير المبكر لمثل هذا الحدث المهم، وبالرغم من قرب موعد المناسبة حيث إنه لم تبدأ حينذاك التحضيرات المطلوبة، لذلك تركز النقاش حول الإعداد الجيد

والمناسب لإظهار هذا المنبر الأيديولوجي لخصوصيته ومكانته، على أن يكون فبراير شهر التأسيس والبداية لنشاطات ثقافية وعلمية وأيديولوجية مكثفة.

كان من بين الرفاق المتحدثين في هذا الاجتماع ، ممثلاً عن الدائرة الأيديولوجية بسكرتارية اللجنة المركزية الرفيق الدكتور محمد سالم علي، الذي جمعتني به فرصة الدراسة الشبابية بموسكو عام ٧٣/ ١٩٧٤م، والتي من خلالها تم العمل المشترك بفعالية في مختلف المجالات الدراسية والسياسية والثقافية بروح رفاقية، حيث حظي باحترام كثير من رفاقه الدارسين وادارة مدرسة الكمسمول اللينيني ، ورغم قضائه فترة في العلاج إلا أنه قد بذل جهده في التحصيل الدراسي والتفوق العلمي، تمكن رفيقنا بعد هذه الدورة الشبابية من مواصلة الدراسة الأكاديمية الحزبية ببلغاريا، وحصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة وبدرجة امتياز، إلى جانب فعاليته في العمل الحزبي الطلابي في مدرسة العلوم الاجتماعية التابعة للحزب الشيوعي البلغاري (صوفيا)، وتخرج عام ١٩٨٤م ليعمل بعدها في قسم التثقيف الحزبي بسكرتارية اللجنة المركزية ، ومرة أخرى يجمعنا درب العمل الكفاحي للتواصل في اجتماعات المجلس العلمي وخاصة ذلك الاجتماع الأخير قبل رحيله (استشهاده) عنا في احداث مؤامرة ١٣يناير١٩٨٦م، كانت مشاركته في هذا الاجتماع بفعالية وقدَّم عدداً من المقترحات القيمة والتي لم تُبْدِ لها الجهات المركزية القائمة على المعهد حماساً واهتماماً (لغرض في نفس يعقوب) مثلها وغيرها من المقترحات التي تطوى في مثل هذه الاجتماعات.

وفاء وتقديراً أحببت أن أدلي بهذه الشهادة حول الواقعة التي حدثت قبيل أربعة أيام من المحاولة الانقلابية الدموية التآمرية التي دبرها الرئيس علي ناصر محمد وزمرته في ١٣يناير١٩٨٦م...

إن التطورات النوعية الكبيرة التي شهدها عمل هذا المنبر بتاثيره في سياسة وقرارات الطليعة السياسية الحزب الاشتراكي اليمني كان لها الأثر الكبير في المضمون الجديد لتعميق نشر أفكار الاشتراكية العلمية بين أوساط الجماهير وفي تعميق جذور التجربة الثورية في البلاد، وفي العلاقات المبدئية الراسخة مع قوى الحركة الثورية العالمية وفي مقدمتها بلدان المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفيتي وحزبه، والتي قُدِّمَتْ من خلال كوادره (البعثات التدريسية) ،وكذا الكوادر من الحزب الاشتراكي في ألمانيا الديمقراطية التي لها الأثر الكبير في تطوير أوضاع المدرسة الحزبية وفروعها في المحافظات، كما أن الجهود التي بذلت لإعداد الكوادر اليمنية في معاهد العلوم الاجتماعية بكلٍّ من الاتحاد السوفيتي وألمانيا وبلغاريا أدى إلى ازدياد الكادر اليمني في قوام هيئات التدريس والتي تضطلع بدورها في تحقيق سياسة الحزب وتنفيذ الخطط الدراسية.

وفي مناسبة الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس المدرسة الحزبية تزداد المهام وتتعدد لتطوير فاعلية ونوع ومضمون العمل السياسي والأيديولوجي أمام المعهد وفروعه بالمحافظات.

الشرارة: ١٥فبراير١٩٨٦م، العدد (٤٧٣)

الحركة النقابية في ذكرى تأسيها الثلاثين:

مارس٥٦ – مارس١٩٨٦م ...والمهمات الجديدة

احتفلت طبقتنا العاملة اليمنية بالذكرى الثلاثين لتأسيس حركتها النقابية في العشرين من مارس الحالي١٩٨٦م، إن استعادة ذلك التاريخ المجيد مهم جداً في مجرى تعميق الارتباط للنضال الحالي للحركة النقابية بالدور الذي اضطلعت به النقابات والحركة العمالية في ممارستها أشكال النضال الإضرابي والسياسي ضد القوى الاستعمارية وأعوانها قبيل وبعد انطلاقة ثورة ١٤أكتوبر الخالدة ١٩٦٣م، وتعميق نضالها وإلتحامها بالحركة السياسية وفصيلها الأساسي لقائد الجبهة القومية في مواجهة الأشكال الانتهازية الإصلاحية بقيادة عبدالله الأصنج زعيم المؤتمر العمالي حينها، تجلى واضحاً الدور الذي لعبته النقابات الست (عمال النفط والمعلمين وعمال الميناء وموظفو المصارف وعمال البناء وعاملو الطيران المدني) التي انفصلت عن المؤتمر العمالي وشاركت بفعالية في الصراع السياسي الملتهب حينها، وفي الدعم الكبير للحركة النقابية للنضال السياسي والمسلح ضد المستعمر الأنجلوسلاطيني وأعوانهم، حتى تحقق لشعبنا الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م.

وماهو أساسي ومهم جداً في مجرى استعادة نضالات الطبقة العاملة منذ تأسيس حركتها النقابية في مارس ١٩٥٦م هي الوحدة الكفاحية والوطنية اليمنية التي

تعمقت في أساس تشكيلها واتصالها الوثيق بنضالات الطبقة العاملة العربية والعالمية، والتي عكست وحدة الثوريين اليمنيين ونضالهم شمالاً وجنوباً في سبيل تحقيق أهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر من أجل تحقيق اليمن الديمقراطي الموحد..

وقد كان لخطوة ٢٢من يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩م الدور الكبير في إطلاق قدرات الحركة النقابية في ممارسة مهامها السياسية والنقابية وتنظيم صفوف الطبقة العاملة ، كما كان للتحولات الجذرية بإنشاء الهياكل الاقتصادية الجديدة في الصناعة والزراعة والمؤسسات الجديدة الأثر على ازدياد نمو الطبقة العاملة وتنامي مكانتها في النظام السياسي بالمجتمع .

كما أن لانعقاد المؤتمر العام الأول للحركة النقابية في عام ١٩٧١م أثراً في هذا المجال إذ أعلنُ عن تشكيل المنظمة الجماهيرية الموحدة (اتحاد عام نقابات عمال الجمهورية) وانتخاب هيئاته المركزية (المجلس المركزي)، ووضع البرامج واللوائح التنظيمية لعمله بين أوساط الشغيلة في مرافق العمل والانتاج، والذي تبعه في السنوات الاخيرة تشكيل إطاراته القاعدية (اللجان النقابية) بوصفها أساساً رئيساً ومحورياً لعمله التعبوي والنقابي، والدعامه الأساسية التي تعتمد عليها أطرها المتوسطة، وإقامة المجالس العمالية في المحافظات..

وتجدر الإشارة إلى أن اندماج نشاط وعمل الحركة النقابية بنضال الحركة الثورية ضد أشكال الانتهازية، ومنها السياسة المتطرفة التي عملت على إصباغ

عملها بالشعارات وإشغالها عن تطوير فعالياتها في تنظيم الجماهير العمالية وزيادة وعيها السياسي والأيديولوجي لتشارك بفعالية في بناء الوطن والدفاع عن المكتسبات الثورية المحققة .

لقد شكل المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني ووثائقه البرامجية مكتسباً ثورياً مهماً لنضال الطبقة العاملة وحركتها النقابية، ومن أجل تطوير ممارستها السياسية والعملية ومتابعة الواجبات المناطة بها، وزيادة مكانتها من خلال اشتراكها في هيئات الحزب وسلطة الدولة التشريعية (مجلس الشعب الاعلى) وإصدار التشريعات الجديدة المنظمة لحقوق النقابات (قانون العمل والضمان الاجتماعي وقانون حقوق وواجبات اللجان النقابية) ..وهذه القوانين و بالعمل على تحويلها في الواقع تشكل الضمان لتطوير نشاط الحركة النقابية التحويلي في المجتمع، ومن تلك المهمات التي وضعها المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي أمام النقابات (تعبئة الجماهير للنضال من أجل تطوير الإنتاج الاجتماعي، ورفع إنتاجية العمل، والرقابة على إنفاق المواد الخام ومكافحة التخريب الاقتصادي، والمباريات الإنتاجية التي مر على تطبيقها خمس سنوات منذ أكتوبر ١٩٨٠م برئاسة النقابات بوصفها اسلوباً نوعياً جديداً وتطبيقياً تنفيذاً لتوجهات مؤتمر الحزب الأول و قد اعطت النتائج الإيجابية في تحسين أوضاع عدد من المرافق الاقتصادية وتنفيذ المشاريع المهمة الواردة في خطط التنمية الاقتصادية ..

إن الذكرى الثلاثين لتأسيس الحركة النقابية في البلاد ينبغي أن تكون محطة مهمة من أجل تشديد النضال وتطوير العمل النقابي وزيادة دور ووزن نشاط الطبقة العاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل الاضطلاع بدور كبير في التربية الوطنية والأممية للعمال للعمل بهمة عالية للتنفيذ الناجح لمهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحت شعار مؤتمرات الحزب الاشتراكي اليمني (النضال من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية).

الشرارة : ٢٦/مارس/١٩٨٦م، العدد (٤٧٩)

مبادرات وأعمال تنال كل تقدير

إن مبادرات الشغيلة وإبداعاتها في العمل وتجنيد طاقاتها لانجاز المشاريع الحيوية والهادفة تظل دائماً مصدراً من مصادر قوة وحيوية التجربة والنظام التقدمي، ودليلاً على إخلاص الشرفاء من أجل الانتصار للمبادئ والأهداف العظيمة التي ناضل ويناضل الحزب الاشتراكي اليمني لتحقيقها ، والمحددة في وثائقه البرامجية ، ونضاله الدؤوب لتحقيق شعار مؤتمراته في الدفاع عن الثورة اليمنية، وتنفيذ الخطة الخمسية، وتحقيق الوحدة اليمنية.

إن حيوية الأعمال التي تنفذ والتي يُكَرَّس لها جهد جماعي واضحة للعيان في أكثر من موقع وهناك الجنود المجهولون الذين يسهمون بدورهم في رسم لوحة البناء التقدمي الجديدة، من خلال إقامة مشروع ثقافي أو إعلامي، أو بناء منشأة (مدرسة ، روضة أطفال) أو مصنع ومزرعة وغيرها من المشاريع الجديدة والواعدة، والتي تبرز من خلالها الأشكال الجديدة والمفيدة للعمل الاجتماعي والتربية الجديدة بالموقف الجدير بحب الوطن والدفاع عن إنجازاته، ومن خلالها يتعمق في الوجدان الموقف من العمل وزيادة إنتاجيته ومكاسبه واختياراته السياسية والايدلوجية، التي تعمدت خلال المسيرة الثورية بدماء قوافل الشهداء الذين تظل مآثرهم الكفاحية دافعاً جديداً للنضال المثابر لتحقيق الأهداف النبيلة والسامية التي استرخصوا حياتهم من أجلها ..

ما أروع مايتحقق في البلاد من أعمال بعد انتصار إرادة الحزب الاشتراكي اليمني الفولاذية ، اثر القضاء على المحاولة الانقلابية الدموية للمتآمر علي ناصر محمد وزمرته الانتهازية اليمينية في ١٣ يناير١٩٨٦م.

حيث تشمر الشغيلة سواعدها من جديد في ملحمة بطولية وثورية لإعادة بناء الوطنّ، وغرس القيم الجديدة التي تستوعب فيها دروس التجربة الماضية، وتوضع المهام في إرساء دعائم تقاليد للعمل مبدئية وثابتة، تجسد من خلالها ربط النظرية بالممارسة ويتم فيها إعلاء مكانة العمل الخلاق والمثمر لصالح المجتمع وتطوره وازدهاره، وتصبح من العلامات الجديدة للنهوض به انجاز مؤشرات الخطط بفعالية أكبر وبنوعية أفضل، وبتقليل في الانفاق وصيانة معدات العمل والتباري بين الشغيلة لإحراز نتائج عالية برفع إنتاجية العمل. وتلاقي التقديرَ المرافقُ المبرزة ونشطاء العمال والكوادر ذات الفعالية والقدوة والنموذج، ويتحصل الشغيل بقدر مايقوم وبمايحسن من مستواه المعيشي ويرفع من امكانياته الثقافية ، ويلقى الأكفاء والمجدون مواقعهم التي استحقوها عن جدارة وإتقان في كل موقع عمل وفي إدارة شئون الدولة والمجتمع.

إن تقديم الدعم كل الدعم والتشجيع لمبادرات الشغيلة وأعمالها الخلاقة يوفر الأساس المتين لبناء صرح المجتمع الجديد التقدمي ذي الآفاق الاشتراكية، الذي

يتدعم فيه محاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتسود فيه العلاقات الاجتماعية المبنية على الوفاء للإنسان ولخيره وسعادته ، والتي تدعم فيها علاقات الأخوة والصداقة مع الشعوب من أجل السلام في العالم.

مبادرات قيمة وجهود تبذل هنا وهناك تستحق كل تقدير، وعطاءات واعدة تحمل إشراقة الجديد للوطن الغالي،والشعب المكافح، والابتسامات تتجدد بثقة واستشراق بالغد الأفضل والحياة السعيدة .

الشرارة : ٢ ابريل ١٩٨٦م، العدد (٤٨٠)

١٥عاماً على تأسيس المؤسسة التعليمية الحزبية العليا

إضاءات على تأسيس فرع معهد باذيب للاشتراكية العلمية

أُسست المدرسة التعليمية الحزبية العليا التابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الجبهة القومية فرع محافظة حضرموت في عام ١٩٧٢م، حيث نظمت أول دورة دراسية بمدينة سيئون، وقد جاءت فكرة التأسيس لتعكس بوضوح اهتمامات منظمة التنظيم السياسي الجبهة القومية بالمحافظة في نشر أفكار الاشتراكية العلمية، ودراستها منهاجياً بتأهيل كوادر التنظيم واستيعابهم النظري وتنامي مقدراتهم في التطبيق والممارسة الفعلية بالواقع.

وفي العام ٧٣/ ١٩٧٤م تم انتقال موقع الدراسة إلى المكلا عاصمة المحافظة، وذلك ليتناسب من حيث القاعدة الحزبية والجماهير العريضة من جهة ، واستيعاب الفرع تأهيل الكوادر من المحافظات الأخرى .. وقد شهد المعهد منذ تأسيسه مراحل مختلفة في تقديم أساليب عمله وأشكال التدريس وذلك بدءاً بدورات ٣أشهر ثم ٦أشهر إلى الدورات الدراسية لعام كامل ، وتم إدخال المناهج الدراسية الحزبية. وقد أدى مثل هذا التطور في نشاط المعهد والمهام الدراسية التي ينفذها إلى ازدياد قوام المدرسين اليمنيين والسوفيت في إطار هيئة التدريس ، لذلك فأن الفترة

الماضية من تجربة العمل منذ التأسيس كانت زاخرة بالنشاطات في مجال تأهيل الكادر الحزبي والجماهيري وللشغيلة بمحافظة حضرموت .. ويمكن القول إن نتائج هذا العمل الجاد والجهد المبذول بإخلاص من خلال الأساليب المتقدمة في تجربة المعهد أبرزت دوره المتنامي باتجاه تنفيذ توجهات الحزب الاشتراكي اليمني وانسجاماً مع الخطط المركزية ، وهناك شكل متقدم يتم اتباعه في نشر أفكار الاشتراكية العلمية والتجربة التطبيقية لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالمحافظة تتمثل في عقد الدورات القصيرة، والتي من خلالها استطاع أعضاء الحزب والمنظمات الجماهيرية والعاملون في المجال الاقتصادي والإبداعي والإعلامي التزود بالمعارف العلمية الجديدة والهادفة .. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من يوليو ١٩٧٢م الى مارس ١٩٧٦م تم عقد ٢٠دورة قصيرة ولقاء للكوادر القيادية الحزبية والإدارية والجماهيرية، اشترك فيها أكثر من ٢٢٧٧شخصاً، ومثلت هذه الاحصائية مؤشراً حقيقياً لمستوى حجم العمل المنفذ ، وخلال السنوات منذ عام ١٩٧٧تعمق أكثر مجرى التحسين النوعي لعقد الدورات القصيرة في الجانب الأيديولوجي والثقافي والحزبي والاقتصادي وغيرها من مجالات مهمة، حيث تم عقد دورات أقرب إلى التخصص كدورات سكرتيري المنظمات القاعدية والدعاة السياسيين والمنظمات الجماهيرية والإعلاميين وغيرها من الدورات التى تواكب بشكل سريع التجارب الجديدة في العمل الجماهيري والإنتاجي ..

وفي ما يتعلق بوضع وتخطيط البرامج والمناهج الدراسية للفرع بالمحافظة فذلك يرتبط مركزياً بالمجلس العلمي بعدن، حيث يتم التنسيق في الخطط وتراعى في ذلك خصوصية نشاط الفرع بالمحافظة، حيث يوجد مجلس علمي يتابع سير العملية الدراسية، ومن خلاله يتم تطوير أساليب التدريس وفعالية عمل المعهد بإشراف سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالمحافظة، وتتميز هذه الخصوصية في نشاط الفرع في الاستفادة من البرنامج الدراسي المخطط لإجراء العمل التطبيقي، حيث يتم في كل عام دراسي المشاركة بفعالية من قبل منظمة الحزب والكوادر العاملة والمكتب التنفيذي لمجلس الشعب المحلي في إلقاء المحاضرات على الدارسين وزيارة المرافق الاقتصادية والثقافية، وذلك له الأثر الكبير في تحسين مستوى المادة المقدمة وربطها بالواقع الملموس .

الاستفادة من الخبرات العلمية:

وتتوسع مهام الفرع في إطار المساهمة الفعلية في العملية التدريسية في إلقاء المحاضرات في فرع مدرسة الكوادر الشبابية بالمحافظة من قبل المدرسين السوفيت واليمنيين، وقد تم تحسين قوام المدرسين من خلال الاختيار للتدريس بالفرع من حملة الشهادات العليا خريجي المعاهد بالبلدان الصديقة ..

إن تحقيق خطوات جديدة في تطوير العمل يشكل محوره الاهتمام في مجرى عملنا المستقبلي في تحسين الكادر العامل في الجانب الأكاديمي والإداري بمايمكن من

القيام بالنشاطات الدراسية والتطبيقية على نحو متقدم ، وتزداد الحاجة في مجال توسيع التنظيم الإداري والدراسي إلى إيجاد مبنى دراسي جديد يتناسب مع حجم المهمات المناطة بالفرع والدور الذي يلعبه بالمحافظة، والتطلع إلى آفاق جديدة لتطوير عمل المعهد ورفع مكانته في إعداد كوادره التدريسية والإدارية، وتوسع أعمال البحث والنشاطات العلمية والحرص على الاستفادة من الإيجابيات والدفع بالعمل باتجاه تحقيق الحاجات المرجوه في التحسين المستمر ...

الشرارة : ٢٣/إبريل/١٩٨٦م، العدد (٤٨٣)

المنظمة القاعدية حلقة أساسية في تعزيز الدور القيادي للحزب الاشتراكي اليمني

يوضع أمام الحزب الاشتراكي اليمني مهام تعزيز دوره القيادي في المجتمع، وأن الأساس المتين لذلك يتلخص على الواقع في تحقيق مزيدٍ من الوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية لأعماله بالاستناد على برنامج الحزب ووثائقه وقراراته .

وترتبط مسائل تعزيز ونمو الدور القيادي للحزب بمدى التحقيق الناجح في الحياة لخطه السياسي، عن طريق إجراء التحولات الثقافية والروحية للبناء الفوقي، وباختصار شديد فإنه حان الوقت للربط الوثيق بين النظرية والممارسة ، بين الأقوال والأفعال، وبحسب ماتبينه التجربة للتطور الثوري في البلاد فإن الأخطاء في هذا المجال يكون لها الآثر الكبير على تنفيذ المضمون الجديد للبلاد نحو الآفاق الاشتراكية.

وأصبح من المعروف أن مانحققه من إنجازات اقتصادية واجتماعية عميقة تشكل الأساس للمصالح الطبقية للقوى الاجتماعية الجديدة وفي مقدمتها الطبقة العاملة ..

وإذا انطلقنا من وثائق الحزب ومن الممارسة العملية لأعماله بالاستناد على ذلك فأننا نجد أن تطوير فعالية العمل الحزبي والتنظيمي ورفع كفاحية اللجان الحزبية

والمنظمات القاعدية تقف في مقدمة المهام لتطوير محتوى وفعالية الدور القيادي للحزب ولاستنهاض دور الأعضاء والأعضاء المرشحين لتطبيق سياسته ونهجه..

وبغية الإحاطة أكثر والملامسة للشغل الرئيس والواجب المناط بأعضاء ومرشحي الحزب في الفترة الحالية من نضال الحزب الاشتراكي اليمني، وبخاصة بعد الأحداث الآليمة لمؤامرة الثالث عشر من يناير ١٩٨٦م المشؤومة تنتصب أمام المنظمات القاعدية الحزبية بوصفها أساساً للحزب ومن خلالها دور أعضاء ومرشحي الحزب مهمات جسيمة يتوقف على مدى تماسكها وفعاليتها النمو اللاحق والعميق للمبادئ الحزبية في نشاط الحزب وتعزيز دوره ومكانته بين اوساط الشغيلة والكادحين ، كما أنه لايمكن أن نغفل الدور الذي تلعبه الهيئات القيادية العليا في ممارسة دورها القيادي والتوجيهي، ولكن هناك أهمية ملحة في العمل الحزبي حالياً لدفع دور المنظمة القاعدية في ممارسة المهام المناطة بها بالنظام الداخلي والإرشادات الحزبية وفقاً لبرنامج ومقررات مؤتمر الحزب ..

فعلى سبيل المثال: إن المنظمات القاعدية في مرافق العمل والإنتاج والدراسة والمؤسسات الدفاعية والأمنية التي تجمع فيها الأعضاء بغض النظر عن مناصبهم الحزبية والإدارية هي المكان المناسب لتلمس دور الرفاق وصحة ممارساتهم ومدى تمثيلهم لسياسة الحزب، كما أن المنظمة القاعدية تتجسد من خلالها الوحدة لمجموع الأعضاء والأعضاء المرشحين وفعلهم في تطوير أوضاع المرافق، ومن خلالها يتضح مدى الوعي لمهمات الطليعة، وبكلمات أدق الصدق والإخلاص في الأعمال.

فلو أخذنا أية منظمة قاعدية فأن الرؤية تكون موضوعية لتقييم التطورات الحزبية والإدارية من خلال الشواهد التالية :

- الموقف من العمل والدراسة .
- النشاطات في داخل المرفق سياسية وثقافية .
- العلاقة مع الإدارة .
- دورها في القيادة السياسية بالمرفق .
- دورها التوجيهي بالعلاقة مع العاملين والمنظمات الجماهيرية .

.... وكلما أخذنا في الممارسة القدوة والنموذج ازداد تأثيرنا وتعمقت اتصالاتنا بالجماهير وحققنا مهمات جديدة في تحقيق توجهات الحزب السياسية والفكرية .

الشرارة : ٢١ مايو ١٩٨٦م، العدد (٤٨٧)

٧ سنوات من صداقة متينة ومتطورة

في العام السابع لمعاهدة الصداقة والتعاون بين بلادنا والاتحاد السوفيتي الصديق

تحل علينا في الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٦م ذكرى عظيمة ومجيدة في تاريخ تطور العلاقات بين شعبنا اليمني والشعب السوفيتي الصديق ، إنها مناسبة مرور سبع سنوات على التوقيع في موسكو عام ١٩٧٩م على معاهدة الصداقة والتعاون بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الصديقة .

لقد أتى التوقيع على المعاهدة تتويجاً رائعاً لمسيرة كفاحية ونضال مشترك ولتطور أشكال التعاون بين البلدين منذ أول اتفاقية بين بلادنا والاتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٦٩م..

وبرهنت الأحداث والمنعطفات في تطوير التجربة في بلادنا وقوف الاتحاد السوفيتي الصديق متضامناً مع نضالنا، وداعماً لتحقيق الأهداف لتحررنا الوطني والاجتماعي ومقدماً كل أشكال الدعم السياسي والمادي ، وتطورت باضطراد العلاقات الكفاحية بين الحزب الاشتراكي اليمني والحزب الشيوعي السوفيتي وعلى الأساس المتين واجتازت امتحان الزمن ، ووجد شعبنا في الاتحاد السوفيتي

الصديق الوفي المقدم لكل الإمكانيات في سبيل دعم اليمن الديمقراطي في سبيل إنجاز مهام البناء الاجتماعي والدفاع عن السيادة الوطنية .

دلالات الصداقة المتينة:

شاخة اليوم إنجازات البناء التقدمي في بلادنا، وواضحة لجماهير شعبنا حيوية وفعالية مضمون العلاقات للصداقة والتعاون بين اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفيتي الصديق، والمجسدة في الدور الذي اضطلع ولايزال يضطلع به من خلال القسط الكبير للمساعدة المقدمة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة المشاريع الحيوية المنفذه في أكثر من مجال عمل ، فقد أنجز في الأيام المنصرمة بمناسبة الذكرى الـ(٢٣) لثورة ١٤أكتوبر المجيدة مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني هدية من الحزب الشيوعي السوفيتي ، وهناك في عدن تعمل منذ سنوات عديدة بمعهد عبدالله باذيب للاشتراكية العلمية بعثات تدريسية لتأهيل كوادر وأعضاء الحزب، وتأهيلها المتعدد الجوانب من أجل أن تسهم في البناء التقدمي الجديد، وهناك المساعدات المقدمة لدفع القدرات الدفاعية لبلادنا التي تواجه ظروفاً خارجية تتسم بالتطاولات والدسائس ضد نهجها السياسي السلمي.

وتتحقق في البلاد مشاريع مهمة واستراتيجية، وتشيد بعرق وسواعد التضامن الأممي من خلال عمل الخبراء والعمال السوفيت، ففي ديسمبر من العام المنصرم ١٩٨٥م تم تدشين تشغيل أول مولد للمحطة الكهروحرارية بالمنصورة والمتوقع

انجازها في عام ١٩٨٧م، والتي ستسهم بدور فعال في إنتاج الكهرباء وتحلية مياة البحر للشرب .. ويتسم بأهمية العمل الجاري للاستفادة من الثروة السمكية الوطنية من خلال المشاريع في مجال بناء القاعدة المادية وتطوير وسائل الإنتاج والقوى المنتجة، ويشهد على ذلك مصنع تعليب الأسماك بالمكلا وميناء الاصطياد والمباني التابعة لوزارة الثروة السمكية، والدعم الذي يقدم لتطوير التعاونيات السمكية ومنها بمحافظة حضرموت.

وللتعاون المشترك اليمني السوفيتي في مجال المشاريع اليمنية السوفيتية الزراعية دوره في مسح الأراضي وشق القنوات والسدود وقيام قطاع الدولة الزراعي ، وفي فترة زمنية قصيرة تم إعادة بناء سد (باتيس) بمحافظة أبين الذي تضرر من السيول والأمطار..كما أن هناك المجالات الحيوية والواعدة في مجال التعاون ، حيث تعمل البعثات السوفيتية في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية لغرض استثمارها الاقتصادي، منها في مجال النفط والذهب بوادي مدن بمديرية المكلا م/ حضرموت، والنشاط الجاري أيضاً في مجال الأبحاث والآثار وغيرها من أوجه العلاقات للتعاون.

نضال مشترك من أجل السلام:

لقد ساعدت معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين على تطوير أواصر العمل المشترك على النطاق الخارجي ، فقد توطدت العلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية الأخرى.

وأيدت بلادنا النهج الذي رسمه الحزب في الاتحاد السوفيتي الصديق في مؤتمره السابع والعشرين والمتعلق بالنضال من أجل السلم العالمي والمبادرات التي أعلنها جورباتشوف الامين العام للحزب من اجل الحفاظ على الأمن الدولي ..

إن الذكرى السابعة للتوقيع على معاهدة الصداقة يجري الاحتفال بها هذا العام ١٩٨٦م في غمرة النشاطات الجماهيرية الشعبية (الدورة الانتخابية الثانية لمجلس الشعب الأعلى والرابعة لمجالس الشعب المحلية) التي تشكل تتويجاً لمؤتمرات المنظمات الجماهيرية والإبداعية، وتأتي جميعها في سياق إعادة البناء الشامل للهيئات الوطنية الديمقراطية تطبيقاً لقرارات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، الذي خرج منتصراً على قوى التآمر والخيانة مشمراً السواعد دافعاً إلى الأمام قضية الثورة والشعب.

الشرارة : ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦م، العدد (٥٠٨)

الكونفرس الحزبي العام إحدى المتطلبات لوثائق الحزب الاشتراكي اليمني

ينعقد في يونيو القادم من العام الحالي ١٩٨٧م الكونفرس الحزبي العام ، ولأول مرة في نطاق نشاط الحزب الاشتراكي اليمني . وإن انعقاد الكونفرس الحزبي العام يحتل أهمية كبيرة بوصفه حدثاً سياسياً وتنظيمياً ومهمة نضالية في اتجاه تقييم تجربة الثورة في الفترة المنصرمة، والتحليل العلمي العميق لأحداث مؤامرة ١٣يناير١٩٨٦م، ومن أجل المزيد من الوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية للحزب، وزيادة دوره القيادي في المجتمع وتوثيق صلاته بقضايا الجماهير..

لأول مرة ترد في الوثائق البرامجية للحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر١٩٧٨م مسألة عقد كونفرس حزبي عام(النظام الداخلي، الفصل الرابع،الهيئات العليا للحزب، المادة ٤٣) حيث ورد مايلي : (يحق للجنة المركزية أن تعقد في الفترة بين مؤتمري الحزب الاعتياديين كونفرسات حزبية عامة من أجل معالجة المسألة الملحة في سياسة الحزب وأنشطته العملية وحياته الداخلية ، وتحدد اللجنة المركزية نسبة تمثيل الأعضاء وعدد مندوبي الكونفرس وطريقة إجرائه)..

إن التطورات السياسية التي حدثت بعد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني قد أدت بالنتيجة إلى استخدام هذا الحق في اتخاذ اللجنة المركزية للحزب في دورتها الرابعة الاعتيادية المنعقدة في مايو ١٩٨٦م القرار التاريخي بعقد الكونفرس الحزبي العام كمحطة مهمة في نطاق تقييم الأحداث والتطورات الجارية

(بعد أحداث مؤامرة ١٣يناير١٩٨٦م) ووضع اساليب وأشكال العمل الجديد لنشاط الحزب وقيادته لنضال شغيلة اليمن الديمقراطي.

ومن هنا فإن انعقاد الكونفرس الحزبي العام الأول كحدث سياسي وبالمهمات المناطة به لايقل أهمية عن عقد المؤتمرات العامة للحزب، بل إنه في الحياة السياسية وفي نشاط الأحزاب الاشتراكية العملية تمثل انعقاد هذه الكونفرسات الحزبية محطات جديدة من أجل توفير الظروف والامكانيات لتطور العملية الثورية في بلدانها وللتحضيرات القادمة لمؤتمراتها العامة .

إذن ماهي صلاحيات الكونفرس الحزبي العام؟!

يحدد النظام الداخلي للحزب في الفصل والمادة السابق ذكرها صلاحيات الكونفرس الحزبي العام ، فبالإضافة إلى المناقشات العميقة للمسائل الملحة في نشاط الحزب فإن الكونفرس الحزبي العام يملك الحق والصلاحية في إقالة أعضاء اللجنة المركزية والأعضاء المرشحين من اللجنة المركزية في حالة عدم تنفيذ واجباتهم وارتكاب مخالفة الانحراف عن مبادئ وقواعد الحياة الحزبية الداخلية ، ومن جهة أخرى التوصية للهيئات بإقالتهم من المناصب التي يشغلونها إذا لم يؤدوا واجباتهم بشكل لائق ، وانتخاب أعضاء مرشحين جدد الى اللجنة المركزية.

وتعتبر قرارات الكونفرس الحزبي العام ملزمة لجميع المنظمات الحزبية بعد أن تصادق عليها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ويختلف هذا الوضع عن الصلاحيات الخاصة بالمؤتمر العام، حيث إن مهامه إصدار القرارات مباشرة وإلزام المنظمات الحزبية بها.

الشرارة : ٢٠مايو ١٩٨٧م، العدد(٥٣٨)

ثورتا ٢٦ سبتمبر و ١٤أكتوبر :
تجسيد لترابط ووحدة نضال الشعب اليمني

يحتفل بالذكرى العشرينية للاستقلال الوطني (٣٠نوفمبر ١٩٦٧م) بوصفها ثمرة لنضال الشعب اليمني شماله وجنوبه وثورتيه الخالدتين (٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر)، ولقد أصبح من المعروف تماماً أن القضاء على الحكم الإمامي الإقطاعي والكهنوتي في الشمال وإقامة الجمهورية قد شكل نقطة الارتكاز والقاعدة الأساسية لانطلاقة ثورة الرابع عشر من أكتوبر بقيادة الجبهة القومية ضد المستعمرين الإنجليز والسلاطين والمستوزرين وأعوانهم، وتوج هذا النضال بالظفر بالاستقلال الوطني الناجز.

وإذا كانت الجماهير اليمنية التي اكتوت بنيران الإمامة البغيضة في الشمال والحكم الأنجلوسلاطيني في الجنوب قد رأت في الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) إشارة خلاصها من الظلم والاضطهاد والتعسف ، وبداية مرحلة جديدة لبناء حياتها الجديدة ولتحقيق أهدافها الاجتماعية، ففي الاتجاه المضاد تجد القوى الظلامية وأعوان النظام الإمامي والسلاطيني والقوى الإقطاعية والكمبرادورية ترى في هذه الثورة وأهدافها خطراً يهدد مصالحها ، مما حدا بها إلى المواجهة الشرسة للثورة اليمنية شمالاً وجنوباً من أجل القضاء عليها وهي في مهدها ، ولاقت هذه

القوى المضادة دعم القوى الرجعية في الخارج التي هي الأخرى نظرت بخوف شديد إلى الثورة اليمنية ووحدة نضال الشعب اليمني .

وإن أهم الدروس المستخلصة في إطار تجربة الثورة اليمنية هي وحدة النضال الذي تجسد في معارك التحرير، وفي الدفاع عن الثورة اليمنية ضد كافة تطاولات الأعداء في الداخل والخارج، فعندما تعرضت الثورة الأم (٢٦سبتمبر) للخطر هبت جماهير الشعب اليمني وفي مقدمتها قواها الوطنية والتقدمية للدفاع عن النظام الجمهوري الذي رأت فيه البداية في التحرر والتقدم الاجتماعي والوحدة .

مع احتفالات شعبنا اليمني المكافح بالعيد الفضي الخامس والعشرون لثورة ٢٦سبتمبر الخالدة وإطلالة الذكرى الـ(٢٤) لثورة أكتوبر المجيدة وعيدها اليوبيلي الثاني (الاستقلال الوطني) فإن اهداف الشعب اليمني في تحقيق وحدته الوطنية تظل أمانة ومسؤولية لكل الثوريين اليمنيين ولكل الأقلام الشريفة ، ويقف الحزب الاشتراكي اليمني الذي أتى تأسيسه في أكتوبر ١٩٧٨م تتويجاً لنضال الحركة الوطنية التقدمية اليمنية في مقدمة الصفوف المناضلة من أجل تحقيق استراتيجية الثورة اليمنية في تحقيق وحدته بالطرق السلمية والديمقراطية ، وفاء لأهداف الثورتين ومن أجل أن تتعانق صنعاء وعدن في يمن ديمقراطي موحد .

وتكتسب الجهود المبذولة حالياً لاستعادة الأجواء الطبيعية للعمل بين شطري اليمن أهمية كبيرة حيث تم قطع أشواط في تجاوز مخلفات أحداث مؤامرة (١٣يناير) الدموية وتأثيراتها السلبية من خلال استمرار الاتصالات واللقاءات بين

قيادتي الشطرين، ومناقشة القضايا الحيوية لتنشيط الأعمال الوحدوية وعمل المشاريع المشتركة، والمساعدة في حل قضية الذين اضطرتهم الأحداث الى مغادرة الوطن للعودة إلى أهاليهم.

وقد شكلت زيارة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في يوليو المنصرم للعاصمة التاريخية (صنعاء) ولقاؤه بالمسؤولين في الشطر الشمالي خطوة مهمة في هذا المضمار ، كما أن مشاركة الوفد برئاسة رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في احتفالات شعبنا اليمني بذكرى ثورة (٢٦)سبتمبر هو أيضاً عامل آخر مساعد في اتجاه تنشيط كافة أشكال العمل الموحد وحل القضايا الناشئة بمايتفق ومصالح الشعب، ودرء كافة المحاولات المستهدفة إثارة الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار للوطن اليمني وتكريس كل الجهود للبناء السلمي والديمقراطي .

ولقد حققت قضية وحدة الشعب اليمني انتصارها السياسي في مواجهة كافة الدعوات الانفصالية التي تبنتها الأحزاب التي مثلت القوى البرجوازية والإقطاعية في كافة أنحاء اليمن، وكمثال على ذلك في الشطر الجنوبي (الجبهة العدنية ، ورابطة أبناء الجنوب العربي).

ويختط الحزب الاشتراكي اليمني المواصل الأمين للمصالح الجذرية للشعب اليمني خطاً واضحاً في برنامجه السياسي، حيث بين في الفصل الأول نظريته الاستراتيجية حول القضية الوطنية المحددة بالتالي:

١- الارتباط العضوي لاستراتيجية الثورة اليمنية ، بوحدة ثورتي (٢٦)سبتمبر و١٤أكتوبر باعتبارهما تتوج بهما وحدة الأرض والشعب ...

٢- الارتباط الجدلي للأوضاع السياسية والاجتماعية على امتداد الساحة اليمنية، وعكسها المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية في الإقليم، والوصول إلى استنتاج حول وحدة القوى ذات المصلحة في التطور في الشمال والجنوب، وهكذا وحدة الأعداء وتأثير التطورات سلباً وإيجاباً على الشعب اليمني في الإقليم بأكمله .

٣- تحقيق الوحدة اليمنية من أعظم وأنبل الأهداف التي ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمني بأسره في الحاضر والمستقبل، ومن هنا يضع البرنامج للحزب خطة تحقيقها على أساس انه لايمكن ان تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها، بل إنه سيناضل من أجل تحقيها بطابعها الطبقي الديمقراطي لصالح أوسع جماهير الشعب.

٤- رفض الأساليب الحربية والعدوانية لحل القضية الوطنية اليمنية، ويرى أن الطريق إلى الوحدة اليمنية يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمني والحركة الوطنية الديمقراطية وجميع المنظمات الجماهيرية.

لقد بينت مرة أخرى وثائق الكونفرس الحزبي العام، وبخاصة الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية للفترة من عام (٧٨-١٩٨٦م)

الأهمية الكبيرة للنضال من أجل تحقيق استراتيجية الثورة اليمنية في الوحدة بالطرق السلمية والديمقراطية. ووضعت الوثيقة والتقرير السياسي للجنة المركزية وقرارات الكونفرس المهمات الجديدة الآنية والمستقبلية لمواصلة الخطى على طريق التطوير الشامل للعلاقات الأخوية بين الشطرين، وتشجيع كافة الهيئات والمؤسسات الوحدوية التي تم قيامها ومنها المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية واللجان الأخرى ، والأهمية الكبرى للعمل الشعبي الجماهيري والتقارب والوحدة للمنظمات الجماهيرية والإبداعية وغيرها، والحفاظ على كل ماتحقق خلال الفترة المنصرمة ومساعدة المواطنين على الانتقال ، وتوسيع مقومات الوحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والدفع بالعمل الموحد في السياسة الخارجية للشطرين في كافة المحافل القومية والدولية .

الشرارة : ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧م، العدد (٥)

التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية وأهميتها في سياق انتصار الجديد التقدمي

إن الأهداف المطروحة والغايات المنشودة يتم تحقيقها من خلال وضع البرامج لها وتحويلها إلى أفعال ملموسة وانخراط أوسع الجماهير في تنفيذها. وهنا يوضع السؤال: بأية الوسائل والأساليب يتم لبنة أثر لبنة تأسيس الجديد التقدمي ليكون مناراً أو قاعدة صلبة لمزيد من التحولات والتمسك بماتحقق وتوسيعه من خلال تقديم أعمال جديدة؟

هكذا إذن توضع المسألة، التقدم إلى الأمام يتم من خلال حل إشكالية تحقيق الجديد على أنقاض القديم، ووعي الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير وحماسها من أجل إنجاز تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، واقتناعها الذي يزداد بالأفضليات الموجودة بمايؤمن التقدم إلى الأمام ، والربط بين النظرية والممارسة وبين الأقوال والأفعال ، وقناعة راسخة بصحة النهج السياسي المرسوم والنضال بكل الوسائل لإنجاحه في مختلف المجالات .

إن وضع المسألة حول بزوغ الجديد من أنقاض القديم، ومايعكس من صراع المصالح المتناقضة تتجلى من خلاله النظرة الفاحصة للتطور الجاري في البلاد خلال العشرين عاماً المنصرمة منذ تحقيق الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر ٦٧م،

فهناك ظهرت إنجازات البناء التقدمي وخاصة بعد خطوة ٢٢من يونيو التصحيحية ١٩٦٩م، حيث بدأت مرحلة ثورية جديدة وبارزة للعيان، العمل الكبير الذي تم القيام به في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لانرى ضرورة لتبيانها، ونكتفي فقط بإيضاح مجال الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال الذي شهد توسعاً في شبكة الطرقات والمواصلات المختلفة ، وبناء المدارس لمختلف مراحل التعليم وتوسيعها والتحاق الآلاف من أبناء الكادحين بها ، وتوسعت الخدمات الصحية والعلاجية من خلال بناء الوحدات الصحية والمراكز والمستشفيات وازداد الأطباء والكادر الصحي ، وماتم من مشاريع المياة والرعاية الاجتماعية لأبناء البدو الرحل ، كما تم الاهتمام بوضع الحلول للمشكلة السكنية من خلال مشاريع الإسكان وبخاصة في مناطق الازدحام السكاني، وتشجيع بناء السكن الشخصي.

وإن من أهم المنجزات الثورية تأسيس الدولة الوطنية المركزية على أنقاض واقع التجزئة الذي فرضه الاستعماريون الإنجليز وأعوانهم من سلاطين وأمراء ومشايخ، مما شكل بدوره انتصاراً لأهداف ثورة ١٤أكتوبر المجيدة .

مع حلول الذكرى العشرين للاستقلال الوطني الناجز، هذه الذكرى اليوبيلية الثانية لانتصار ثورة الشعب اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن ، يوضع السؤال المشروع : هل ماحقق خلال هذه الفترة يوازي مانطمح إليه ؟ أليس بالإمكان قطع

خطوات أكبر وإنجازات أعمق؟ والإجابة بينة وغير خفية في أكثر من وثيقة سياسية، ومنها الوثيقة النقدية التحليلية التي أقرها الكونفرس الحزبي العام (يونيو١٩٨٧م) وجاء فيها ما يأتي: كان بالامكان تحقيق أكبر وأكثر إذا سار إنجاز مهمات البناء التقدمي الجديد دون معوقات ودون صعوبات، منها مايتصل بالواقع الموضوعي (مخلفات التركة الاستعمارية الأنجلوسلاطينية) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وتأثير هذه العوامل وضغطها على العامل الذاتي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الطريق الذي اختطته الثورة لتحقيق أهدافها في التقدم الاجتماعي قد واجه مقاومة القوى الطبقية التي فقدت مصالحها ، ناهيك عن تطاولات دسائس العدو الطبقي في الخارج الذي عمل بكل الوسائل لحبك المؤامرات والدسائس واحتضان نشاط قوى الثورة المضادة ودعمها للقيام بالأعمال العدوانية والاستفزازية والتدخل في الشؤون الداخلية والحصار السياسي والاقتصادي .

وبالاضافة إلى هذه العوامل فإن الطريق الثوري ومسألة التحقيق الناجح لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الآخر قد مر بالصعوبات والمعوقات، كما أنه لم ينأ عن الأخطاء والنواقص التي كان لها الأثر السلبي في النهوض بالاقتصاد الوطني والتطوير الشامل للأشكال الاقتصادية الجديدة ورفع دورها في تلبية الاحتياجات للمجتمع .

هكذا و نتيجة لعدد من السياسيات الخاطئة حدث تشويه في مجال النهوض الشامل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأدى إلى خلل في العديد من المؤشرات

وبخاصة في مجال الإنتاج والاستهلاك ، والإنفاق والإيراد والاستيراد والتصدير ، ونمت النزعة الاستهلاكية على حساب تطوير قطاع الدولة العام والقطاع التعاوني، ونمت فئات طفيلية جديدة في مجال الإنشاءات والبناء والزراعة والتجارة وغيرها.

وفي المقابل ازداد نشاط الشركات الاجنبية في مجال إنجاز المشاريع، وازدادت التبعية للسوق الراسمالي بخلاف ماهو مرسوم في النهج السياسي بتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلدان المنظومة الاشتراكية وفي المقدمة منها الاتحاد السوفيتي الصديق.

في الظروف الراهنة يشكل عمل الحزب الاشتراكي اليمني منذ الانتصار على مؤامرة ١٣يناير١٩٨٦م، ومعالجة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لها، واستعادة تنظيم فعالية المنظومة السياسية مرة أخرى ، والانعقاد الناجح للكونفرس الحزبي العام (٢٠-٢١يونيو١٩٨٦م)، وإقراره الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (٧٨-١٩٨٦م)، والتقرير السياسي والقرارات والتوصيات يشكل محطة مهمة أخرى في مسار الثورة اليمنية، وتأكيداً على السير بثبات على ضوء الوثائق البرامجية للحزب (البرنامج والنظام الداخلي) والدستور، وتعجيل السير وبخطى مدروسة وبنهج علمي ومن خلال التخطيط الملموس ووضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستجيبة للمتطلبات الملحة، وفي المقدمة منها الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الجديدة (قطاع الدولة

والقطاع التعاوني) وإبراز أفضليتها في تنظيم العمل وتوفير متطلبات الجماهير مع مساهمة القطاعات الأخرى (المختلط والخاص)، كما توضع بإلحاح أيضاً الاهتمام بالخدمات من خلال النهوض بمشاريع المياة والكهرباء والطرقات والإسكان، ووضع سياسة غدائية وتموينية يُحقَّق من خلالها الاكتفاء الذاتي من الانتاج لعدد من السلع، والتنظيم الأفضل للأوضاع التموينية.

الشرارة : ٢ديسمبر١٩٨٧م، العدد (٥١٤)

بعض ما يمكن قوله في الذكرى العشرين لصدور صحيفة الشرارة

أتى تأسيس وصدور صحيفة الشرارة لسان منظمة التنظيم السياسي الجبهة القومية بمحافظة حضرموت بوصفه أحد الأحداث المشهودة، وبداية للمرحلة الجديدة في النطاق الصحفي المرتبط بالوضع السياسي الثوري القائم، ودخول البلاد بعد الظفر بالاستقلال الوطني الناجز في ٣٠نوفمبر١٩٦٧م المرحلة الجديدة لاستكمال مهام التحرير وتحقيق التقدم الاجتماعي .

كما أن تاسيس الصحيفة لم يأت من فراغ، بل أتى على أساس التطورات التي وجدت قبيل الاستقلال الوطني في إطار الصحافة المحلية الوطنية التي لعبت دورها في استنهاض جماهير الشعب، وفي كشف وتعرية المشاريع الاستعمارية الأنجلوسلاطينية، واستندت على القاعدة المادية التي تم تحويلها وتجميعها لتكوين مؤسسة الشرارة وصحيفتها.

يحمل تسمية الصحيفة (الشرارة) مدلولاً سياسياً وطنياً وأممياً ، فلنأخذ المدلول الأممي، ففي عام (١٩٠٠م) وبمبادرة وعمل فلايديمير ايليتش لينين أصدرت صحيفة (الأيسكرا) (الشرارة) التي لعبت دوراً أساسياً في نطاق العمل السياسي والنظري وفي النضال من أجل تاسيس الحزب من طراز جديد ، حزب البلاشفة عام (١٩٠٣م). وأما على النطاق الوطني في التاريخ اليمني المعاصر فإن (الشرارة)

ترمز إلى أول شرارة لانطلاقة الثورة المسلحة من جبال ردفان الشماء بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في ١٤أكتوبر عام ١٩٦٣م، فما أعظم اختيار التسمية ومدلولها!

في سياق نضال شعبنا منذ الاستقلال الوطني (خلال العشرين عاماً المنصرمة (١٩٦٧-١٩٨٧م) أدت صحيفة الشرارة قسطها الذي لاقى الاعتراف والتقدير، ويكفي الإشارة إلى كلمات وكتابات قادة الثورة حين أشاروا إلى ذلك في صحيفة (الثوري) في مناسبة ذكرى صدورها العشرين، ووثائق المؤتمرات العامة لمنظمة الصحفيين اليمنيين الديمقراطيين . ولكن ماهو أهم أيضاً وقع الصحيفة وتأثيرها في الجماهير، حيث تحملت دورها في طَرْق القضايا الملحة ومعالجتها، والدعاية والتحريض السياسيين للقضية الثورية .

ها قد أوضحنا أهمية دور صحيفة الشرارة ، وبناء على طلب هيئة تحريرها للحديث وملامسة بعض جوانب العمل والاتصال والمساهمة في أعمالها، فيمكن توضيح بعض العوامل المساعدة . ففي عام ١٩٧٢م اضطلعت صحيفة الشرارة بدور متزايد في التحضير والإعداد للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الشباب اليمني الديمقراطي (أشيد) الذي انعقد مؤتمره في الأول من فبراير ١٩٧٣م ، وتقديراً لدورها فقد تم تأسيس أول منظمة قاعدية أشيدية (شبابية) فيها .. إن وجودنا في اللجنة التحضيرية ومن ثم في إطار لجنة المديرية (لأشيد) وبعد أخذ دورة تأهيلية شبابية بالكمسمول اللينيني (اتحاد الشباب بالاتحاد السوفيتي) ومن ثم في إبريل ١

٩٧٤م تفرغنا للعمل في سكرتارية منظمة (أشيد) بالمحافظة قد هيأ الظروف للقرار السياسي لمنظمة التنظيم السياسي الجبهة القومية لاختيارنا عضواً في هيئة تحرير الصحيفة آنذاك..

إن تشكيل هيئة تحرير الصحيفة قد أسهم بدوره في تحقيق المناقشة لخطط الصحيفة وتطوير ارتباطها بمتطلبات العمل في تلك الفترة التاريخية المهمة، ووضع الخطط لمساهمة الكوادر القيادية في التنظيم والسلطة للكتابة في الصحيفة ، وتتوزع موضوعات الصحيفة في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي .. وشهد عام ١٩٧٥م وهو العام العالمي للمرأة نشاطاً واسعاً للصحيفة في عكس نشاط اللجنة بالمحافظة ونشاطات المرأة وقضيتها.أنيطت بهيئة تحرير الصحيفة (الشرارة) بالإضافة إلى المهمة الصحفية مراقبة عروض السينما، وتم لذلك صرف البطاقات التي يمكن وصفها بأنها مثلت أيضاً الحافز للأعضاء .

عند تذكر تلك الفترة من حيث محدودية الكادر الصحفي المتفرغ، والدور الكبير الذي أنيط بالكوادر القيادية فإن ماتم عمله حقيقة جدير بالتقدير والاهتمام.

إن العديد من الرفاق الأوائل لهم فضلهم في مجال عمل الصحيفة ويجب ذكرهم بالجميل وتقدير دورهم، كما أن غالبية العمال النشطاء لازالوا يرافقون المهنة ويقدمون عطاءهم .إن هؤلاء هم كنز الصحيفة وزادها الذي لاينضب.

مع الذكرى العشرينية لصدور صحيفة الشرارة ليس بالإمكان ذكر كل صغير، فإن ماهو رئيسي أخذ الأهم ، لقد تطرقت الصحيفة تلك الفترة بالنقد للعديد من

بدايات ظواهر التسيب بالملكية العامة والمال العام ، وساعدت في إيجاد أجواء المناقشة للقضايا الاجتماعية الملحة ، ودور الجماهير الكادحة في الدفاع عن الثورة من الأعداء في الداخل والخارج، ومهماتها في تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية والنهوض ببناء الوطن وتقدمه .

ليست الكتابة ونشر المواضيع في صحيفة أمراً هيناً، فبالإضافة إلى الجرأة في طرق هذا المجال فهناك المتطلبات الأخرى ومنها المتابعة النشيطة للتطورات الجارية والتفاعل معها ، و سعة الأفق السياسي والمعارف الفكرية النظرية، كما أنه لايمكن منذ البداية أخذ ناحية المعرفة بل تشكل المساهمة في الصحافة تدريجياً، ويتحقق مضمونها النوعي في ظل اطراد وتطوير المعارف..

إن الاتصال بالصحيفة ونشر المواضيع فيها قد جرى بشكل متفاوت في فترات مختلفة وإنه من الفائدة استرجاع ماتم كتابته للوقوف أمام محتوياته وللاستفادة منه في الأعمال اللاحقة.

مرة أخرى نهنىء صحيفة الشرارة في ذكرى صدورها العشرين، ولكافة محرريها وعامليها والقراء الأعزاء التحيات ، وأن تدخل العام الحادي والعشرين مستمدة حيوية لنشاطها القادم ومتطورة في الشكل والمضمون، ومتصلة أكثر بقضايا ومتطلبات المرحلة الراهنة لتطور البلاد، ومعمقة علاقاتها بالجماهير ومبلورة نهج الحزب وأفكاره النيرة..

ويبيّن الملحق (٣) وقائع الحفل الخطابي والتكريمي من ذكرى تأسيس الصحيفة.

الشرارة: ٦ يناير ١٩٨٨م العدد (٥٦٩)

الكونفرس الحزبي العام
أهمية تمثل وثائقه ونشرها

مر على هذا الحدث (٢٠-٢١يونيو ١٩٨٧م) سبعة أشهر وانعقدت بعده دورتا اللجنة المركزية الدورة العاشرة (أغسطس ١٩٨٧م) المكرسة للعمل الأيديولوجي والدورة الحادية عشر (ديسمبر ١٩٨٧) التي قيمت نشاط الحزب في قيادة الدولة والمجتمع خلال عام كامل، وأقرت الخطط لعام ١٩٨٨م، ونزلت هاتان الدورتان بحصيلة من النتائج والقرارات المهمة التي تشكل بحق مواصلة التطبيق الحازم للقرارات التاريخية للكونفرس الحزبي العام.

إن ما أوضحته (الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨-١٩٨٦م) وإقرارها في الكونفرس الحزبي العام، حيث تم الإشارة في مدخلها إلى التالي :

١- إن الوثيقة النقدية التحليلية تهدف إلى تقويم التجربة بإيجابياتها وسلبياتها واستخلاص الدروس منها ، وتهيئة الظروف أمام حزبنا لمعرفة جوانب القصور والعوائق المُحِدَّة للتطور، والانتصار على الأخطاء والانحرافات الانتهازية اليمينية واليسارية ، وتَفَهَّم أسبابها ونتائجها، وبناء المستقبل برؤية واضحة موحدة، والتعرف على مهامنا المباشرة وسبل الوصول إليها .

٢- وتهدف إلى إشاعة روح النقد المبدئي، وعدم التهاون إزاء خرق وثائق الحزب باعتبار أن الحزب يقوى باكتشاف أخطائه و مواجهتها وتجاوز الثغرات والنواقص، كما تهدف إلى صيانة وحدة الحزب الاشتراكي اليمني التنظيمية والايدلوجية، وتؤكد وحدة الحزب والشعب لإنجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

ويجرى الحديث حول مسألة العلنية في عمل الحزب وإظهار الحقيقة للجماهير، بالارتباط مع ممارسة النقد للظواهر والنواقص والأخطاء وتجنيد أوسع جماهير الشعب للمساهمة بفعالية في ممارسة حقوقها الديمقراطية، ومساهمتها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والدفاع عنه من كافة تطاولات ودسائس العدو الطبقي في الداخل والخارج .

إن المزيد من العلنية في العمل للهيئات الحزبية والجماهيرية، والرقابة المنتظمة على تنفيذ القرارات، والعمل المباشر مع الجماهير في مواقع العمل والإنتاج والسكن، ودور المنظمات الجماهيرية والرقابة الشعبية على عمل المؤسسات سيشكل خطوة نوعية مهمة في مواجهة مقاومة الفئات الطفيلية البرجوازية للنهج الجديد الذي رسمته وثائق الكونفرس الحزبي العام، كما أن ذلك العمل الجبار سيكون له التأثير على تعرية وكشف كافة التشويهات والانتهازية في العمل السياسي، التي تظهر المصاعب فقط دون العمل على حلها أو تحاول التقليل من الأعمال الجارية بهدف التشكيك في مضمونها .

إن توسيع الديمقراطية والعلمية في الأعمال، وتشجيع النقد الهادف والبناء والاختيار للكوادر، ووضعها في المكان المناسب، والتجديد النوعي للهيئات بالكفاءات السياسية المؤهلة يعطي زخماً جديداً وحيوياً، ويساعد على التنفيذ الناجح للخطط والقرارات بحماسة أكبر، وهذا ما يجب الاستمرار فيه لأنه الضمانة للسير بثبات لتنفيذ مهمات نهج التوجه الاشتراكي ، نهج مصالح العمال والفلاحين والكادحين بقيادة طليعتهم الكفاحية الحزب الاشتراكي اليمني، كما أن وضع خطط للتعامل مع وثائق الكونفرس الحزبي العام يجب أن تأخذ طريقها للدراسة والاستفادة منها في التربية السياسية والوطنية لجماهير شعبنا والجيل الجديد في بلادنا.

الشرارة: ٣ فبراير ١٩٨٨م، العدد(٥٧٣)

مؤتمر المندوبين الرابع لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالمحافظة (وقفة تقييميه ومهمات منتصبة)

أظهر المؤتمر الرابع للمندوبين لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني المنعقد خلال الفترة (٢٩ -٣٠/ ٦/ ١٩٨٨) بشكل قاطع قوة وحيوية المنظمة الحزبية بمحافظة حضرموت، وقدرتها على الأعمال النشطة والإمكانيات التي تزخر بها للعطاء المتدفق من أجل الأهداف السامية المرسومة في وثائق الحزب البرنامجية..

يعيش الإنسان حياته الشخصية، ولكنه لايعيشها دون العلاقة مع الناس ، ناهيك أن يكون قد ارتبط بقضية وضعها أساساً لأهدافه ، بل انخرط طواعية فيها، يناضل من أجل قضايا تمس في الصميم أصله الاجتماعي، بل وانعتاقه من أغوار الظلم والاضطهاد بل والاستلاب .

هكذا تعلمنا قضية الثورة ، وهذا هو الاختبار الصعب لكل من أراد حياة سعيدة وحرة ، أن يكون سيد نفسه ومشاركا في وضع الجديد التقدمي والدفاع عنه ..قد يسأل سائل :لماذا هذه المقدمة لوضع كهذا يرد في ختام مؤتمر المندوبين الرابع لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة حضرموت؟

وللإجابة نقول: شكل هذا المؤتمر اختبارا جديدا لمدى أصالة وإدراك المناضلين وإدراكهم للمهام المنوطة بهم، وأهمية مواجهتهم المبدئية للظواهر السلبية

واستخدام الحق المكفول لهم في ممارسة النقد المبدئي والسمو العالي من أجل القضية الثورية.

وتعلمنا التجربة وهي خير معلم أن الضمانة الناجحة للسير السليم الموقف هي الاختيار الصائب للكوادر، وممارسة سياسة ربط الاقوال بالأفعال، ومتابعة ومراقبة الأعمال والتشدد باتجاه المتطلبات ، وإن صمام الأمان لتحقيق الأهداف سياسة واقعية وارتباط أوثق بين الطليعة السياسية بالجماهير التي من خلال وعيها واقتناعها بالأهداف المرسومة تتحول إلى قوة مادية مشاركة في صنع الجديد التقدمي.

وبعد اختتام أعمال المؤتمر تنتصب أمام منظمة الحزب بمحافظة حضرموت وبشكل رئيس قيادتها (لجنة المحافظة وهيئة سكرتاريتها) المهمات الكبيرة لكي تتبوأ المنظمة الحزبية مكانتها المرموقة بين منظمات الحزب بالمحافظات من خلال رسم الخطط التطبيقية لأعمالها بالانطلاق من وثائق الكونفرس الحزبي العام وقرارات اللجنة المركزية في دوراتها المختلفة ..

وتظل المهمة الأساسية والضمانة لنجاح الأعمال مزيداً من العمل الجدي والمبدئي لتوطيد سمعة المنظمة الحزبية ورفع دورها وتأثيرها ، وهذا يتوقف على تماسكها ووحدتها الفكرية والتنظيمية والسياسية وتوجيه الاهتمام للقضايا الأساسية، ونقل مركز العمل الى المنظمات القاعدية الحزبية أساس الحزب، ورفع

دور الأعضاء والأعضاء المرشحين في ممارسة النقد من أسفل على عمل القيادات الأعلى والوقوف أمام أية ممارسات لكبت النقد والانتقاص من حقوق الأعضاء والأعضاء المرشحين، وتوسيع مشاركة الجماهير في ممارسة حقوقها في وضع الملاحظات حول العمل الجاري ونقد السلبيات والظواهر المنافية للسلوك القويم والغريبة عن تطلعاتها في الحياة الجديدة .

الشرارة: السادس من يوليو١٩٨٨م، العدد (٥٩٤)

القسم الثاني :

الوحدة اليمنية ومأزقها السياسي

إعلان قيام الجمهورية اليمنية
(الميلاد الجديد للثورة اليمنية)

تتسارع خطوات تحقيق الهدف الغالي والكبير لشعبنا اليمني، تحقيق وحدته من خلال إعلان (الجمهورية اليمنية) في الفترة القريبة القادمة ..لقد فتح اتفاق ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م التاريخي بعدن بين القيادة السياسية اليمنية الطريق لتسارع العمل الوحدوي .

ومنذ الإعلان في عدن عن اتفاق ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م جرى وفي تسارع كبير سير الزمن الثوري للحقيقة، فإن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق المهم قد مهد له العديد من التطورات السياسية التي شهدها وطننا اليمني الكبير بأكمله، ولعب الدور الأساسي فيها بروز الواقعية السياسية في التعاطي مع الواقع اليمني في نظرة القيادة السياسية والمستجدات في العالم.

لقد شكلت الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل التي قدمت للدورة الخامسة عشرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأقرتها بشكل نهائي الدورة التاسعة عشرة فبراير ١٩٩٠م خلاصة مهمة لمرحلة جديدة في التفكير السياسي الجديد في النظرة للقضايا الوطنية والعربية والدولية ، ومن ضمنها دور ومكانة الحزب الاشتراكي اليمني في المجتمع والمهام الجديدة لعمله، ووضع في مقدمة الأهداف تحقيق الوحدة اليمنية وأخذ زمام المبادرة لتحقيقها بمضمون

سلمي وديمقراطي ، وإن قيام اليمن الديمقراطي الموحد هو المسؤولية لكافة أطراف الحركة الوطنية (مثلما ورد بوضوح في برنامجه) وبالتالي إبراز دوره شريكا فعالا ورئيسا لتحقيق هذا الهدف الوطني العام للثورة اليمنية، ولذلك فإن اتفاق ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م لم يكن الإ بداية ا لانعطافه المهمة للمولود الجديد في إقامة الجمهورية اليمنية بدلا من واقع التجزئة والتشطير للأرض والشعب. ..

دستور الجمهورية اليمنية:

دستور الجمهورية اليمنية يشكل الوثيقة الأساسية لتنظيم الدولة وقيادة المجتمع ، والذي سيتم إقراره من قبل مجلس الشعب الأعلى والشورى، ومن ثم إحالته للاستفتاء الشعبي ...لقد مثل إقرار القيادة السياسية في الوطن اليمني على أساس اتفاق ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م (لمشروع دستور الجمهورية اليمنية) الخطوة الحاسمة في اتجاه التوجه لتوحيد شطري الوطن اليمني ..وإن الدستور في كل ما احتواه من فصول ومواد تشكل الإطار السليم والجامع لمتطلبات وحدة الشعب وثقافته وتقاليده العربية والإسلامية، ومن هنا فإن المصلحة الوطنية العامة تقتضي التصديق على الدستور باعتباره يجسد المصالح العامة للشعب اليمني بأكمله.

التعددية السياسية أو التعددية الحزبية:

على ضوء التحليل المعمق والنضج بظروف وتطور مسار الثورة اليمنية توصل الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام إلى الإقرار من خلال (مشروع الدستور)

بالتعددية الحزبية، التي تعني في الأخير إلغاء المواد الدستورية السابقة حول احتكار السلطة ومنع نشاط الأحزاب الأخرى والسماح بنشاطها العلني، والتسليم بمبدأ التداول السلمي وتشكيل التحالفات الجبهوية، وأدى ذلك بالنتيجة إلى اتساع الحوار الديمقراطي في الساحة اليمنية ، ومن هنا يأتي إقرار وثيقة الاتجاهات لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية و الميثاق الوطني في اجتماع تعز للقيادة السياسية الذي اختتم أعماله بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٩٠م، وتشكيل لجنة الحوار والمناقشة لهذه الوثائق تصب في اتجاه تعميق المشاركة الديمقراطية لكافة أطراف الحركة الوطنية اليمنية في صنع المستقبل اليمني والدفاع عنه.

توحيد المنظمات الجماهيرية:

لقد كان اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين المنظمة الوحدوية الوحيدة التي أسست قبل هذا الاتفاق بسنوات عديدة وحملت رأية التوحيد، ثم جرى توحيد المهندسين والمحامين والأطباء ، كما قطعت الحركة النقابية شوطا كبيرا في اتجاه وحدتها، وشكلت احتفالات الأول من مايو ١٩٩٠م في صنعاء إحدى علامات التوحيد للحركة النقابية ، كما تتواصل الجهود لتوحيد الحركة النسوية ، كما أقرت القيادة السياسية تسريع وجود المنظمات الجماهيرية التي لا يوجد لها نظائر لتكون في إطار الوطن اليمني بأكمله.

الشرارة: ١٦مايو ١٩٩٠م، العدد (٦٨٥)

خواطر متفرقة

أكتب بين فترة وأخرى، أحاول بذلك تلمس الطريق و إيضاح صورة لما نعيشه، آمالنا وطموحاتنا، وكم هي دائماً طموحاتنا كبيرة ووردية ،إنها في العديد من الحالات أحلام اليقظة ، في حين إنه تمر سنوات في حياتنا تغمرنا فيها البهجة حين يكبر ويسمو فينا نبل الأهداف التي ننشدها والصعوبات التي تكتنف سيرنا، وحاجتنا دائما وأبدا للوحدة والتراص وتوجيه الطاقات نحو البناء ومد جسور الثقة والعمل لإيجاد مناخ وأجواء جديدة من خلالها يتم تقييم العطاء وإعطاء الثمار...

وبين فترة وأخرى تأخذ جزءا كبيرا من اهتمامنا قضايا الذات وحب التسلط الجامح والسكوت على الأخطاء وترابطها دون المساءلة حولها مما يضر بمصالح الناس ويكبح تطور المجتمع ، وبروز دور الفرد المسؤول على حساب المصلحة العامة والجماعة وحقوقها ، بل والاختيار في مواقع ادارية واقتصادية لمن لا كفاءة لديه، في حين يوجد من هو أقدر على القيادة والعطاء، وفي حالات عديدة يشكل الوضع السيء حيث تجد النفوس المريضة والفاسدة حماية لها من مرؤوسها من خلال تلاعبها بأبسط قواعد النظم والقوانين السارية في البلاد ، بل انه توجد حالات يتم ازدياد نصيبها من الامتيازات دون رادع، وعندما يحين موعد أية استحقاقات انتخابية تشمر عن سواعدها وتستخدم كافة الوسائل الشرعية منها واللاشرعية لأن تظل تتربع على هذه المواقع..

تتطلب ظروف المرحلة الجديدة في البلاد ومع التوجهات التي نسمع بها هنا وهناك حول الاصلاح والبناء أن يزداد وعي المواطن بحقوقه، وان يكرس كل الخيرين جهدهم لأجل إيقاف هذا التدهور الجاري في استخدام الوظيفة وأن تحدد بوضوح الحقوق العامة التي لا يسمح لأيٍّ كان بالتلاعب بها، وفي حالة حدوث خلاف ذلك تعريضه للمحاسبة وليس ترقيته كما كان يجري سابقاً.

وتتوقف سمعة أيّ حزب أو تنظيم سياسي في اليمن اليوم على تعاطيه الصحيح مع ذلك، وطليعيته ونزاهة صفوفه وخاصة دور القياديين في مؤسسات الدولة المختلفة الذين يتعاملون مباشرة مع قضايا الجماهير، وقدرة هذا الحزب أو التنظيم على تطبيق الإصلاح أولاً في داخله.

تطرقت الدورة الخامسة والعشرون للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في قراراتها إلى وضع استمارة تبرئة الذمة ويعدّ ذلك مؤشراً على الوعي بأن الإصلاح والبناء في اليمن يتطلب الإرادة الثورية والشجاعة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تنفيذه يتوقف على نوعية القائمين على تطبيقه ونظافة أيديهم أوّلاً وقبل كل شيء، ولذلك فإن التطبيق السليم لهذا القرار وإبراز نتائجه في الصحافة سيكون له الأثر على توضيح المصداقية لهذا القرار وليس التعاطي معه فقط إعلامياً.

وإن الاستفادة من الدورة الانتخابية الحزبية الكاملة في التحسين النوعي لقوام الهيئات المنتخبة سيكون هو الآخر مؤشراً بذلك و بالملموس عن مدى استفادة الحزب

من فترة عمله السابقة والتي لم تخل من التوترات، وللعمل لأن يتبوأ المواقع القيادية كفاءات وخبرات مؤثرة وفاعلة وتحظى بسمعة طيبة بين أوساط الجماهير في مواقع العمل والإنتاج والدراسة.

وفي ظروف التعددية السياسية وتأكيد اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني على الممارسة الديمقراطية الداخلية في الحزب فإنّ مسألة وعي هذا الخيار والتعاطي معه يحدد إلى أيّ مدى يعيد قدرة المنظمات الحزبية على تطوير نشاطها و فعاليتها وتوجيه اهتمامها بالقضايا الحيوية الماثلة والواردة في البرنامج السياسي والنظام الداخلي الجديد.

إن التعاطي الصادق والهادف إلى تحقيق وتحسين الوضع وتمثل المهام الكبيرة جديرة بالتخطّي والقضاء على الكوابح التي لازالت تفعل دورها هنا وهناك، والتي تؤثرَ وعينا أم لم نعِ ذلك على هذه المؤشرات الطيبه في اتساع رقعة عمل الحزب وعمله ببن أوساط الجماهير.

الشرارة : ٢٨سبتمبر ١٩٩١م، العدد (٧٤٤)

أهمية تقييم الفترة الانتقالية

ابتهج شعبنا اليمني بتحقيق وحدته بإقامة الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م، هذا اليوم الذي هو بمثابة الميلاد الجديد للثورة اليمنية، بل ويمكن القول إنه الانعطافة الثورية الكبرى لميلاد اليمن السعيد .

واذا كان ذلك الحدث قد تم بالإرادة السياسية بالمقارنة بالفترة المنصرمة قبل اتفاق عدن (٣٠نوفمبر ١٩٨٩م) وفي فترة قياسية اختزل فيها الزمن لإنجاز هذا الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية (٢٦سبتمبر -١٤أكتوبر)، واحتضان عدن المدينة الباسلة والتاريخية لهذا الميلاد الذي حقق بطريقة سلمية وديمقراطية قد اعتبر مكسباً رئيسياً لكافة جماهير الشعب اليمني، التي دعمت منذ البدء التقارب بين النظامين، وساعدت بدورها في تدعيم هذه الإرادة السياسية بالتلاحم والدعم والمناصرة لإيمانها أن في هذه الوحدة قوة اليمن وتفدمه وازدهاره وعلو مكانته .

لقد فشلت كافة المحاولات الرامية لعرقلة الخطوات الجدية لتحقيق هذه الوحدة رغم كثرة الصعوبات الموجودة الداخلية منها والخارجية التي تضغط بدورها في ظل الوضع الدولي الجديد، والذي يمكن القول وبكل تقدير إن القيادة السياسية قد كسبته لصالحها خلاف ماحدث في بلدان أخرى.

وبعد مايقرب من عام ونيف مر على هذا المنجز يتمحور السؤال التالي للإجابة عليه: هل استطاعت القيادة السياسية الموحدة وبنفس الجسارة والشجاعة حل قضايا الوطن ولمصلحة القاعدة الشعبية الواسعة والعريضة؟

لا أريد أن أضع إجابة عن هذا السؤال الذي أوجهه بشكل خاص إلى قيادة الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام للرد عليه، فهما مسؤولان سياسياً وأخلاقياً أمام الشعب عن تحمل المسؤولية التاريخية في تقييم ماتحقق ومراجعة كل الإخفاقات واستخلاص النتائج ووضع المعالجات والتقدم برؤية موحدة لحل المهمات التي تزداد يوماً بعد يوم تعقيداً، وإجراء الحوار السياسي المسؤول وأن تشرك فيه كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية لمناقشة المهمات العاجلة المتعلقة بالوحدة الوطنية وأمن واستقرار البلاد، وحل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي يعاني منها المواطنون، وتطبيق الدستور والقوانين والتدابير المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتحضير للدورة الانتخابية النيابية التي يتوقف نجاحها على المناقشات الديمقراطية المطلوب توافرها بما يتيح للمواطن الحرية الكاملة دون انتقاص لانتخاب ممثليه لمجلس النواب القادم.

إن الوعي بالمهام الجسيمة للحزبين الحاكمين لهذه الفترة التاريخية التي تقود فيها البلاد، والأخذ في الحسبان بالدرجة الأساسية مصلحة الوطن وتقدمه وأمنه واستقراره، واتخاذ خطوات جرئية وشجاعة في المدة المتبقية من الفترة الانتقالية هو المطلوب اليوم قبل الغد ..أما دغدغة عواطف الجماهير بالوعود واستمرار تغذية عوامل التخلف في المجتمع والتخلص التدريجي من الأفضليات فلن تكون نتائجه إلا وبالاً، ولن يخدم ذلك إلا الذين راهنوا على فشل هذا المنجز الوحدوي، والذين يرون في كل إنجاز يتحقق ضربة جديدة لاهدافهم الخفي منها والمعلن ..فهل تعي القيادة السياسية واجبها وتضع يدها على المهمات الأساسية لتطور اليمن؟

الشرارة : ٥ فبراير ١٩٩٢م، العدد (٧٦٥)

مشروع ميثاق العمل السياسي
وأهمية إغناء الممارسة السياسية بمضامين جديدة

مع قرب انتهاء الفترة الانتقالية، وللمساهمة في بلورة رؤية تجاه هذه الفترة والمهمات اللاحقة وتوفير ضمانات تطور المسار الديمقراطي الذي تم مرافقاً لإنجاز تحقيق إقامة الجمهورية اليمنية، وأهمية إنجاح الانتخابات القادمة لمجلس النواب استناداً على الدستور، وللضرورة لتلاحم القوى السياسية في المجتمع وتوحيد رؤاها نحو المرحلة القادمة فقد حققت الصحافة بعضاً من المساهمات القيمة التي دفعت المستجدات في الساحة السياسية منذ ديسمبر ١٩٩١م المتعلقة بالفترة الانتقالية وما انجزته من مهام والمهام الأخرى المطلوب انجازها في الفترة المتبقية بأن يوضع وبإلحاح أكيد "ميثاق شرف" أو ما أطلق عليه مؤخراً "مشروع ميثاق العمل السياسي"، والذي أقرته لجنة التنسيق العليا للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ونشرته صحف هذه الأحزاب والصحف الأخرى، لتضاف وثيقة جديدة الى نطاق العمل السياسي أو بتعبير آخر إلى الممارسة السياسية، وبعد أن يتم مناقشتها وإغناؤها بالآراء من قبل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى تصبح اطاراً منظماً لعملها المشترك..

ومع أهمية أي جهد يبذل في هذا النطاق إلا أنه تجدر ملاحظة تعدد وتنوع الوثائق في هذا المجال مما يخلق العديد من الإشكالات للعمل السياسي والممارسة

الديمقراطية، وخاصة أنه لاتوجد آليه سياسية وجماهيرية تنظم التطبيق الخلاق للوثائق وتراقب تنفيذها، والتي تشكل أداة جديدة للدفع بأشكال العمل السياسي والحزبي المعتمد على الدستور لتطوير الواقع السياسي والنهوض بتطوير الوطن سياسياً واجتماعياً، وعدم السماح بالمزيد من عوامل الكبح لنهوض الجماهير، بل تدعيم نشاطها والدفع باتجاه تحقيق المزيد من عوامل الثقة والقواسم المشتركة ، ولتكن أيّة وثيقة سياسية جديدة تنظم التحالفات والتي تحدد في ضوئها وضع برامج ملموسة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا مالم يلمس حتى الآن في النشاط العملي..

وبنظرة أولية إلى "مشروع ميثاق العمل السياسي " والرجوع إلى الدستور نجد أنه قد وقف بشكل عام على الثوابث واعاد تكراراها من جديد مثلما تم الإشارة إلى بعضها في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية،ومن جهة أخرى تم تفعيل بعض المبادئ باتجاهين:

الأول : وضع الأفكار الجديدة التي أصبحت متداولة في الممارسة السياسية التطويرية للمادة (٣٩) من الدستور، مثل: النهج الشوروي الديمقراطي، التعددية السياسية والحزبية،التداول السلمي للسلطة، التي يمكن في وقت لاحق أن تشكل قواعد ونظم جديدة للنظام السياسي ..

الثاني: بعض الأفكار التي من خلالها يلاحظ تقنين الممارسة السياسية أن كان في نشاط الأحزاب السياسية أو المنظمات الجماهيرية ، وفي هذا الجانب فإن

الاتجاه السليم هو التأكيد على المبادئ الاساسية الواردة في الدستور، والتي تعطي إمكانيات واسعة للنشاط الديمقراطي الخلاق ..

كما أن مايلفت النظر في مشروع العمل السياسي في الأحكام الختامية هو أن تتعهد الأحزاب والتنظيمات السياسية بعدم تمديد الفترة الانتقالية ، وحيث إن اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية قد حددت بعامين ونصف فإن عدم تمديدها أولاً وأخيراً يتصل بهما (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وفي ظل التصريحات لقيادة الحزبين حول الالتزام بإنهاء هذه الفترة في موعدها فإن وضع ذلك في مشروع الميثاق يفتح المجال من جديد حول الشائعات القائلة بأنه سيتم تمديد هذه الفترة الانتقالية، وبخاصة أنه كان من الأهمية بمكان أن يصدر بيان واضح ومشترك من قبل اللجنة العامة والمكتب السياسي حول إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها ، وتحديد موعد إجراء الانتخابات لمجلس النواب ، ويتطلب ذلك الإجراء المسؤولية التاريخية المناطة بهما، وبخاصة أنهما الحزبان اللذان أنجزا ٢٢مايو١٩٩٠م يوم قيام الجمهورية اليمنية، وهما المعنيان قبل غيرهما بتحمل المسؤولية كاملة عن هذه الفترة الانتقالية وتقييمها إيجاباً وسلباً، وبالاخص تحديد موقف موحد وسليم تجاه الإشكاليات التي وجدت أثناء سريان هذه الاتفاقية، ومنها على سبيل المثال الإشكالية حول تشكيل المجلس الاستشاري، وتعليق العمل ببعض مواد الصلاحيات، وانتخاب مجلس الرئاسة، والإشكاليات التي وجدت في عدم الفصل في الصلاحيات للسلطات، ومستوى تنفيذ اتفاقية الوحدة.

ومن الأهمية أن يضطلع الحزب والمؤتمر بدورهما في ظل الاتفاق المشترك في العمل على إيجاد إجماع سياسي وطني تجاه الاشكالات والمهمات القادمة للتنفيذ قبل أو بعد الفترة الانتقالية، كما أن أمامهما توضع مسؤولية كبيرة في إظهار المصداقية في التعامل مع الوثائق التي يتم إقرارها، وفي مقدمتها التعامل مع الدستور، وأن تصحح خلال الفترة المتبقية الاختلالات التي وجدت، ومنها بشكل رئيسي توفير الأمن والأمان للمواطنين والوطن باعتبار أن الأمن والاستقرار هما أساس حرية الفرد، والعمل الاقتصادي والاجتماعي وللبناء الشامل، كما أن إمساك الحزبين بقيادة الدولة يتطلب منهما أيضاً وضع حلول لمعاناة المواطنين من تزايد وطأة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي يتزايد باستمرار من خلال إجراءات ملموسة وليست بيانات سياسية للدعاية الانتخابية.

وحيث إن مشروع ميثاق العمل السياسي لازال في مجال المناقشة فمن المهم أن نقترح أن تكرس ندوة سياسية أو مؤتمر وطني يشترك في أعماله ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية والاجتماعية والمثقفون في جامعتي صنعاء وعدن لتدارسه مع الوثائق الأخرى المتصلة به، وتقدم بعد ذلك استخلاصات إلى القيادة السياسية حول الوثائق الأخرى.

الشرارة: ٢٤ يونيو ١٩٩٢م، العدد (٧٨١)

مساهمة في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية

الدستور والوحدة (١)

كثر الحديث هذه الأيام عن تعديل الدستور ، بل ان كثرة التعديلات المطلوب إجراؤها توحي بأنه سيتم وضع دستور جديد .

ومن الأهمية بمكان إيضاح أن نضال الشعب اليمني من أجل الدستور قد بدأ من ثورة ١٩٤٨م للاحرار اليمنيين ، وسقط في سبيل هذا الهدف الوطني الكبير شهداء أبرار روت دماؤهم تربة وطننا الغالي، وعلينا اليوم أن نتمعن في دلالة هذا الحدث ، حيث استمر نضال الشعب اليمني إلى أن استطاع تحقيق تحرره من النظام الإمامي الاستبدادي بانتصار ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م في شمال الوطن ، وتفجير ثورة ١٤أكتوبر ١٩٦٣م في جنوب الوطن اليمني ضد النظام الاستعماري الأنجلوسلاطيني وتحقيق الاستقلال الوطني في ٣٠نوفمبر١٩٦٧م ، إلا أن تحقيق وحدته الوطنية في يمن موحد وديمقراطي بوصفها هدفاً استراتيجياً للثورة اليمنية قد تأجل لفترة ليست قليلة من الزمن قرابة ٢٢عاماً وخمسة اشهر ،حيث ظل اليمن مشطراً بدولتين ونظامين، واستنزف كثيراً من طاقاته وإمكانياته في أتون الصراعات السياسية والحروب الأهلية الداخلية والموانع والمعوقات ضد التنقل بين أبناء

الشعب اليمني الواحد التي أعادت بدورها بلادنا خطوات إلى الوراء مقارنة بالتطورات الحادثة في البلدان المجاورة .

وفي كل مرة عندما يسود التوتر وبخاصة بعد حرب عامي ١٩٧٢و١٩٧٩م تتجدد الدعوة وبإلحاح لوحدة اليمن وتشكيل اللجان المشتركة، واهمها اللجنة الدستورية المكلفة بإعداد دستور دولة الوحدة للترابط منذ البداية بين وحدة الوطن والدستور الذي تقوم عليه أو وفقاً له .

أنجزت اللجنة الدستورية المشتركة أعمالها وأقرت مشروع دستور دولة الوحدة بعد الانتهاء من إعداده والتوقيع عليه بتاريخ ٣٠ديسمبر ١٩٨١م، بعد أن مضى على تشكيلها في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢م وفقاً لاتفاقية القاهرة تسع سنوات ، وظل مشروع دستور دولة الوحدة في أروقة وأدراج القيادة السياسية للشطرين دون البث فيه حتى انعقاد لقاء عدن التاريخي في الفترة من ٢٩-٣٠نوفمبر ١٩٨٩م ، وتوقيع قيادتي الشطرين على اتفاق لقاء قمة عدن بتاريخ ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م، والذي ورد فيه مايلي :"إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري الوطن وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر".

وبإقرار القيادة السياسية لمشروع دستور دولة الوحدة تتابعت الخطوات الكبيرة في زمن قصير وغير متوقع نحو تحقيق الوحدة الاندماجية للوطن بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م، وأفشلت القيادة السياسية حينها المحاولات التي

استهدفت دق إسفين بين الوحدة ودستورها من خلال الأطروحات آنذاك بإمكانية الوحدة دون الحاجة لإقرار الدستور أو الارتباط به .

أقر مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى في ٢١/ ٥/ ١٩٩٠م مشروع دستور دولة الوحدة ، ولكن بإجراء بعض التغييرات في إجمالي مواده، وبخاصة في الباب السادس المعنون في مشروع دستور الوحدة بالتالي "سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة وانتقالية" المقر من اللجنة الدستورية للشطرين ليعدل ويصبح كالتالي :"أصول تعديل الدستور وأحكام عامة" وبدلاً من إجمالي (١٣٦)مادة أصبح (١٣١)مادة ، وارتبط هذا الاقرار لمشروع دستور دولة الوحدة بإقرار لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية..

وبغض النظر عن الظروف التي استوجبت هذه التعديلات على مشروع دستور دولة الوحدة في نظر القيادة السياسية فقد كانت تبعاتها اللاحقة على التعامل مع الدستور وتنفيذه ، فأوجدت خلافات بين القوى السياسية في الساحة وأعاقت الانتقال الى الشرعية الدستورية الكاملة ، وعلى سبيل المثال فبدلاً من إجراء الاستفتاء الشعبي العام على دستور دولة الوحدة في فترة أقصاها ٣٠نوفمبر١٩٩٠م فقد أرجي لأسباب سياسية، ليتم في أواخر النصف الأول من عام ١٩٩١م، وأثبتت فترة التحضيرات للاستفتاء نظرة القوى السياسية المختلفة نحو دستور دولة الوحدة، واعتبرته العديد منها أساس تدعيم مداميك دولة الوحدة الوليدة، ونجاحه انتصار للثورة اليمنية ولخيارها الوطني الديمقراطي.

وبالاستناد على دستور دولة الوحدة أقر مجلس النواب المشكل على أساس الأحكام الانتقالية لإعلان الجمهورية اليمنية العديد من القوانين المهمة التي حظيت بالمناقشة الواسعة لأعضاء المجلس والأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية ووسائل الاعلام المختلفة وفي مقدمتها الصحافة ،ونذكر منها قانون الصحافة والمطبوعات ،وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وقانون التعليم، وغيرها من القوانين الآخرى المهمة كقانون الانتخابات والذي بتنفيذه جرت في ٢٧أبريل١٩٩٣م الانتخابات النيابية العامة ، وانتخب أول مجلس نواب على نطاق اليمن تطبيقاً لأحكام الدستور الذي تناط به اليوم مهام كبيرة في التعامل مع الدستور نفسه، وإصدار القوانين الجديدة المنظمة لتطور البلاد في مختلف الجوانب.

والدستور بوصفه وثيقة سياسية قانونية ليست الوثيقة الأزلية التي لاتتصل بالزمان والمكان بل هي نتاج لهما ومن هنا فإن إجراء التعديلات ضمنها يمكن أن تستلزمه الظروف الموضوعية ، ودرجة التطور في المجتمع ومستوى الوعي والحاجيات الاجتماعية للناس التي تفتح لهم مزيداً من الحرية والديمقراطية، وترفع عن كاهلهم المظالم، ويتحدد من خلالها العلاقة بين الحاكم والجماهير الواسعة ، والصلاحيات المنوطة بالهيئات دون خلط أو ازدواجية أو تعدد المناصب على حساب الصلاحيات المناطة بكل هيئة أو مؤسسة على حدة .

وإذا كانت التعديلات الدستورية قد وردت في البرامج الانتخابية لعدد من الأحزاب وأيضاً في وثيقة أو بيان الائتلاف الحكومي للأحزاب الحاكمة فأن المناقشة لهذا الموضوع يمكن توضيحها بالتالي :

أولاً : أهمية الالتزام أولاً بالدستور نفسه الذي شكل الأساس للانتقال للشرعية الدستورية بعد انتخابات ٢٧ابريل ١٩٩٣م، وبالتالي الاحتكام له في انتخاب كافة الهيئات للدولة الواردة بالدستور بدءاً من هيئة رئاسة مجلس النواب ، ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ..الخ، لما لذلك من أهمية لإضفاء شرعية قانونية على عمل الهيئات، وليتم بعدها وبتأن النظر في أي تعديلات دستورية لاحقة .

ثانياً: الدراسة الوافية لأية تعديلات يراد إجراؤها في مواد الدستور ،ويجبذ أن تكون في مواد محددة تقتضيها الظروف الموضوعية لتطور النظام السياسي وليس الأهواء والنزعات الضيقة الفردية أو الحزبية ، مع أهمية توفر إجماع عليها من قبل كافة القوى السياسية وأحزاب الائتلاف الحاكم والمعارضة حتى لاتتكرر مثل هذه التعديلات عند انتخاب مجلس النواب القادم .

الشرارة : ٨سبتمبر ١٩٩٣م، العدد (٨٣١)

مساهمة في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية

الدستور والوحدة (٢)

من وجهة نظري في حالة أن التعديلات الدستورية تتسم بالشمولية من حيث التغيرات المطلوب إحداثها في الدستور فإن المهمة في تقديري تختلف جذرياً عن ماهو وارد في الدستور (الباب السادس) (أصول تعديل الدستور وأحكام عامة) المادة (١٢٩) حيث ورد فيها : "لكل من مجلس الرئاسة ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية لهذا التعديل ، فإذا كان الطلب من مجلس النواب يجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضائه ،وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا تقرر رفض الطلب فلا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض،وإذا وافق مجلس النواب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق ثلاثة ارباع المجلس على التعديل اعتبر نافذاً من تاريخ صدوره".

إن التمعن في هذه المادة بمافيه من الكفاية توضح بأن المشرع أخذ بالاهتمام الكبير الدستور بوصفه وثيقة توضع لفترات زمنية طويلة،ومحدودية التعديلات

التي يمكن إجراؤها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أخذ الاختلاف الجوهري بين التعديل الدستوري وإجراء التغيير والتعديل للقوانين التي تنبثق عن الدستور ، مما أدى إلى وضع شروط وقيود استوجبت أن يكون التعديل موضوعياً ومسبباً وواضحاً في أهدافه بحيث لايتعرض في فترة لاحقة للتغيير ، وأن يكون هذا التعديل جزئياً وليس شاملاً للكثير من مواد الدستور بمايؤدي في الحصيلة إلى استبدال هذا الدستور الذي تم الاستفتاء للشعب عليه بآخر ، في ظل أن صلاحية كهذه تتصل به أولاً وآخرا..

إذا رأت الأحزاب السياسية المؤتلفة الحاكمة في بلادنا أن دستور دولة الوحدة أصبح في كثير من مواده لايستجيب لظروف التطور الراهنة فإن الخيار السليم الذي يجنب البلد الأزمات هو السير بخطوات تدريجية نحو هذا الهدف من خلال ماتم تبيانه سابقاً في اتجاهات ثلاثة، وأن تكون مسألة وضع دستور جديد الخطوة الأخيرة والتي تشكل لها لجنة دستورية وطنية، وأن تسهم كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية حاكمة ومعارضة ومنظمات اجتماعية واتحادات ومثقفين ، وأن تساهم الجماهير الواسعة في مناقشة هذا الدستور ، وأن تحدد يوضوح أكثر أسس التغييرات الدستورية، والجهة المخولة بمثل هذه المسألة المهمة في تطور المجتمع ،وأن لاتصبح مسألة التعديلات الدستورية باستمرار هماً يضاف إلى التعقيدات الموجودة بالمجتمع، وتأخذ من الوقت الكثير في ظل الحاجة الماسة للشعب لتنفيذ البرامج الانتخابية للاسراع في تحسين معيشته وتوفير الأمن

والاستقرار، ومحاربة الفساد بوصفها مهام أساسية أمام مجلس النواب المنتخب والحكومة وكافة هيئات سلطة الدولة المختلفة.

أرى وأنا أناقش هذه المسألة المهمة ضرورة التفكير بمزيد من الحرص على إن مرور فترة ثلاث سنوات منذ قيام الجمهورية اليمنية ليست كافية للحديث عن اندماج النظامين، حيث إن الحاجة لازالت ماسة لاستكمال التوحيد الوطني لكافة المؤسسات، وإن رواسب التشطير لازالت تفعل فعلها، وفي حاجة إلى خطوات تعمق من الوحدة الوطنية وتلاحم الجبهة الداخلية، وكأحد الدلائل على هذا الواقع نتائج انتخابات مجلس النواب .. ومن هنا فإن الحكمة اليمانية تتطلب أخذ الواقع بالاهتمام، فبناء الدولة اليمنية الحديثة ستظل مسؤولية مشتركة وجماعية ، وترتدي أهمية مراعاة هذا الوضع للدولة اليمنية الناشئة عند صياغة التعديلات الدستورية والقوانين ، بل إن المسؤولية التاريخية تتطلب توسيع المشاركة للشعب في إدارة شؤون الدولة والمجتمع من خلال مواصلة المسار الديمقراطي بانتخاب مجالس الشعب المحلية وانتخاب المحافظين ومدراء المديريات، وتحديد الصلاحيات لهذه المجالس وعلاقتها بالسلطات المركزية ، ونقل الكثير من الصلاحيات إلى المحافظات من أجل الامتصاص والتخلص التدريجي من النزاعات التي تبرز هنا وهناك، وتطالب بإيجاد أشكال أخرى من التقسيمات الإدارية أو المناطقية وغيرها..

خاتمة :

إن الحفاظ على الوحدة وتطويرها اللاحق يرتبط جدلياً بالدستور والديمقراطية السياسية، من تعددية حزبية وفكرية وغيرها من أشكال التعبير وحرية الرأي والرأي الأخر ، وتتنافى الديمقراطية مع أشكال عبادة الفرد أو الدكتاتورية والنظام الشمولي للحزب الواحد وغيرها من التسميات المقيدة للحرية والإبداع ..وباعتبار الدستور وثيقة تأسيس وقيام الجمهورية اليمنية ، وهو الأساس للمشروع الحضاري الذي يتم الحديث عنه باستمرار فأننا نأمل أن يتم من خلال المناقشات الجارية حوله تحقيق تعميق الوحدة، والسير بخطوات جديدة نحو عملية البناء والإصلاح الشامل لمجتمعنا اليمني .

الشرارة: ١٥سبتمبر ١٩٩٣م، العدد (٨٣٢)

الحزب الاشتراكي اليمني:
في ظل التحضيرات لانعقاد مؤتمره العام الرابع

يضع السؤال نفسَه بإلحاح في الظروف الراهنة ، ولأن الإجابة عنه تتطلب معرفة واقع عمل الحزب في الساحة الوطنية، و رؤيته السياسية والفكرية الجديدة، وأساليب وآليه عمله التنظيمي ، ويتوقف على التحديد الصائب لهذا النهج، والقدرة على التجدد والتطور ومواءمة المستجدات الوطنية والدولية .

لقد مضت قرابة ثماني سنوات منذ أن عقد الحزب الاشتراكي اليمني مؤتمره العام الثالث في أكتوبر من عام ١٩٨٥م ، ومنذ ذلك الوقت شهدت الأوضاع السياسية أحداثاً ومتغيرات عديدة منها :

- أحداث ١٣يناير١٩٨٦م، والأثر الكبير لها على وحدة الحزب السياسية والتنظيمية ودوره في المجتمع، وانعكاسات ذلك على عمله في النطاق الوطني والقومي والدولي ،ولتجاوز هذه الآثار فقد استلزم الأمر جهداً كبيراً لمعالجة هذه المترتبات وأخذ الدروس والعبر والسير في استعادة عوامل وحدته من خلال قيام الحزب بخطوة سياسية مهمة بإعادة الاعتبار لضحايا الصراع السياسي للمراحل السابقة ، والعمل على إغلاق هذه الملفات في محاولة جديدة لإعادة اللحمة الداخلية للحزب ، والوحدة السياسية في المجتمع في ظل قيادته للبلاد،ولإفساح المجال للديمقراطية في صفوفه من خلال توسيع الحوار والرأي والرأي الأخر..

وإن أهم الاستخلاصات للمسار الجديد لنهج الحزب الاشتراكي اليمني الإصلاحي قد تجسد في إقراره اتجاهات عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل ، والعمل على البدء ببعضها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأخذ الحزب في ظل إقراره لهذه الوثيقة البرنامجية المهمة لعمله بالاهتمام الكبير بالقضية الوطنية اليمنية من خلال تطور أشكال العمل المشترك بين قيادات الشطرين واستعادة أجواء الثقة ، والقضاء على مسببات التوترات ، والوصول إلى اتفاقيات في مجال الاستفادة من الثروة النفطية في مشروع مشترك ، وفي خطوة لاحقة السماح بالتنقل للمواطنين، وبعدها تسارعت الخطوات التنسيقية ، حيث مثل اتفاق عدن ٣٠نوفمبر١٩٨٩م إعلاناً تاريخياً وخطوة أساسية مهدت السبيل لتكثيف الجهود للوصول إلى المنجز الوطني الكبير قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م ، وبمثل ما احتضنت عدن الاتفاق لقيادتي شطري الوطن ارتفع فيها شامخاً العلم الوطني وبرهنت عدن من جديد دورها الوطني التحرري والوحدوي في آن واحد.

وقد استلزم تسارع الخطوات السياسية الوحدوية واتساعها انشغال قيادة الحزب الاشتراكي اليمني بإنجاح توحيد الوطن ، وبدأت في اتخاذ الخطوات الجديدة في نشاط الحزب المتلائمة مع ظروف الانتقال لهذه المرحلة الانتقالية الإدارية المختلفة إلى الأحياء والوحدات السكنية أو بشكل عام إلى مجال السكن ، وبدأ العمل على تحقيق اتصال نسبي بين عمل هيئات الحزب والدولة ،واتخاذ القرار

حول استقلالية عمل المنظمات الجماهيرية ، وأقرت اللجنة المركزية أيضاً قبيل الوحدة القرار الخاص بالتعددية الحزبية بوصفه أحد أهم مقومات قيام دولة الوحدة وربطها بالديمقراطية..

وتكتسب دورة اللجنة المركزية الحادية والعشرين الاستثنائية المنعقدة في الفترة من ١٩-٢٠مايو١٩٩٠م أهمية كبيرة في سياق وضع المهمات للحزب في المرحلة الانتقالية في ظل دولة الوحدة، حيث أقرت هذه الدورة وثيقة برنامجية مهمة عنوانها "المهام الرئيسية أمام الحزب الاشتراكي اليمني في ظل دولة الوحدة" وحددت المهمات الرئيسية وفقاً لهذه الوثيقة بالتالي :

أولاً : الخطوط البرنامجية الأساسية لعمل الحزب الاشتراكي اليمني في إطار دولة الوحدة .

ثانياً : العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام والقوى الوطنية والديمقراطية الأخرى.

ثالثاً: تعزيز وحدة الحزب ورفع دوره الكفاحي الجماهيري.

وبالاستناد إلى هذه الوثيقة ، واتجاهات عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل أقرت اللجنة المركزية في دورتها الاعتيادية الرابعة والعشرين المنعقدة في الثاني من مارس ١٩٩١م مشروع الوثائق الأساسية للمؤتمر العام الرابع للحزب "مشروع البرنامج السياسي والنظام الداخلي"، وأقرت هذه الدورة أيضاً بأن تكون هذه الوثائق الموضوع الرئيس للمناقشة في أول دورة انتخابية متكاملة بعد

تحقيق الوحدة،وبالفعل فقد جرت مثل هذه المناقشات بدءاً من الاجتماعات الانتخابية القاعدية وحتى مؤتمرات المحافظات التي اختتمت أعمالها اواخر عام ١٩٩١م.

ومنذ تلك الفترة يكون قد مر قرابة عامين وخلالها تم على المستوى الوطني :

- انقضاء الفترة الانتقالية وتمديدها وفقاً لاتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية .
- إجراء الانتخابات النيابية بانتخاب أول مجلس نواب في اليمن ،وتشكيل الحكومة الائتلافية،والنقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية وغيرها.

إن هذين الحدثين لوحدهما يستلزمان وقفة الحزب الجماعية من خلال عقد مؤتمره الرابع، ليقف أمام الأوضاع والمستجدات والمهمات الجديدة أمام الحزب في الفترة القادمة ، كما أن الأوضاع الداخلية وبالأخص التنظيمية تتطلب إيجاد آلية جديدة تضمن فعالية أكبر لنشاط الحزب وتقوبة وحدته وكفاحيته،والحفاظ على نوع من التمايز في نوعية صفوفه، وفي سرعة وديناميكية نشاطه الذي شهد اختلالاً، وأوجد حالة من التسيب وأضعف الارتباط بين القيادة والقواعد ،وبرزت موسمية العمل،واتساع انقطاع وفقدان الصلة..

الحزب الاشتراكي اليمني كائن اجتماعي يتاثر بمحصلة الواقع وهذا الانتقال الكبير والواسع، واختلاف ظروف العمل عن ماقبل قيام الجمهورية اليمنية وبعدها قد أوجد أيضاً إرباكاً واختلالات عديدة في نشاطه وعمله، وإنّ رسم

السياسات الجديدة سيمكنّ من إيجاد نوع من التوازن بين المصالح الخاصة للأعضاء والمصالح العامة ، وسيوحد القوى تجاه الأهداف ومواجهة مظاهر الجمود والسلبية والأمراض الجديدة التي انتشرت في ظل الأوضاع والاختلالات في ميزان العمل، وتوزيع الثروة والتمايزات والإثراء غير المشروع وغيرها من ظواهر الفساد.

لقد أقرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها الثلاثين الاعتيادية المنعقدة في الفترة من ١٩-٢٠/ ٦/ ١٩٩٣م أن يعقد المؤتمر العام الرابع في فترة أقصاها نوفمبر ١٩٩٣م ، ولم يتبق إلا فترة وجيزة مما يتطلب تظافر الجهود وسرعة التحضيرات لهذا الحدث الحيوي الذي ينظر إليه مناضلي الحزب باهتمام بالغ ، ليكن هذا المؤتمر حدثاً سياسياً وخطوة تنظيمية لتقوية الحزب ولتدعيم علاقته بالجماهير التي جددت ثقتها به في الانتخابات النيابية في ٢٧أبريل١٩٩٣م، وأن يتحقق من خلال هذا المؤتمر إبراز أهدافه وتبنيه بوضوح المشروع الحضاري في بناء الدولة اليمنية الحديثة ، دولة القانون والمؤسسات ، وتطوير أشكال العمل مع كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، وفي مقدمتها أحزاب الائتلاف لتأمين الاستقرار لليمن وتطوره وازدهاره .

الشرارة : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣م، العدد (٨٣٣)

مساحة رأي :

الإصلاح الإداري
والنهوض بأوضاع محافظة حضرموت

بدأت بعض الكتابات تتحدث عن هموم محافظة حضرموت، والصعوبات الموضوعية والذاتية الكابحة في بعض الحالات للتطور، ومنها ما اطلعت عليه في صحيفة الشرارة في عددها رقم (٨٣٠ و٨٣١) بعنوان "مساحة رأي" للأخ/ علي أحمد العامري ، الذي اتسم من وجهة نظري بالجدية وأخذه بالموضوعية، وبخاصة أن كاتبه شخصية معروفة بدورها السياسي الوطني ومواكبتها باستمرار للتحولات الجارية في المجتمع ، بالإضافة إلى حرصه على تطور اليمن لتأخذ مكانتها بعد وحدتها المباركة.

والنقطة الأساسية من وجهة نظري في هذا الموضوع تتعلق بالأوضاع الإدارية، والإصلاح في المجال الإداري، وتقييم نشاط المسؤولين الإداريين وإيجاد معايير موحدة لمثل هذا التقييم، بالاستناد على القوانين السارية المنظمة لعمل الوزارات وقانون الإدارة المحلية وقانون الخدمة المدنية، والانطلاق بالاستناد على هذه القوانين في عملية الإصلاح الإداري.

كما أشار كاتب المقال إلى موضوع آخر ذي أهمية فائقة بأن محافظة حضرموت وغيرها من المحافظات قد شهدت حركة تنقلات إليها أكثر من غيرها (عدا عدن كعاصمة اقتصادية وتجارية)، وبخاصة في مجالات اكتسبت فيها خبرات متراكمة بشهادة الكثيرين، وبخاصة في المجالات المالية الإيرادية،وتتسم بتطور ينظر إليه أيضاً بإيجاب في التنظيم الإداري المؤسسي والعمل بنظام التوثيق، و قد تراكمت هذه الخبرات لفترات طويلة قبل الاستقلال الوطني.

والحديث عن هذه الميزات لايقصد منه عدم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الأخرى التي تعتبر ملكاً لليمن كله ، وإنما المقصود به الاستفادة من الخبرات الأفضل، والنقل للكوادر الإدارية على أساس الحاجة وفي إطار التحسين الشامل للأوضاع، وليس لأن تكون له مردودات عكسية عند إجراء الترقيات والتغيرات في الوظائف القيادية، بأن يتم الاختيار للأفضل والأحسن والأكفأ باختيار أشخاص إدارية من ذوي التجربة والمعرفة بطبيعة العمل نفسه، لما لذلك من انعكاس على تطوير المرافق،حيث إنه يحدث في حالات عديدة أن يتم النقل والتعيين لأشخاص لاتوجد لديهم هذه المواصفات.

تتطلب الأوضاع الحالية إحداث خطوات في مجال الإصلاح الإداري لما لذلك من أهمية في تطوير الأداء الإداري، ليستجيب للمهمات الجديدة في تطوير الجمهورية اليمنية والالتزام بمواصفات الخبرة والتأهيل والكفاءة في إحداث التغييرات الإدارية بالاستناد على نظام الخدمة المدنية والإصلاح الإداري،

وتصحيح الوضع تدريجياً وقبل أن يستفحل لتصبح ظواهر عامة في إطار الجهاز الإداري للدولة.

كما لفت نظري أيضاً تطرق الأخ/ على أحمد العامري لموضوع آخر يتصل بالممارسة الوظيفة والتقلبات السياسية، ومنها الانتقال للحفاظ على المنصب الإداري من حزب أو تنظيم سياسي إلى آخر، وبالتالي مواجهة التغيير الإداري بموقف سياسي لهذا الحزب أو التنظيم أو ذاك وهكذا..أيضاً إحداث ترقيات ليس على أساس التواجد الفعلي في الوظيفة وإنما بالارتباط بشغل مواقع في الهيئات لهذا الحزب أو التنظيم، وهذا يبهت تطبيق القانون من قبل الخدمة المدنية ومن دورها في مجال التعامل مع الخبرات المتواجدة الأخرى بالمرافق.

ومسألة أخرى نرى أن نضعها أمام فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية بمحافظة حضرموت، لتكون مجالاً للعمل المشترك والتباري في متابعة مساعدة السلطة التنفيذية ممثلة بالمجلس التنفيذي برئاسة المحافظ في الاهتمام بالقضايا الحيوية المتعلقة بتطوير أوضاع المحافظة وموقعها ومكانتها في أطار الجمهورية اليمنية، وبالتحديد إنجاح المهام الخدماتية المرتبطة باستقرار معيشة المواطنين ، وتوفير الخدمات وتحسينها وبخاصة المياة والكهرباء والتعليم والصحة ، وأوضاع الطرقات والنظافة العامة ، وحل قضايا المواطنين السكنية من خلال تصورات عملية، والاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي والسمكي.

كما أن الاحزاب والتنظيمات السياسية بالمحافظة يمكن أن تلعب دوراً في أوساط المواطنين، وحشد جهودها لإنجاح المشاريع الحيوية الاستراتيجية بالمحافظة ، ونذكر منها على سبيل المثال: المشروع النفطي الكبير في وادي حضرموت الذي يجري افتتاحه مع احتفالات الذكرى الحادية والثلاثين لثورة ٢٦سبتمبر، والمشروع الحيوي الآخر المهم إنشاء جامعة حضرموت، والمشاريع الأخرى في مجالات المياة وغيرها..

لقد تحقق بجهود الخيرين قطع خطوات في مجال نهوض حضرموت والمهم مواصلة العمل للصالح العام.

الشرارة : ٢٠اكتوبر١٩٩٣م، العدد (٨٣٥)

أفكار حول : إيجاد آلية جديدة لنشاط الحزب الاشتراكي اليمني

إن وضع مشروع وثائق الحزب الاشتراكي اليمني (البرنامج السياسي والنظام الداخلي) للمناقشة داخل أطر الحزب خلال الدورة الانتخابية الأولى للحزب بعد تحقيق وحدة الوطن اليمني ، بدءاً بعقد الاجتماعات الانتخابية في الوحدات السكنية وحتى مؤتمرات المحافظات التي انعقدت أواخر عام ١٩٩١م ، نتج عنه وضع العديد من الملاحظات في إطار منظمات الحزب منها مايتعلق : بالمهمات الواردة في البرنامج وأنها لم تتخلص بعد من طابع أنها وضعت على أساس الحزب القائد والحاكم، بينما الوضع بعد الوحدة قد تغير، مما يتطلب وضع تصورات محددة ينبثق منها على ضوء المناقشة وضع برامج مشتركة مع الآخرين، ولتكن أساساً لبرامج تقر في مجلس الوزراء ومجلس النواب.

وحتى الآن مرت حوالي سنتين من هذه المناقشة لوثيقة البرنامج دون أن يتم معرفة التغيرات التي تمت على مشروع البرنامج السياسي ومدى عكسه التحولات التي حدثت في المجتمع. أما مشروع النظام الداخلي فهو الآخر أتى أيضاً ليعكس واقع البرنامج السياسي نفسه من خلال إثبات الآليات السابقة نفسها للعمل التنظيمي، وإجراء بعض التغيرات الطفيفة فقط.

إن إيجاد آلية جديدة لعمل الحزب التنظيمي تكتسب أهمية فائقة، فليست الآلية السابقة للحزب الحاكم القائد والموجه صالحة اليوم ، وعمل الحزب في السابق يتم تنفيذه من خلال قيادة وتوجيه هيئات الدولة وعكس سياساته من خلالها..أما في الظروف الراهنة فهناك أهمية كبيرة لعمل الحزب السياسي والجماهيري بين المواطنين، وأن يتم إيجاد آليه جديدة لعمل الحزب من خلال الدائرة الانتخابية مثلاً ، أو من خلال العمل على أساس القطاعات المختلفة وأخذ التركيبة الاجتماعية الجديدة ، وتحويل النشاط التنظيمي لأداء مهمات عملية وتحديد انعقاد الاجتماعات الحزبية ، ففي إطار المنظمة القاعدية بالمرافق يتم عقد الاجتماعات شهرياً، حيث تقوم المنظمة القاعدية بالقيادة والإشراف على عمل المرافق، واختلاف الوضع حالياً بعد انتقالها إلى المجال السكني لايستدعي أن يظل ذلك وارداً بل يتطلب إعطاء مرونة في ذلك بتحديدها مثلاً فصلياً .

كما أن نظام دفع الاشتراكات يتطلب إجراء التعديلات من خلال أن يشمل توسيع مصادر تكوين ميزانية الحزب، وإعطاء مرونة أيضاً بالتحديد للاشتراكات بالتناسب مع تركيبة الحزب الجديدة و فئاته الاجتماعية المختلفة وقدراتها المالية، وضمن الآلية الجديدة لعمل الحزب يتطلب إعطاء اهتمامات أكثر بنشاط الحزب السياسي من خلال تواجده في هيئات سلطة الدولة، بدءاً بمجلس النواب والمجالس والهيئات الجماهيرية والمهنية والإبداعية والاتحادات التعاونية والخيرية

واتحادات الطلاب والشباب ونقابات المدرسين المختلفة الجماهيرية، والاهتمام بمتابعة فعالية ونشاط كوادر الحزب في إطار أجهزة السلطة التنفيذية ، حيث إنه خلال الانتقال من العمل الحزبي بالمرافق إلى المواقع السكنية قد وجد فراغ في هذا المجال وأدى بالنتيجة إلى ضعف الأداء، بل وفي حالات عديدة قد اختلف الفعالية وقل الاهتمام بالعمل وأثر ذلك على أوضاع قطاعات إدارية واقتصادية كانت تعمل بجدوى اقتصادية وبضبط إداري ، وعلى سبيل المثال فقد شهد نشاط التعاونيات بمختلف أنواعها حالة من التسيب المالي والإداري وفي علاقتها بالأعضاء وتوفير متطلباتهم ،وبما أن العديد من المؤسسات والتعاونيات لازالت تشكل حالة موضوعية لنمو فئات اجتماعية عديدة ولتطوير حياتها المعيشية ، الإ أن استمرار عملها بالوضع السابق وعدم اهتمام إدارتها وقيادتها بتطوير أوضاع هذه التعاونيات وجعلها ملكاً للفئات الاجتماعية المنضوية ضمنها ، تلبي محتاجاتهم المتعددة أصبح يهدد استمرار هذه المؤسسات والأشكال التعاونية ..

وهذه المؤسسات للقطاع العام أو التعاونيات أحد المجالات الرئيسية التي يتطلب تحسين أوضاعها وحل الصعوبات الماثلة أمامها ، وهي أيضاً أحد مجالات الآلية الجديدة لتنامي تأثير الحزب الاشتراكي اليمني للعمل بين أوساط القطاعات الشعبية بأسلوب جديد يعتمد على الأخذ بالأفضل، وتشجيع القطاعات الناجحة في العمل التعاوني وخدمة الجماهير.

وجزء آخر من آلية عمل الحزب الاشتراكي اليمني تتطلبه الظروف الراهنة لتطور الجمهورية اليمنية وعلى ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية، وأخذها في صدارة نشاطه وتوسيع صفوفه بين الذين أدلوا باصواتهم لصالحه بشكل عام والذين ساهموا بفعالية في إنجاح مرشحيه ،وهذه مسؤولية مشتركة للنواب والمنظمات الحزبية بالمحافظات والمديريات والدوائر الانتخابية في تحويل هذا النشاط المتدفق ليصب في مجرى توسيع القاعدة الاجتماعية لمنظمات الحزب وبشكل خاص بمحافظة حضرموت التي لازال تعداد المنظمة الحزبية بها لايتناسب مع الكثافة السكانية بالمحافظة وخارطتها الجغرافية الواسعة فيها ، وقد أثبتت تجربة الانتخابات الدور الذي تضطلع به الواجهات الاجتماعية في المدينة والريف والبوادي، مما يتطلب تحديد أشكال جديدة في آلية عمل الحزب تهتم بالعمل الاجتماعي بين أوساطهم والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم في تطوير مناطقهم.

الشرارة : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣م، العدد (٨٣٦)

المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق (١)

تطلع مشروع

تطلعت جماهير الشعب اليمني إلى الوحدة من منطلق أنها ستشكل حالة أفضل عن وضعها السابق أثناء فترة التشطير ، وستنتقل باليمن كله إلى مرحلة جديدة في البناء والتشييد، ورفع المظالم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وأن يحدث تحسن ملموس في حياتنا المعيشية ، من خلال إحداث تطورات في مجال الاقتصاد الوطني في ظل التكافؤ بين كافة القطاعات المنتجة العام والخاص والتعاوني والمختلط ..كما أن غالبية الشعب اليمني رأت أن الوحدة ستكون عاملاً مهماً في تدعيم بناء الدولة اليمنية الحديثة التي تبنى على أساس دولة المؤسسات ، وأن تكون هذه الدولة موجودة في أنحاء الوطن بأكمله ، وأن يسود بلادنا اليمن الأمن والاستقرار، كما رأت الجماهير الشعبية أن الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ظرف استثنائي ستكون عاملاً للاستقرار والأمن في المنطقة بعيداً عن التدخلات في شؤون البلدان الأخرى أو سياسة المحاور ، وستتبنى سياسة خارجية متوازنة تخدم في الأساس توفير مقومات البناء لليمن الحديث المزدهر.

وإن الجمهورية اليمنية ستأخذ بأفضليات ماهو قائم سابقاً في النظامين الاجتماعيين لتكون جديداً يتناسب مع هذا الحدث والإنجاز التاريخي بآلية جديدة في إدارة الدولة، وإطلاق العنان للمبادرات وإعطاء الوحدات الإدارية المحلية المرتبطة بالجماهير مزيداً من الصلاحيات للتخفيف من المركزية في تحقيق مصالح الناس المباشرة ، وبالتالي حماية الوحدة من مخاطر الانفكاك وتأسيس الدويلات مرة أخرى، والعودة إلى الماضي..

نظرة الحزب الاشتراكي اليمني ورؤيته لدولة الوحدة :

لقد حدد الحزب الاشتراكي اليمني موقفه تجاه العديد من المسائل التي تم الإشارة إليها آنفاً في أكثر من مرة ، وعلى سبيل المثال فقد أوضح الأخ/ علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية في كلمة أفتتاح دورة اللجنة المركزية التاسعة عشرة المنعقدة في ١٠فبراير ١٩٩٠م نظرة الحزب الجديدة للبناء الوطني والمسائل المتعلقة بالديمقراطية، ونظرته للوحدة وارتباطها بالديمقراطية والإصلاح ..ترونا نوضح بعض المسائل المهمة التي تم التطرق إليها:

- أطلق الحزب مبادرته الديمقراطية الكبيرة حول ممارسة التعددية الحزبية وكشف عن ميزة عظيمة فيه بوصفه قوة ديمقراطية ، وقد وصل الحزب خلال تجربته الخاصة إلى إدراك خطأ التشبث بمفهوم الحزب الواحد واحتكار السلطة .

- إن الحزب يطرح قضية الديمقراطية بوصفها قضية مركزية ترتبط عضوياً بقضية الوحدة، وهو جاهز لأن يكون شريكاً مع غيره من القوى الوطنية الديمقراطية في تحمل المسؤوليات الوطنية والاجتماعية ..وأكد أن الديمقراطية والوحدة لايمكن أن يكونا على طرفي نقيض، ولايمكن أن تكون إحداهما بمقابل الأخرى أو بديلاً عنها.

- كما تم إيضاح نظرة الحزب نحو الوحدة "فالوحدة التي نحن مقدمون عليها ليست تسليماً من أي الشطرين للشطر الآخر، وليست مشروعاً إلحاقياً يجري تنفيذه عنوة بل هي اتفاق سلمي وديمقراطي" كما أشير إلى أن "تكون الدولة اليمنية الموحدة القادمة هي دولة المؤسسات التي يسودها النظام والقانون وتحقيق المساواة بين المواطنين ، وتقوم دولة للمؤسسات لاتتحكم فيها العصبيات المختلفة ..بل تبسط سيادتها على كامل التراب اليمني".

- وفي مضمار الخيارات الاقتصادية والاجتماعية تم الإشارة إلى أنه "ستجد الكثير من الإنجازات والمكتسبات التي حققتها الثورة اليمنية في الجنوب أو الشمال رصيداً كبيراً يمكن الركون عليه وسنداً لدعم مسيرة التطور اللاحق".

- وفي مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي فقد تم ايضاح "أن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل سوف تستمر في ظل دولة الوحدة،

وستكون مهام الإصلاح أوسع وأشمل لأنه سيكون مطلوب التصدي لركام ضخم من متاعب التخلف وتصحيح المسار العام للثورة اليمنية".

لقد أشرت لأهم المسائل التي تم تحديد الحزب الاشتراكي اليمني رأيه فيها وبوقت مبكر في خطاب الأمين العام ، وقبيل الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية بثلاثة أشهر، ولكي تكون أيضاً أساساً للمقارنة بالقضايا المطروحة حالياً لمعالجة الأوضاع في بلادنا بعد ثلاث سنوات ونيف على قيام الجمهورية اليمنية.

وأترك للقارئ الكريم مسألة المقارنة والتقييم ، فما أهدف إليه تبيان وتوضيح الرؤية السياسية ، وأن مايعتمل ليس من فراغ بل يوجد له من الوثائق والاتفاقيات التي يستند عليها ، وأن النقاط الثمانية عشرة التي أعلنها المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قد استمدت مواضيعها من مسائل سابقة .

الشرارة : ٨ ديسمبر١٩٩٣م، العدد (٨٤٢)

المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق (٢)

الاتفاقيات الوحدوية

أعود لأعرج إلى بعض المسائل المتعلقة بالاتفاقيات الوحدوية وأهمها نتائج لقاءات القمة واجتماعات مجلسي الوزراء في الشطرين قبيل الوحدة، ولكي يتم الربط أيضاً بين ماسيتم الإشارة إليه في هذه اللقاءات بالرؤية السياسية السابقة للحزب الاشتراكي اليمني للخيار الوحدوي ومقومات النهوض لبناء المشروع الحضاري لليمن الجديد.

أكد البلاغ الصحفي عن نتائج لقاء القمة اليمني في صنعاء المنعقد في الفترة من ٢٤-٢٦ديسمبر١٩٨٩م على مايلي :

١- وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين للمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي مجال الممارسة الديمقراطية واستخلاص الإيجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات ثورتي ٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر، والعمل على تثبيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة .

٢- العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين في عموم الوطن، بمايحافظ على كرامة الإنسان اليمني وبمايؤمن سيادة القانون وهيبة الدولة وتوسيع المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير في الحياة العامة .

٣- تعلن القيادة السياسية انطلاقاً من روح الأجواء الوحدوية ومن جوهر اتفاق عدن التاريخي، الذي دشن مرحلة جديدة في العمل الوطني العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للإجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية ، وتكليف مجلسي الوزراء للشطرين باتخاذ الإجراءات المنفذه لذلك.

وبالترابط واستناداً إلى هذا البلاغ الصحفي فقد عقد مجلسا الوزراء لشطري اليمن أول اجتماع لهما بصنعاء خلال الفترة من ٢٠-٢٢/ ١/ ١٩٩٠م،وأرى أن من بين قرارات هذا الاجتماع الأول بعض المسائل ذات الصلة وأهمها مايلي:

- ناقش المجلسان الفقرة (٦) من البند –ثانياً- من بلاغ صنعاء الصحفي والتي تتعلق بحصر القوانين والأنظمة المتعلقة بالحقوق والحريات الشخصية للمواطنين، وذلك بغرض سرعة توحيدها بمايحافظ على كرامة المواطن اليمني وتأكيد سيادة القانون ، وقد توصل المجلسان إلى الآتي :

- قرر المجلسان الإفراج عن أي مساجين سياسيين فوراً، ويكلف كل من المدعي العام والنائب العام بالشطرين بالتأكيد من تنفيذ هذا القرار وعلى وزيري العدل إبلاغ رئيسي الوزراء بالنتائج .

أما محضر اللقاء المشترك بين رئيسي وزراء الشطرين المنعقد في تعز ١-٢ مارس ١٩٩٠م ، والذي أتى تنفيذاً لاتفاق عدن التاريخي في الـ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م ولقاء صنعاء واستناداً إلى قرارات الاجتماع الأول المشترك لمجلسي الوزراء الذي عقد في صنعاء والمشار إليه آنفاً فقد تم فيه الاتفاق على العديد من المسائل الخاصة بالتحضيرات الوحدوية ، ونذكر أهم المسائل المرتبطة بسياق موضوعنا:

حول وضع عدن:

- تم التأكيد على أن تقوم مدينة عدن بدورها الاقتصادي والمالي والتجاري في ظل دولة الوحدة بمايتناسب مع مكانتها التاريخية والمزايا الجغرافية التي تتمتع بها، وتتخذ السياسات اللازمة لتحقيق ذلك ، (تم على ضوء ذلك القرار بتسمية عدن بالعاصمة الاقتصادية والتجارية ، والقرار بقيام المنطقة الحرة فيها).
- منح فروع الوزارات والأجهزة والبنك المركزي في عدن صلاحيات أكبر، وعلى وجه الخصوص الوزارات الاقتصادية والمالية والخدماتية وبعض الوزارات الأخرى.

العملة :

وفي مجال العملة ورد في نتائج هذا الاجتماع مايلي :

- (عدم طبع أية كمية جديدة من العملتين حتى يتم تحديد عملة دولة الوحدة) واتخذ قراراً مستقلاً (عاشراً) خاص بالعملة الوطنية لدولة الوحدة.
- يكلف فريق عمل من الجهاز المركزي للتخطيط، ووزارة التنمية والتخطيط باعداد تصور حول خطة المفاهيم التخطيطية، ووضع التصورات بشأن منهج الخطة الخمسية القادمة.
- التأكيد على استيعاب كل الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات في دولة الوحدة لكل العاملين في الشطرين، والحفاظ على حقوقهم المكتسبة وتحقيق الاستقرار لهم.
- تثبيت توحيد الأسعار للسلع الضرورية والمواد الأساسية في كافة أنحاء دولة الوحدة بمايحقق استقرار وتحسين المعيشة للمواطنين .

وأرى أن اشير إلى أن الاجتماع الثاني لمجلسي وزراء الشطرين المنعقد في عدن ٢٠-٢٢مارس ١٩٩٠م قد أتخذ العديد من القرارات تواصلاً لاجتماعه بصنعاء واجتماع رئيسي الوزراء بتعز فمن ضمن المسائل التي أقرها مايلي:

أ) أقر مجلسا الوزراء حق التوظيف للمواطنين اليمنيين دون اشتراط الحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك ، ويُنَصّ على ذلك في قانون الخدمة المدنية وقانون العمل.

ب) أقر المجلسان التأكيد على حق المرأة اليمنية في احتلال مواقع قيادية في مختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات وفقاً لكفاءتها وخبراتها.

المصداقية في التطبيق:

حاولنا قدر الإمكان أن نبين استناداً للوثائق التي تم إيرادها العديد من المهمات التي تم إقرارها في اجتماعات قيادتي الشطرين ، واجتماعات مجلسي الوزراء لكي يكون هناك وضوح حول ماتم الاتفاق عليه قبيل تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية..ويستطيع القارئ أو المتابع أن يستبين مستوى التنفيذ للاتفاقيات الوحدوية التي أوضحنا فقط جزءاً منها.. هل سارت الأوضاع للولوج باليمن الموحد إلى مرحلة جديدة في بناء دولة حديثة وإرساء النظام والقانون والمساواة والعدل الاجتماعي والمواطنة المتساوية أو أن الأمور جرت في اتجاه آخر؟!

فمن المعروف أن البلاد خلال الفترة المنصرمة قد مرت بأزمات سياسية عديدة،كان لها الأثر السلبي على تنفيذ العديد من المهام المرسومة في الاتفاقيات ، فمثلاً تم تأجيل الاستفتاء الشعبي العام على الدستور ، ومن ثم بعد المصادقة الشعبية عليه لم يتم تنفيذه. كما أن الانتخابات لمجلس النواب هي الأخرى قد تأجلت، فبدلاً من أن تتم قبل ٢٢مايو ١٩٩٢م جرت في ٢٧ابريل ١٩٩٣م، كما ان العديد من الاتفاقيات الأخرى أيضاً لم يجر تنفيذها وهي مهمة ومنها :

- إخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية، كما تم ترحيل دمج القوات المسلحة وتنظيم عمل أجهزة الأمن..وخلال الفترة المنصرمة استمرت وفي تصاعد أعمال الثأر دون التطبيق لما جاء في الاتفاقيات حول هذه المسألة الاجتماعية المهمة ولأثرها في الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- وتصاعدت موجات العنف، وتم القيام بالاغتيالات السياسية وضرب المقرات واستهدفت بشكل أساسي قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية والديمقراطية الأخرى، وطالت مسؤولين قياديين في سلطة الدولة، ولم تجر أية محاكمات علنية لكشف وتعرية مخططي ومنفذي هذه الأعمال الضارة بأمن الوطن والمواطنين .
- كما أن الوضع الأمني شهد اختلالات كبيرة من خلال أعمال الثأر والتقطع للسيارات، ونهب الممتلكات للمواطنين واحتجاز الرهائن من الأجانب ، ووصل الأمر إلى القيام بأعمال عدائية مكشوفة في العمليات الإرهابية بفندق عدن والساحل الذهبي وفي محافظة أبين وحضرموت.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي واجهت بلادنا صعوبات جمة نتيجة لعدم وضع السياسات السليمة في هذا المجال وفي الآثار للمواقف السياسية من أزمة الخليج، مما أدى بدوره إلى ازدياد المصاعب الاقتصادية إثر عودة المغتربين اليمنيين،وإيقاف المساعدات الاقتصادية من قبل دول الجوار وبشكل أساسي مجلس التعاون الخليجي ، والدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وازدادت معاناة الجماهير من خلال تصاعد الأسعار والغلاء، وانتشار مظاهر الفساد في كافة مناحي الحياة ،وخاب ظن الجماهير في تحسن الأوضاع ، بل وتفاقم انتشار الأسوأ في النظم المالية والإدارية، وتعاظمت هذه المعاناة في المركزية الشديدة بربط كافة المتطلبات بالعاصمة صنعاء ، مماله الأثر السلبي الكبير في فعالية عمل الوحدات الإدارية بالمحافظات وعملها على تنفيذ المشاريع ودورها في تسيير أمورها.

إن إظهارنا لهذه الأوضاع لايعني البتة التقليل من المنجز الوحدوي أو عدم الاعتراف ببعض الحريات التي وجدت في مجال إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية الصحافة وصدور العديد من القوانين ، الإ أن عملية التطبيق لها ظل لايسير بالنتيجة المطلوبة، حيث لم يلمس المواطن هيبة الدولة وقدرتها على التطبيق للقانون على الجميع، بل أصبح يرى تعميم الظواهر السلبية المؤثرة على أمنه واستقراره وتدهور حياته المعيشية ، ومن المعروف أن الديمقراطية ليست كلاماً ممكن ان يقال لتوه ، فالديمقراطية تتمثل أولاً وأخيراً في توفير المقومات الأساسية للحرية ، ممثلة في الأساس في العمل والاستقرار والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين ، و في وضع خطط لتطوير حياة المواطنين وتحسين مستوى حياتهم ومعيشتهم، فليس بالجهل والفقر والمرض يتم بناء الأوطان ، بل بوضع الخطط وتوفير الإمكانيات المالية ، ورصد الموازنات والالتزام بها ، ومحاربة التبذير والفساد ومتابعة الخارجين عن النظام ، بذلك يتم تأمين الاستقرار السياسي والمعيشي .

ولذلك فإن المسائل التي بادر بوضعها المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني من جديد في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٥-٦أكتوبر ١٩٩٣م برئاسة الأخ/ علي سالم البيض الأمين العام للحزب تصب في مجرى استمرار المبادرات التي يضعها الحزب وبكل مسؤولية آخذاً بالاهتمام دوره ومسؤوليته التاريخية ، ومنبهاً للأخطار التي تعترض دولة الوحدة، وداعياً كل القوى السياسية الأخرى لأن تسهم بدورها في التقييم الموضوعي للأوضاع في البلاد بهدف صون الوحدة والديمقراطية وتعميقها من خلال حل الصعوبات الماثلة ، والتي يرى الحزب أن ماتم وضعه في النقاط الـ(١٨) تعتبر مهمات أساسية يتطلب التعامل معها من أجل إحداث تطوير ملموس، وتأسيس دولة جديدة في اليمن تأخذ بالاهتمام الأطراف المتنامية لليمن الواحد بإعطاء الوحدات الإدارية بالمحافظات الاستقلالية في إدارة شؤونها عن طريق نظام متكامل لآلية الدولة والأقاليم .

هل ترتفع أحزاب الائتلاف إلى مستوى المسؤولية التاريخية تجاه هذا المنجز ، وهل توجد بوادر للمصداقية في التعامل بين القوى السياسية المؤتلفة الحاكمة ، وهل هناك مساهمات للقوى والاتجاهات السياسية الأخرى معارضة وشخصيات وطنية في معالجة الوضع القائم ؟! فلنتفاءل خيراً..

الشرارة : ١٥ديسمبر١٩٩٣م، العدد (٨٤٣)

الخطاب السياسي:

المصداقية في التعامل مع وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة

أهمية الاعتراف بالأزمة ومعالجة مسبباتها :

بلادنا حبلى بالتناقضات، وأهمها فقدان الخطاب السياسي بأشكاله المختلفة لمصداقيته ، وأصعب مايمكن هضمه الانتقال السريع من موقف إلى آخر بما يحمله ذلك من انعكاسات لمدى المصداقية لهذا التغيير من الرفض الكلي إلى القبول المطلق، وإمكانية التطبيق العملي لمايجري الإعلان عن قبوله!

فعلى سبيل المثال أخذ الاعتراف بوجود أزمة سياسية بالبلاد الكثير من الوقت والنقاش ليصل بعدها الجميع إلى ذلك من خلال إقرار وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة الذي ورد في مقدمتها مايلي :

"جاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد أن بلغت الأزمة السياسية وتداعياتها حداً لايمكن القبول به..،"وفي فقرة أخرى "لقد بدأ اليمن أمام العالم اجمع وكأنه على وشك السقوط في هاوية محققة ، جراء تلك الأزمة الناجمة عن افتقاد الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات، وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة، وهو ما أدى إلى تفاقم تدهور

الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت إليه الأمور".

ولم تكتف الوثيقة بتشخيص مسببات الأزمة السياسية بل أكدت على "أن جهود لجنة حوار القوى السياسية بالوصول إلى هذه الوثيقة تشكل البداية السليمة والمدخل الصحيح لبناء اليمن الجديد".

إن الاستنتاجات الواردة في الوثيقة والمعالجات المطروحة كافية في حد ذاتها للرد على كل الأطروحات حول وجود الأزمة السياسية وأسبابها، والمقترحات لتجاوزها، ولم يكن الوصول إلى إقرار هذه الوثيقة والتوقيع عليها بالعمل الهين ، بل شكل مخاضاً لعمل مضن وجهد كبير للمشاركين فيه تكلل بالنجاح ، رغم كل المعوقات التي اعترضت طريقه، والتي مثلت هي الأخرى انعكاسات لتناقض الخطاب السياسي وارتباكه وانتقاله المفاجئ من حال إلى آخر، فمن محاولة عرقلة عمل لجنة الحوار إلى التأييد التام وبشكل سريع لنتائج أعمالها في البيانات الاعلامية ، والعمل باتجاه آخر الى التقليل من هذا العمل التاريخي للجنة الحوار بشن هجمة في الصحافة، وفي اتجاه آخر فإن الترحيب الجماهيري الكبير بنجاح حوار القوى السياسية وإقرارها لوثيقة العهد والاتفاق من خلال تأييد ومباركة الملتقيات الجماهيرية بالمحافظات والمنظمات الجماهيرية واجهه فتور تفاعل الهيئة التشريعية (مجلس النواب) وقتئذ لمباركة هذا الجهد الكبير المدعم من الشعب ، مما عكس

بظلاله على صدق التعامل والتفاعل مع التطبيق فأوجد ثغرة سدت أخيراً بمباركة مجلس النواب للوثيقة في دورته المنعقدة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٩٤م بوصف ذلك أساساً لإعطاء شرعية للاتفاقية ولتحويلها من حبر على ورق إلى التطبيق في نشاط الهيئات التنفيذية للدولة ومؤسساتها .

وثيقة العهد والاتفاق أساس العقد الاجتماعي الجديد:

تشكل وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة والتي تمت مراسيم التوقيع عليها في العاصمة الأردنية (عَمَّان) باستضافة كريمة من الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٠فبراير١٩٩٤م أساس العقد الاجتماعي الجديد ويتوقف على تطبيق محتوياتها ضمانة السير بخطى ثابتة لوضع القواعد النهائية لإعادة الاستقرار والأمن في الوطن اليمني، ولتفادي تكرار ماحدث حماية للوحدة وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في وضع القرار وانجازه، وتأسيساً لديمقراطية حقة تبدأ من القرية إلى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة "لدولة يمنية قوية تحمي ولاتهدد تصون ولاتبدد" ،كما أشارت إلى ذلك الوثيقة نفسها في مقدمتها..فهل مجرى التطبيق بعد التوقيع سار بهذا الاتجاه؟! إذ من المعروف أن النتائج مقرونة بمقدماتها ، فبمقارنة بسيطة بين أجواء التوقيع على اتفاق عدن في ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م ويوم إعلان قيام الجمهورية اليمنية بعدن أيضاً بتاريخ ٢٢مايو١٩٩٠م ويوم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بالعاصمة الأردنية عَمَّان ، نجد الاختلاف

الشاسع في الأجواء والعواطف انعكاساً لتأثير عوامل الثقة والمصداقية في التطبيق ودورها في إبراز عدم الرضى والاطمئنان مما له دلالته الكبيرة في مدى الجهد المطلوب لتخطي هذه الصعوبات والآثار الناشئة .

تحدد وثيقة العهد والاتفاق آليه تنفيذها وتؤكد على "إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها وبما يمكنها من تنفيذ المهام المنوطة بها"..وبما أن لجنة الحوار للقوى السياسية قد أنيط بها وفقاً للوثيقة أيضاً "مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها الوثيقة".. لنجد هنا الترابط والعمل المشترك مما يعني أن المسئولية التنفيذية تأخذ شكلاً أوسع باشراك القوى السياسة الأخرى خارج الائتلاف الحكومي،وهذه المسؤولية المشتركة في التنفيذ والمتابعة يمكن تشبيهها بحكومة موسعة غير معلنة..وإذا كان يتوقف الكثير على عمل مجلس الوزراء ولجنة الحوار في سياق تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق فإن أحد الضمانات المساعدة إيجاد آلية سياسية وتنظيمية يتفق عليها من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية، لوضع خطة لمتابعة البرنامج للاجماع الوطني من قبل الجميع، والعمل على إيجاد كتلة تاريخية جماهيرية تدعم الوثيقة وتدافع عنها وتعمل على اتخاذ التدابير المختلفة لتنفيذها، ومنها تنظيم وتفعيل دور المنظمات الجماهيرية والاتحادات الإبداعية والمهنية والملتقيات الجماهيرية بالمحافظات، وأن يضطلع المثقفون بدورهم في هذا الظرف التاريخي ولمكانتهم في المجتمع بعملية التنوير والتوعية بالمخاطر التي تواجه المشروع الوحدوي الجديد لبناء الدولة اليمنية

الحديثة،ومنها المشاريع التي يراد من خلالها إشعال الحرب والاقتتال، والدفع بسياسة الأفعال لتصل إلى غاياتها في أن يتم التعامل مع الوثيقة من قبل كافة القوى السياسية بتنفيذها على الواقع..

إن مصداقية الأحزاب والتنظيمات السياسية في التعامل مع الوثيقة يتوقف أيضاً على توجيه صحفها الأسبوعية الصادرة للقيام بتغطية محتويات الوثيقة وتكريس الجهود الجارية لتنفيذها، وإيقاف مايحدث حالياً من نشر مقالات مقززة لاتتحدث إلا عما لايفيد بصورة تتناقض مع الالتزامات المبدئية والقرارات المتخذة من قبل لجنة الحوار ، وإن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة بأن تنفيذ هذه الوثيقة لن يكون له وقعه المنشود إلا بخطوات جريئة وموضوعية .

ولنا أمل في ذلك، ولنا عودة إلى وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة لتلمس نظرتها لنظام الحكم في الجمهورية اليمنية .

حضرموت: ٢٤ابريل ١٩٩٤م، العدد (١٠)

القسم الثالث :

تصدّع نظام الجمهورية اليمنية

مؤتمرنا تجديد في القيادة وتجديد في الرؤى

إن ما دفعني لكتابة هذا الموضوع التعقيدات التي تصنعها الحياه وتطور النظام السياسي في الجمهورية أمام الحزب الاشتراكي اليمني، الذي يتحمل مسؤولية رئيسية في اتجاه وضع برامج واتجاهات استشراف المستقبل برؤية سليمة لا تخالطها الضبابية، فبقدر وضع الأهداف ذات الكلمات والمدلولات الواضحة يتم تجنيد الطاقات وتعبئة الجهود للوصول بقدر من الحكمة والتبصر لنجاح الأعمال ..

أهمية إنجاح المؤتمر العام الخامس:

يتوق أعضاء الحزب وأنصاره وجماهير الشعب بترقب كبير إلى الاستعدادات الجارية لإنجاح المؤتمر العام الخامس، الذي حدد انعقاده خلال الفترة من ٢٦-٢٨يوليو ٢٠٠٥م و لديهم الأمل الكبير أن يتم من خلال هذا المؤتمر تجديد رؤاه السياسية و الفكرية بإقرار برنامجه السياسي و نظامه الداخلي وانتخاب قيادات جديده كفؤة ومجددة و واعيه لمهامه وأهدافه البرنامجية .

وإن النجاح المرجو في انعقاده بموعده لا يرتبط بماستقدمه السلطة من إمكانيات أو ما ستضعه من معوقات متعددة الأوجه ومترامية الأطراف ، وإنما يتوقف النجاح على إدراك ووعي المندوبين الذين سيشاركون في أعماله وقيادته السياسية بإصرارهم وعزيمتهم التي لا تلين في جعل المؤتمر محطة جديدة وإضافية

على الوحدة والتنوع والديمقراطية كرافعة لبناء الحزب والمجتمع ، لأن يبدأ التغيير وانتخاب القيادات في إطار الحزب بالدفع بالكفاءات المخلصة والمقتدرة والمستوعبة لأهمية التجديد والتحديث، وإرساء مبادئ الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية والعمل على استنهاض الجماهير لإحداث التغيير للنظام السياسي بمشاركتها الواعية والفاعلة .

التقييم لنشاط الحزب الاشتراكي اليمني:

إن المتتبع لنشاط الحزب الذي أصبح بعد حرب ١٩٩٤م حزباً معارضاً،ورغم الجهود التي لايغفلها أيّ منصف والعمل الجسور الذي قام به قادته في الحفاظ على الحزب وتجديد رؤاه ووضع برامج لاستعادة مكانته ودوره، لتجاوز الظروف المعيقة لنشاطه ولمنظمات المجتمع المدني إلا أنه لايمكن إغفال أنه في عمله لازال غيرمحقق للتجانس والتكامل بين أهدافه وبين عمله، بمايحقق إيجاد تراكمات سياسية ومجتمعية يتم من خلالها استنهاض تكوين كتلة اجتماعية فاعلة تتحمل معه أعباء متابعة مشروعه السياسي التحديثي،فأسلوب العمل السابق البيروقراطي والموسمي يغلب على نشاطه، ولاتوجد له نشاطات ثقافية أوعمل جماهيري واجتماعي، بل إن مسألة متابعة منظمات الحزب لقضايا الناس الجوهرية مع السلطات المحلية هي الأخرى مغفلة بشكل عام ، ولازال عدد من قادته يتسم عملهم بطابع قديم ومتخلف ولايوازي متطلبات التحديث والعمل الديمقراطي،

واحترام الهيئات المنتجة والتعامل مع الآخر بروح لاتختلف عن أساليب الحكام تجاه المخالفين لهم في الرأي.

لايمكن كسب ود الجماهير بالاساليب الدعائية والسياسية واستخدام الشتائم والتخوين أو التكفير أو العودة إلى أسلوب حرق المراحل مثلما حدث في السبعينات والتي انتقدها الحزب في وثائقه، وجعل ضحايا هذه الصراعات بالتساوي شهداء وأعاد لهم الاعتبار، وفسح المجال للأحياء منهم للعودة في صفوفه وقيادته ..فواقع اليوم وربط الحزب الوحدة بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة عدم حتى لو استخدمت السلطة وإعلامها مثل هذه الأساليب عدم موالاتها بل معارضتها وتفنيد أخطائها وتقديم برامج وتعبئة الجماهير للالتفاف حولها ،فلايمكن ممارسة السياسة اليوم إلا باساليب حضارية وأخلاقية ، وهنا يأتي دور الكلمة الصادقة والمثل والقدوة والنموذج والتحليل الدقيق بالأرقام للأوضاع والصعوبات الماثلة لتبيان المخاطر التي تعرضت لها الوحدة ومشروعها الديمقراطي، وماحصل من التفاف على مضامينه بل والقضاء عليه، وتبيان المعالجات والمقترحات لرؤيتنا لاستشراق المستقبل للبناء الديمقراطي في ظل التعدد والتنوع لليمن وبجغرافياته ومناخاته ومناطقه..

أهمية الاهتمام بمحافظات رئيسية:

وفي سياق التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب فإن المؤتمر وهو معني بإقرار وثائقه وانتخاب هيئاته فأنه من الأهمية بمكان إعطاء اهتمام أكبر

بالمواقع الجغرافية والسكانية الحيوية والمهمة في تكوينات الجمهورية اليمنية، فهناك أهمية كبيرة واستثنائية للمحافظات التي تمثل في الواقع أساس ومرتكزات النهوض السياسي والإقتصادي والثقافي كمثال (صنعاء،عدن،حضرموت،تعز) ، فهذه المنظمات يتطلب الأمر من المؤتمر العام رفدها بقيادات وكفاءات قادرة على العطاء ولمواجهة متطلبات المرحلة القادمة وجعلها محطات رئيسية في تطوير نشاطه السياسي والاجتماعي والثقافي، فليس من الفطنة إغفال الأدوار السياسية لهذه المدن والمناطق والمستقبل الواعد والمتنوع لمكوناتها.. وعلى سبيل المثال فإن إقامة الاحتفالات للذكرى الخامسة عشرة للوحدة اليمنية بمحافظة حضرموت وعاصمتها المكلا يدل على أهمية دورها التاريخي والحضاري من جهة، وموقعها الجغرافي ومايوجد لها من مقومات تنموية واقتصادية مهمة وله مدلولات على المستوى الوطني.

أهمية رسم لوحة الوطن من جديد :

يتوقف على نشاط الحزب وبمساعدة القوى السياسية والاجتماعية رسم اللوحة الجديدة المطلوبة لبناء النظام السياسي الجديد الذي يوحد ولايفرق ويتحقق من خلاله المواطنة المتساوية، ويعترف فيه بان اليمن وازدهاره مرهون بعمل كافة مكوناته ونسيجه الاجتماعي والثقافي والإقتصادي المتنوع والمتعدد، ومع تقارب الأيام لإنعقاد المؤتمر العام الخامس لايمكن إغفال الدور الذي تضطلع به صحيفة "الثوري" والجهود الخلاقة لمحرريها وحملة الأقلام والفكر فيها، فهي بحق حامل مشروع

التجديد والبناء في مواجهة مشروع الفساد و الإفساد الجارية لكل شيء ، والاشادة أيضاً بكافة محرري وكتاب الصحف الأخرى الذين يتعرضون باستمرار للمساءلة والمضايقات والملاحقات ، بسبب كتاباتهم وأقلامهم الصريحة والناقدة واضعين في حسابهم أن في البدء كانت الكلمة..

بعض المقترحات والأفكار أمام مندوبي المؤتمر العام الخامس :

وإنني إذ اتوجه بالتحية للمندوبين الذين يتشرفون بحضور المؤتمر، أناشدهم الحرص على إنجاحه وانتخاب قيادات جديدة واعية وموحدة له،وأرى أن أضع بعض المقترحات :

أولاً : إعطاء اهتمامهم في نشاطهم بتجسيد الخط السياسي والفكري للحزب بين أوساط الجماهير بعد إغنائهم بالملاحظات والمقترحات للوثائق التي ستقدم لمؤتمرهم، وتدعيم الروابط مع كافة الشركاء للعمل السياسي للوصول إلى توحيد الجهود الوطنية من أجل التغيير السياسي والاجتماعي المنشود.

ثانياً: تطوير النشاط الثقافي والإعلامي للحزب بشكل عام من خلال دعم تطوير صحيفة "الثوري"، والعمل وفقاً للإمكانيات المتاحة على إصدار صحف دورية في عدد من المحافظات ذات الأهمية.

ثالثاً: الاهتمام بالعمل في منظمات المجتمع المدني ،وبخاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات ودعم منظمات المرأة والشباب والطلاب والاتحادات الإبداعية، والنهوض بأوضاع الاتحاد العام للنقابات بالجمهورية.

رابعاً: التفكير في ابتداع أشكال عمل جديدة للعمل بين أوساط الجماهير في المدن والقرى والأرياف بمايتناسب والتكوين الإداري والجغرافي، وتأسيس مجالس لهذا الغرض من ذوي الخبرات والتأثير الاجتماعي، والعمل على الإعداد لحضور أكبر للحزب في الانتخابات القادمة.

خامساً: الأخذ بالاهتمام في نشاط المنظمات الحزبية متطلبات حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وابتداع أشكال ملموسة للتضامن الاجتماعي وتقديم الخدمات والعمل مع المنظمات الاجتماعية والأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية.

إن رياح التغيير الجارية في العالم ومنطقتنا العربية والمشاريع التي تضعها العولمة والدول الكبرى لتشكيل الوضع بالمنطقة وفقاً لمصالحها تضع أمام كافة القوى الحية في بلادنا استشعار مسؤوليتها التاريخية، والعمل على وضع مبادرات تجعل إمكانية الاستفادة مما يعتمل خارجياً يصب لصالح مطالب قوى التحديث والتغيير الديمقراطي، وعلى الحزب الاشتراكي اليمني أن يبادر بتبني مشروع متكامل في هذا المجال في مؤتمره العام الخامس بدلاً من وضع مهمات كبيرة وواسعة لاتجد طريقها للتطبيق.

الثوري : ٢٦يوليو ٢٠٠٥م، العدد (١٨٧٦)

مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والتحديات التي تواجه التطبيق

لايمكن لأيّ متابع للشأن السياسي اليمني إلا أن يشيد ويقيم عالياً اتفاق عددٍ من الأحزاب السياسية في اللقاء المشترك وإعلانها بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٥م عن برنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل، الذي أشارت إلى أنه يستهدف (تحقيق إصلاحات فعالة ينظمها التكامل والترابط وتتسم بالشمولية) حيث توصلت هذه الأحزاب إلى الاستنتاج المهم حول الأوضاع في البلاد والأزمة العميقة للنظام السياسي، واستخلصت أن (الحصيلة الرئيسية للنظام الحاكم وضع المقدرات الوطنية كلها في خدمة بقاء الفرد على كرسي السلطة بدلاً من وضعها في خدمة تطور البلاد..) وهذا تم اعتباره خروجاً عن المألوف بل والثوابت التي يتم الحديث عنها كل حين ،وأدى بالنتيجة إلى تعرض هذا المشروع إلى الحملات من رموز النظام التي وصفت الوثيقة بأنها تمثل إنقلاباً على الدولة والنظام السياسي برمته.

ويعتبر مشروع اللقاء المشترك للإصلاح الوطني الشامل وثيقة مهمة واستخلاصاً متوازناً لمتطلبات العمل لإحداث تغيير سياسي وهو لم يأت من فراغ، بل هو في محتوياته تضمينٌ لأهم ماجاء في وثائق الأحزاب السياسية المنضوية ضمنه، هذا من جانب ومن جانب آخر استند على التحليل المعمق لواقع النظام السياسي بالترابط مع متطلبات روح العصر في الحرية والتجديد الديمقراطي.

وفي حين يعاب على المشروع بأنه لم يشر بشكل مباشر إلى تنفيذ اتفاقيات وحدة ٢٢مايو١٩٩٠م وتطبيقاتها، والأزمة السياسية ووثيقة العهد والاتفاق وماتلاها من حرب عام ١٩٩٤م وتأثيرها على الوضع العام وبخاصة الإضرار بالوحدة السلمية وتعميق الجراحات في النفوس في إطار الوحدة الوطنية واستمرار هذا الوضع الكارثي على الوطن بأكمله ألا أنه تم الإشارة إلى هذه التوجهات من خلال تضمينها في المشروع في البند المتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري، والذي أكد فيه على الأخذ بالنظام البرلماني والفصل بين السلطات ودور الحكومة ومسؤوليتها المباشرة عن إدارة مؤسسات الدولة، وأهمية تشكيل هيئة وطنية للخدمة المدنية ومجلس وطني للإعلام، وهكذا مسألة تبعية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لمجلس الوزراء. كما أشار المشروع في (ثانياً)(تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية) بند٢ (إلى إزالة الآثار السلبية لحرب ١٩٩٤م وإيقاف الممارسات الضارة بالوحدة اليمنية وتحقيق مصالحة وطنية وتعزيز الوحدة الوطنية وإصلاح كافة الاختلالات السياسية والاقتصادية والثقافية ،باعتبار ذلك ضرورة لبناء الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة).

يحمل مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل في ثناياه في إطار الإصلاح السياسي اتجاهين كل منهما له متطلباته، فهناك مهمات تتعلق بالوضع العام في الإصلاح السياسي الشامل وهي تتصل بإجراء تغييرات في طابع

النظام السياسي كمثال الانتقال إلى النظام البرلماني بكافة متطلباته والقيام بالتعديلات الدستورية، وهناك متطلبات أخرى تتعلق بواقع الوحدة السلمية التي تحققت في ٢٢مايو ١٩٩٠م والانقضاض على طابعها السلمي وشرعيتها بعد حرب ١٩٩٤م والتعديلات في دستورها وغيرها من التداعيات المتصلة بالجنوب الذي كانت ساحته هذه الحرب ، والأضرار التي لحقت به في ما أصبح يسمى حالياً بالمسألة الجنوبية . ومن هنا فإن اللقاء المشترك وبرنامجه للإصلاح السياسي والوطني الشامل يواجه تحديات كبيرة في إيجاد موقف متوازن وسليم تجاه الاستحقاقات الوطنية القادمة في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي سيكون الموقف تجاهها نقطة التحدي الأولى على مقدار تماسك هذا التحالف وعدم تعرضه للاهتزاز عند أول المحطات المهمة.

كما أنه من الأهمية بمكان عند الحديث حول تغيير النظام السياسي وفقاً للتصورات الموجودة في برنامج اللقاء المشترك فإن ذلك يتطلب أولاً تحديد الحلقة المركزية لعمل هذا التحالف في سلسلة المهام الأخرى، وإيجاد توازنات سياسية ومجتمعية فاعلة داعمة لبرنامجه، وأن يأخذ من سلسلة المهام في الإصلاح السياسي مايتعلق بأنه لايعيب الوحدة الاعتراف جهاراً وعلانية عن وجود قضية جنوبية في إطارها، فالمعروف للقاصي والداني أن الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو كان نتيجة لاتفاق سياسي بين دولتين مستقلتين تمثل الشعب في الجنوب

والشمال وكانتا عضوين في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والجغرافية السياسية الجديدة المكونة لهذه الدولة كانت نتاجاً لذلك وليس العكس، كما أن النظام مسؤول عن تعهداته أمام الأمم المتحدة والقرارات الدولية المتعلقة بذلك، وإخراج القضية الجنوبية من سياقها الوطني والقانوني والدولي وجعلها قضية فرعية في الإصلاح السياسي العام سيلحق أضراراً كبيرة في السياق العام الآخذ بالاهتمام لمصالح مكونات الوطن بأكمله ولايمكن مقارنتها بمناطق أخرى جهوية أياً كانت، ويتوقف على الحزب الاشتراكي اليمني وقياداته العمل الدؤوب من أجل العمل مع الأحزاب السياسية وبخاصة اللقاء المشترك، والوصول معها إلى اتفاق بأن يكون ذلك محوراً أساسياً وجوهرياً في اتجاه إيجاد توازنات جديدة تساعد على تحقيق مطالب الإصلاح السياسي الشامل.

كما أنه أمام الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته المنتخبة في مؤتمره العام الخامس مهمات جسيمة يتطلب منها مزيداً من التراص والتآزر والعمل بروح الفريق الواحد، وإخضاع التباينات لمزيد من الحوار للوصول إلى الآليات الكفيلة باستعادة مكانة الحزب ودوره في تحقيق برنامجه السياسي.

والحزب الاشتراكي اليمني الذي تأسس تتوجياً لنضال الفصائل الوطنية والوحدوية ظل متمسكاً ورافعاً أساسياً لشعار تحقيق الوحدة اليمنية وقدم التضحيات الجسيمة، وتبنيه قضية الجنوب في إطار الوحدة يشكل دعامة أساسية

لتطوير مكانته ودوره في إطار الوطن بأكمله،واستعادة الطابع السلمي لوحدة ٢٢مايو، وإجراء مصالحة وطنية ستكون عاملاً قوياً في تقوية الوحدة الوطنية، أما أستمرار تغليب سياسات الاستبداد والاستئثار بالسلطة والإقصاء للآخرين وتغليب المصالح الأنانية والفردية والفئوية الضيقة على المصالح المجتمعية سيكون له الأثر الكبير على تدمير وتفكيك منجز الوحدة وإعادة أحياء النعرات المناطقية والفئوية والانفصالية .

واللقاء المشترك بوصفه أطاراً لتحالف سياسي للأحزاب المنضوية فيه يمثل الحزب الاشتراكي اليمني موقعاً فاعلاً فيه، ويشكل وجوده تطبيقاً لأحد أهدافه في (إقامة وتوطيد الائتلافات والتحالفات السياسية بين مختلف الأحزاب والفعاليات الاجتماعية والسياسية في اليمن)، وارتبط تطوره بالدور المتميز الذي أضطلع به الشهيد الأمين العام المساعد للحزب جار الله عمر الذي دفع حياته غالية أثناء إلقائه كلمة الحزب في مؤتمر التجمع اليمني للإصلاح وعلى مرأى ومسمع العالم كله، ومن هنا فإن مصلحة الحزب تطوير هذا التحالف السياسي ليصبح شاملاً ليمثل الكتلة التاريخية الاجتماعية المناط بها مهام التغيير القادم من منظمات اجتماعية وشخصيات وطنية ومنظمات مجتمع مدني وكافة الخيرين، ولذلك فإن الدعوات الخاصة بتطور آليات عمل اللقاء المشترك وتحديد أولوياته لاتقلل من أهمية هذا التحالف السياسي الذي تعمل السلطة على تعطيل دوره وإيجاد تناقضات داخله بل

وتفكيكه وهذا ما أثبتته التجارب للتحالفات السياسية التي تمت بعد الوحدة والانتخابات الرئاسية السابقة، والتي اصطدمت بمصالح القوى النافذة ليس في الحزب الاشتراكي اليمني ولكن مع غيره والواقفين بقوة في اتجاه مضاد لأي تغيير يمس خطوطهم الحمراء ولايتوافق مع مصالحهم، والذين يضيقون ذرعاً ليس بأهداف برنامج اللقاء المشترك فحسب بل من الكتابات التي تنشرها الصحف حول الفساد الذي أصبح مستشرياً والذي يدمر كل الإمكانيات لعملية البناء والتطوير للمجتمع.

الوسط : ٣١ مايو ٢٠٠٦م، العدد (١٠٢)

صحيفة الوسط ومقالات د.عبدالله الفقيه الأسبوعية

وفرت صحيفة "الوسط" الأسبوعية إمكانية تبادل الآراء والأفكار والتطرق بشفافية للموضوعات التي كانت تعد من المحظورات، وتجدر الإشارة إلى أن الفضل في ذلك يعود للحرية النسبية التي وجدت في مجال الصحافة بتأثير تحقيق الوحدة وارتباطها بالديمقراطية، كما أن العالم أصبح بواسطة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قرية مترابطة الأطراف، وأخذت الصحافة دورها كالمدافع الأول والأمامي من أجل حقوق الإنسان وضد كافة أشكال التسلط والاستبداد، وتحمل الصحفيون تبعات آرائهم الجريئة، ووجودهم في الساحات الملتهبة وسقط منهم ضحايا وتعرض الكثير منهم للاغتيالات والمحاكمات ومحاربتهم في معيشتهم...

وكشف الصحفيون الفضائح في عدد من البلدان المتعلقة باستخدام السلطة والثروة، وأدت هذه المعلومات إلى مساءلة قادة ومسؤولين كبار في عدد من البلدان،وحدثت تحولات ديمقراطية وتغيرت أنظمة دكتاتورية استبدادية نتاجاً لدور الصحافة والمعارضة الفاعلة ببرامجها السياسية الهادفة والمرتبطة بتحقيق مصالح الشعب من أجل الحرية وضد الظلم والاستبداد.

كيف الوضع في بلادنا اليمن؟ومدى تمثل هذه المبادئ في نشاط الصحفيين والمثقفين ودورهم في خلق رأي عام وإيجاد وسائل واسعة للتعبير والتوعية؟ وبلورة نشاط سياسي فاعل هادف للتغيير؟ هذه مسألة حيوية تستحق أن تحظى

بالنقاش وأن يكون للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات دورها الحيوي المحوري.

مقالة د. عبدالله الفقيه (الوفاق) أو (الحرب):

أطلع بانتظام على مقالات الأخ/ د.عبدالله الفقيه أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء في صحيفة "الوسط"، وهي مواضيع على قدر من الأهمية والنضج إلا أن مالفت أنتباهي الموضوعات الأخيرة له، وبالتحديد ماورد في العدد (١٠٠) بتاريخ ١٧مايو٢٠٠٦م بعنوان (الوفاق) أو (الحرب) : وأعاد إلى الأذهان شعار (الوحدة أو الحرب) أو (الوحدة أو الموت)، تلك الشعارات التي أدت بدلاً من الأخذ بطريق الحوار لتنفيذ وثيقة الإجماع الوطني (وثيقة العهد والاتفاق) حلاً لقضايا الخلاف والأزمة السياسية إلى ولوج حرب صيف ١٩٩٤م التي مهدت الطريق لإضعاف الوحدة السياسية السلمية اليمنية، وبالنتيجة السير في اتجاه دفع استحقاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فتطاولت ارتريا فاحتلت جزيرة حنيش من ثم المفاوضات حولها واستمر تهديدها للمياه البحرية والتعرض للصيادين، والتداعيات الأخرى في إيجاد حكومة ضعيفة لتتابع تنفيذ الاستحقاقات الأخرى، وفي ازدياد معاناة المواطنين إثر الجرعات السعرية، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية والاهتمام بالمظاهر البذخية، وازدياد اتساع رقعة الفساد المرتبط بغول سلطة الاستبداد والتحكم بكافة قدرات البلاد، وخير وصف وتعبير للوضع

المأزوم في البلاد ورد في مشروع برنامج أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل حيث أشار: (لقد كانت الحصيلة الرئيسية للنظام الحاكم وضع القدرات الوطنية كلها في خدمة بقاء الفرد على كرسي السلطة بدلاً من وضعها في خدمة تطور البلاد وتلبية الاحتياجات الأساسية في بنائها، وإبقاء حالة التنازع على السلطة كمعظلة خطيرة لم تخرج من حياة اليمنيين حتى الآن ومصدراً أساسياً وسم تاريخهم بالعنف والصراعات الدموية، وفي الوقت الراهن غدا من أهم إفرازات هذه الحصيلة: تهيئة الأجواء المناسبة للتكسب من رواج التجارة المضرة وغير المشروعة وغسيل الأموال ، وخلق بيئة خصبة لنمو نزاعات العنف والتطرف).

كما أنه أضحى من سمات النظام الحالي فقدان التوازن في معادلة ربط الوحدة بالديمقراطية بكافة متطلباتها من تعددية سياسية وحزبية وحرية صحافة وحقوق الإنسان، وتلبية احتياجات المواطنين من خلال خطط تنمية اقتصادية واجتماعية تسهم في رفع مستواهم الاقتصادي والمعيشي والثقافي ومن جانب آخر الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة لخارطة اليمن.

ولنعد بالذاكرة إلى أهم قرارات وحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وهو القرار الخاص بإعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية والذي لم ينفذ، وأكد عليه اتفاق الحوار الوطني في وثيقة العهد والاتفاق في أن يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد، وبدلاً من إقامة التكوينات الإدارية الجديدة في شكل وحدات

إقليمية وبصلاحيات واسعة ، تم العمل على زيادة الوحدات الإدارية في شكل محافظات.

ومن الأهمية التذكير بأن الجمهورية اليمنية اشتملت على حدود مترامية الإطراف ومكونات دولة مدنية في عدد من المواقع الاستراتيجية وبخاصة في عدن وحضرموت، فهل تم الحفاظ على هذه المدنية وتطويرها وتعميم أفضلياتها على المناطق الأخرى؟ وهل تم الحفاظ على هذه الحدود والمصالح الاستراتيجية التي هي أساس قوة اليمن على المستوى الإقليمي والدولي؟

مقالة د.عبدالله الفقيه باجمال واعظاً: (بدعة) أم (سنة):

وفي مقاله الصادر بتاريخ ٧يونيو٢٠٠٦م العدد(١٠٣) في صحيفة "الوسط" أفاض د.عبدالله الفيه في الشرح السهل والممتع لشخصية الأستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء، ووصفه بصفات ومواصفات وحمله مسؤوليات تجعل منه أسطورة وقائداً فذاً وتاريخياً، في حين أن ذلك لايمكن حمله محمل الجد، فالوقائع تثبت الإمكانيات المحدودة التي يمتلكها في إدارة الدولة حين يجري التحدث عن وجود مؤسسات بدءاً من رئاسة الدولة ومجلس النواب والشورى والهيئات القضائية والتنفيذية.

دعونا نأخذ بالاهتمام الاتهامات الموجهة في مسألتين أساسيتين:

أولاً: إبرام صفقة تنازل اليمن عن ثلث مساحتها للسعودية :

من المعروف أن هذه الاتفاقية وقعت بين البلدين في جدة في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٠م، ومرت الذكرى السادسة لإبرامها، وإن ماتم بالمكلا عند زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي هو التوقيع على الخرائط النهائية لها، حينها أطلق عليها في وسائل الإعلام المختلفة بأنها اتفاقية تاريخية، وإنها استندت على قاعدة لاضرر ولاضرار وخرج علينا د.عبدالله الفقيه بعدها إثر التوقيع على الخرائط بالمكلا ليعدها صفقة ،وأن الأخ رئيس الوزراء عبدالقادر باجمال مهندس صفقة تنازل اليمن عن ثلث مساحتها للسعودية. فلِمَ تم السكوت عن ذلك طيلة السنوات المنصرمة؟وهل التوقيع على مثل هذه الاتفاقية الدولية قضية شخصية أو انها ضمن المسؤوليات للدولة التي ممكن أن تخضع للمساءلة من قبل رئيس الجمهورية بل والمؤسسات التشريعية التي هي في الأصل المسؤولة الأولى عن إقرار الاتفاقيات والمصادقة عليها؟

يتعلق الأمر بمظاهر الخلل في الوضع السياسي العام المأزوم، وعدم الشفافية في عمل المؤسسات ووجودها خارج إطار الفعل المنظم والمؤسس هو المسؤول الأول عن كافة الاختلالات الجارية في إطار النظام السياسي لبلادنا، وهو ما أشار إليه بوضوح مشروع برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل (فعلى المستوى السياسي تتجلى مظاهر هذه الأزمة في غياب دولة القانون والمؤسسات،

وانعدام المساواة أمام القانون وتركيز السلطة في يد رئيس الدولة بدون توفر الحد الأدنى من التكافؤ بين الصلاحيات والمسؤوليات،فلامحاسبة ولامساءلة في ظل وجود سلطتين تشريعية وقضائية غير مستقلتين ومسيطر عليهما ، وجهاز حكومي ضعيف وعاجز..) فهذا هو مربط الفرس عند سبر أغوار السياسة اليمنية وتعرجاتها.

ثانياً: زيارة الأمير سلطان للمكلا عاصمة محافظة حضرموت :

أما المسألة التي أذكت وألهبت مشاعر د.عبدالله الفقية فهي زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي وانفراده بزيارة المكلا عاصمة محافظة حضرموت بكل مارافقها من حفاوة الاستقبال، ولأنها لأول مرة في تاريخ المنطقة تأتي زيارة بهذا المستوى وما أحاطت بها من اهتمامات، وما جرى فيها من التوقيع على الخرائط النهائية للحدود بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية فهي تمثل بداية لمرحلة جديدة في تطور العلاقات، وأعطت هذه الزيارة عدداً من الرسائل منها:

أولاً: أهمية محافظة حضرموت الاستراتيجية ودورها في الإطار الوطني والإقليمي والدولي.

ثانياً: تنامي دور المستثمرين الحضارمة بالشراكة في النشاط الاقتصادي بحضرموت ومايتصل به من تأثير عام على المستويات الأخرى.

ثالثاً: ازدياد وتنامي دور المملكة العربية السعودية في التأثير على اليمن بشكل عام، ومنها مسألة تأهيل أو إعاقة دمجه في إطار مجلس التعاون الخليجي، وتأثيره الإقليمي والدولي في إطار مكافحة الإرهاب وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج والجزيرة العربية.

هذا هو واقع الحال، فمن المسلم به أن الأخذ بطريق الديمقراطية وتعميقها في المجتمع هو السبيل الوحيد لحل إشكاليات أزمة النظام السياسي في البلاد، وتعميق دور ومكانة اليمن في النطاق الوطني والإقليمي والدولي، وهذا له متطلبات عديدة أهمها تنفيذ إصلاح سياسي ووطني شامل، وإعادة النظر في معادلة الوحدة بالديمقراطية لحل إشكاليات في مكونات دولة الوحدة حين تقوم على قاعدة واسعة من نظام اللامركزية ونظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات يسمح بالحفاظ على المقومات الحضارية التاريخية،ويعطي للمناطق المشكلة نوعاً من الاستقلالية يسمح بالتنافس في تقديم الأفضليات للمواقع حسب خصائصها الجغرافية.

وحتى لاتستمر بلادنا في السير المعوج خارج إطار الفعل المدروس، ومن أجل أن نؤهل أنفسنا قبل أن يؤهلنا الآخرون، علينا أن نتداعى جميعاً من أجل إنقاذ وطننا وتجنيبه تداعيات المخططات والاستراتيجيات القادمة للمنطقة، والسبيل الوحيد هو الحوار ومناقشة البرامج للطيف السياسي في اليمن للاتفاق على برنامج

لإنقاذ الوطن، وليس لإعادة رسمه وفقاً لمطالب الأشخاص،فالشعوب ومصالحها الأساس أما الأفراد فدورهم يتحدد في تلبية هذه المصالح لا القفز فوقها.

متى يصبح للمؤسسات في بلادنا الدور المقرر في رسم السياسات وتسخير كافة إمكانيات اليمن وثرواته لصالح النماء والتطور العام؟ هذه أحد معادلات تطوير النظام الديمقراطي في العالم الحر، حيث التداول السلمي للسلطة حقيقة لاشعاراً فضفاضاً موجوداً في الدستور والقوانين، أما مايوجد في الواقع خلاف ذلك، حيث إن تلك الأنظمة يقف فيها النظام السياسي على أسس سليمة وثابتة لاينتقص منها أياً كان ويستقيم الوضع السياسي على ممارسة سياسة فاعلة.. فأين المشهد السياسي في بلادنا و حراكه من هذه الأسئلة؟ وكيف يعمل في اتجاه التعامل مع الاستحقاقات الانتخابية القادمة في إطار الوضع السياسي لوضع الحصان قبل العربة لا العكس.

الوسط : ٢٠ يونيو ٢٠٠٦م، العدد (١٠٦)

القضية الجنوبية :
نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية

في مقالي المنشور بصحيفة "الوسط" العدد (١٠٢) الموافق ٣١/ ٥/ ٢٠٠٦م بعنوان : "مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل" أشرت إلى أنه "يعاب على المشروع بأنه لم يشر بشكل مباشر إلى تنفيذ اتفاقيات وحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وتطبيقاتها، والأزمة السياسية ووثيقة العهد والاتفاق وماتلاها من حرب ١٩٩٤م وتأثيرها على الوضع العام، وبخاصة الإضرار بالوحدة السلمية وتعميق الجراحات في النفوس في إطار الوحدة الوطنية واستمرار تأثير هذا الوضع الكارثي على الوطن بأكمله" (وبأنه لايعيب الوحدة الاعتراف بوجود قضية جنوبية في إطارها)..وأيضاً في اتجاه آخر أوضحت (أن إخراج القضية الجنوبية من سياقها الوطني وجعلها قضية فرعية في الإصلاح السياسي العام سيلحق أضراراً كبيرة في السياق العام لأخذه بالاهتمام مصالح مكونات الوطن بأكمله ولايمكن مقارنتها بمناطق جهوية أخرى) ... وفي تتابع يتصل بما جاء في مثل هذا البرنامج فقد أكدت ورقة الهيئة التنفيذية للقاء المشترك بعنوان (الوحدة ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني) التي تم نشرها بصيحفة الثوري العدد رقم (١٩٥٩) الموافق ١٧/ ٥/ ٢٠٠٧م بمناسبة الذكرى السابعة عشر للوحدة (أن الوحدة اليمنية ليست موضوعاً مطروحاً للمراجعة ولإعادة النظر، وأن وحدة الكيان

الوطني اليمني هو الخيار النهائي لليمنيين ولن يجدوا حلولاً لمشاكلهم خارج إطاره) .. وهذا التسليم النظري الذي لا يأخذ بالحسبان أن أيّ مشروع وطني تاريخي لايتحقق من خلاله تحقيق مطامح وآمال الناس في المواطنة المتساوية ومصالحهم وثقافاتهم والتنوع لمكوناته معرض للخطر، وهذا ما آلت إليه مصائر عدد من الوحدات التي تشكلت من اتحاد الدول حيث تعرضت للانهيار في ظل عدم استجابتها لمتطلبات وشروط قيامها، وهذه عملية موضوعية تنطبق أيضاً على ضمان استمرار الوحدة اليمنية فلايوجد ثابت إلا بشروطه..

-٢-

تجدر الإشارة إلى ماوفرته الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية والمحلية من إمكانيات لأحزاب اللقاء المشترك، والدور الذي اضطلع به مرشحها للرئاسة أ.فيصل عثمان بن شملان في تفنيد الأوضاع الموجودة وتبيان عدم جدية الحاكم في إيصال البلاد إلى بر الأمان، من خلال إجراء انتخابات نزيهة تفضي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة مثلما هو جارٍ في عدد من بلدان العالم الأخرى. واتضح للعالم أجمع وعند إعلان النتائج سريعاً مدى الاستخدام السيئ والمتكرر للانتخابات فقط كديكور للعلاقات العامة والخارجية، وأصبحت كافة المجالس المنتخبة دورها باهت في تطوير أداء النظام السياسي أو في مواجهة الاستبداد والفساد المستشري، وأصبح من المسلم به أن العملية الانتخابية في ظل استمرار مثل هذه الأوضاع

ستظل تراوح في مكانها بالدوران في حلقة مفرغة في إطالة أمد النظام الاستبدادي وازدياد حالة البؤس والفقر والمظالم.

وفي حين تعاملت أحزاب اللقاء المشترك مع نتائج هذه الانتخابات لعام ٢٠٠٦م بوصفها أمراً واقعاً، فقد كان موقف أ.فيصل عثمان بن شملان مسؤولاً في رفض هذه النتائج والاعتراف بها.

لقد أوضحت التقارير عن نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م، ومنها تقرير بعثة الاتحاد الأوربي المخالفات العديدة التي سادت هذه الانتخابات، والتي تم الاعتراف بها في الوثيقة المشتركة التي تم التوقيع عليها بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك وبعثة الاتحاد الأوربي، وإن من أهم حصيلتها توقيع أحزاب أطراف الحوار الممثلة في مجلس النواب مع الحزب الحاكم بصنعاء بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧م وثيقة (قضايا وضوابط الحوار)، ولأول مرة ترد في البند (أولاً) قضايا الحوار فقرة (٧) الآتي: "بشأن مايطرحه الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب اللقاء المشترك بخصوص آثار حرب ١٩٩٤م يتم بحثها في مستوى آخر وفقاً للمقترح المطروح من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في المحضر رقم (٢) بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧م باعتبارها قضية حقوق على أن يتم الاتفاق على الآلية المناسبة لذلك".

وقد أثار هذا الطرح جملة من التساؤلات والأطروحات بأن ذلك لايلامس الأوضاع التي أصبحت بينة لكل ذي بصيرة وتتصل بالسياسات التي اتبعت نتاجاً

لحرب صيف عام ١٩٩٤م، والتي تم بها المساس بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطرف الشريك في إقامة الوحدة اليمنية، ممايتطلب التعامل مع هذه القضية بوصفها قضية سياسية بامتياز وليست حقوقية، وذلك يتطلب إيجاد مراجعة تقييمية شاملة وإمعان الفكر في إيجاد المخارج للأزمة الحالية الكبرى التي تواجه الوحدة اليمنية، وأن يكون ذلك محوراً أساسياً لحوار أطراف الأحزاب الممثلة بمجلس النواب بل وأهمية توسيع المشاركة للأطراف الفاعلة الأخرى على الساحة الوطنية.

وإن هذه المشاعر الوطنية قد أخذت في الاتساع لعدد من القادة السياسيين والمفكرين في الوطن من خلال كتاباتهم وسبر أغوار الوضع وتبيان الاختلالات العميقة التي أصبحت تهدد الكيان الوطني، وعلى سبيل المثال ما أورده الأستاذ محمد قحطان في صحيفة الأيام العدد (٥١٢٣) يونيو ٢٠٠٧م حيث أشار إلى (أن مطلب إزالة آثار حرب صيف ٩٤م هي قضية وطنية تمس شرط الوطن، وليست مطلباً حزبياً للاشتراكي أو الإصلاح كما تحاول السلطة وضعها، وإن هناك ضرورات وطنية واعتبارات سياسية كثيرة جداً تقضي إعطاء الأولوية لمعالجة آثار الحرب وإزالة مالحق بالمحافظات الجنوبية من معاناة).

عند الحديث عن تجليات القضية الجنوبية من الأهمية إبراز الدور الذي اضطلعت به جمعيات التصالح والتسامح الجنوبية واجتماع جمعية ردفان المنعقد في ١٣يناير٢٠٠٦م في إطار تدعيم الروابط الجنوبية ومواجهة التحديات، فقد حركت هذه الجمعيات

وجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين المياه الراكدة وكسرت حاجز الخوف ورفعت تدريجياً من مطالبها ضيقاً بالأوضاع الموجودة والمأزومة نتاجاً لما آلت إليه أوضاع الوحدة السلمية المغدور بها، التي أصبحت شعاراً أجوفَ بعد حرب ٩٤م وانتصار ٧يوليو المزعوم، والتي اختزلت فيه الوحدة بشعار (الوحدة أو الموت) و(عودة الفرع إلى الأصل) وغيرها من التسميات التي شكلت العامل الطارد للأهداف السياسية للمشروع الوطني الديمقراطي لوحدة ٢٢مايو السلمية.

وأحدث الحراك السياسي الجنوبي تأثيره الواضح من خلال تنظيم فعالياته الجماهيرية الواسعة وبخاصة في التظاهرات والاعتصامات الكبيرة التي نظمت في ٧يوليو ٢٠٠٧م بعدن، والأول من سبتمبر بالمكلا، وفي ١٤أكتوبر بالحبلين بردفان، و٣٠نوفمبر بعدن، ومواجهة السلطة لهذا الحراك السلمي بالعنف، مما أدى إلى سقوط الضحايا والجرحى، ودوره في إبراز طابع النظام العسكري والقمعي وقمة تشبثه بالأوضاع الموجودة، ولكن من ناحية أخرى فقد تم من خلال هذه الفعاليات السلمية الإظهار الوطني والإقليمي والدولي للقضية الجنوبية بوصفها قضية شعب يطالب بحقوقه، وأدت إلى فتح ملف حرب ١٩٩٤م والقرارات الدولية المتعلقة به على مصراعيها، مما له الأثر على إجبار النظام على الاعتراف بها من خلال تشكيل عدد من اللجان أو القيام ببعض الإجراءات الترقيعية دون الاعتراف الكامل والشامل للنظام بوجود قضية جنوبية تتطلب معالجة شاملة وتستلزم حواراً هادفاً وشاملاً لها.

ومن هذا المنطلق يشكل الحراك السياسي السلمي الجنوبي والقضية الجنوبية إحدى أهم مرتكزات ومحركات التغيير المطلوب في حالة الارتقاء بهذا النضال إلى المستوى الوطني، لإلزام النظام بالاعتراف بها وبالخطأ الكبير الذي أحدثته حرب صيف ٩٤م على المستوى الوطني، والبحث في آثارها و بالأخص في السياسات المدمرة التي مست الوضع في أحد أهم مكوناته.

-٣-

من الواضح إن الحراك الجنوبي السلمي أصبح يؤرق النظام، ويجعله يبحث عن أنجع الاساليب لوأده والقضاء عليه من خلال عدد من التدابير، منها ما أوضحته لنا الحملة الأخيرة التي اتخذها النظام من أحداث التجنيد بالضالع وتداعياتها في ردفان وأبين، أهم ذرائعه لاعتقال العديد من قادة الحراك وملاحقة الآخرين في محاولة منه للالتفاف على الحراك ومطالبه الواضحة وطابعها السلمي، إن هذا الواقع يقتضي عدداً من المهام والمسؤوليات سواء أكان أمام قادة الحراك السلمي وجمعياتهم المختلفة أم الحزب الاشتراكي وأحزاب اللقاء المشترك نضعها في اتجاهات :

أولاً: أمام الحزب الاشتراكي اليمني وبعد أن أقرت دورة لجنته المركزية المنعقدة في الفترة من ٢١-٢٤ اغسطس٢٠٠٧م وبوضوح رؤيتها حول القضية الجنوبية فإن أمامها مايلي:

- تنظيم دورها السياسي في تطوير أشكال الحراك السياسي ووحدته وإيجاد قيادة وطنية له، ودرء مخاطر حرفه عن مساره وأهدافه الوطنية، وجعل التحرك السياسي للحزب مكونا أساسياً في دعم القضية الجنوبية وأهدافها داخلياً وإقليمياً ودولياً، وإيجاد التآزر والدعم في الإطار الوطني العام.
- كما إنه يتوقف على نشاطه إيجاد رؤية وطنية مشتركة لأحزاب اللقاء المشترك تدعم القضية الجنوبية سعياً نحو فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية.
- اتخاذ قرار سياسي واضح بموقفه من الانتخابات النيابية القادمة بالاستناد إلى الأوضاع التي شهدها الوطن عموماً والوضع في الجنوب خاصة، وأن يضع في أولويات عمله العمل على إقناع شركائه في اللقاء المشترك بالأهمية السياسية والأولوية لحل القضية الجنوبية بوصفها مفتاحاً أساسياً لتحقيق الأرضية السياسية للاستحقاقات الوطنية الأخرى ومنها الانتخابات النيابية القادمة.
- زيادة دوره في ظل الأوضاع الحالية لإطلاق سراح المعتقلين من قادة الحراك السياسي السلمي الجنوبي، وتأكيد حقهم السياسي في ممارسة أشكال نضالهم السلمي، ومن أجل تأمين مشاركتهم الفاعلة في حوار شامل لحل القضية الجنوبية.

ثانياً: وأمام جمعيات المتقاعدين والتصالح ومنظمات الشباب وغيرها من تجليات الحراك الجنوبي مهام عديدة أهمها:

- توحيد رؤيتها تجاه أهداف القضية الجنوبية، وإيجاد الأشكال التنظيمية القيادية الموحدة لعملها، والرفض القاطع للانحراف بمسار الحراك الجنوبي عن مساره السلمي، وحمايته من الاختراق أو تعطيله في متاهات المصالح والمنافع الضيقة الآنية والشخصية.
- توسيع دائرة النضال السياسي السلمي للحراك الجنوبي ليشمل فئات اجتماعية أخرى سعياً نحو أيجاد تكتل اجتماعي واسع داعم للحراك ومشارك فيه .
- توجيه الحراك السلمي في اتجاهه السليم نحو سياسات النظام الحاكم وأزماته وحراكه، وإيجاد أشكال فاعلة من أشكال التآزر والعمل المشترك وبخاصة في إطار الجنوب، ومن خلال مجالس تنسيق الفعاليات السياسية وتوسيعها نحو إيجاد مجلس وطني عام.
- تنسيق إقامة الفعاليات بما يحقق مزيداً من التلاحم الوطني وإكسابها محتوى ديمقراطياً، والابتعاد عن السياسات الإقصائية أو التخندق والتخوين وإقصاء الأخرين من شركاء العمل السياسي، ورفض أيّ أشكال المعاداة الوطنية، وإيجاد أنواع من التآزر والتضامن الوطني العام.

وفي الأخير ومع الظروف الراهنة وفي ظل الهجمة على الحراك الجنوبي وقادته، ومحاولة وأده أو حرفه عن مساره وتحميله أعباء افتعال أخطاء النظام نفسه في الشغب والفوضى والإضرار بالمصالح العامة والوطنية فإن أمام قادة الحراك جميعاً

أياً كانت مواقعهم ودورهم تمثيل القضية الجنوبية والعمل للانتصار لأهدافها، وإبداء المزيد من اليقظة والحنكة السياسية للرفع من وتيرة النضال من أجل إجبار النظام على إطلاق سراح المعتقلين من قادة الحراك وإيقاف الملاحقات للآخرين، وإفساح المجال بالاستناد على الدستور والقوانين لممارسة الحق السياسي والديمقراطي، وإيقاف تكميم الأفواه وإيقاف الصحف وملاحقة الصحفيين ممايلحق الأضرار الجسيمة بالنظام نفسه، ويجعله محل الانتقاد للمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

فاستمرار سياسة لغة القوة بدلاً عن لغة الحق والحوار سيكون لها مترتبات على الوحدة الوطنية، وستلحق الضرر الكبير بالوطن وستفتح المجال واسعاً للتدخلات الخارجية في ظل تفاقم الأزمات الداخلية، سواء أن كان استمرار حرب صعدة أم عسكرة الحياة المدنية في الجنوب، وتنامي معاناة المواطنين من سيطرة الفساد والمفسدين على مفاصل النظام، وبالتالي ازدياد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على حياة المواطنين ومعاناتهم مما سيكون له الأثر في إيجاد المزيد من التوترات الداخلية بالبلاد لا يحمد عقباها.

فما لم يستجب النظام لصوت العقل ويُحكِّم لغة الحوار في حل المشكلات فإن البلد وتطورها والحفاظ على وحدتها سيكون أمراً يصعب الرهان على استمراره، وبالتالي يتسع المجال لمزيد من التشتت وتنفيذ المشاريع التي لايمكن التنبؤ الكامل بنتائجها.

لم تعد الخيارات أمام النظام إلا القبول بشراكة وطنية جديدة أساسها القبول بحل عادل للقضية الجنوبية أساساً للإصلاح السياسي والوطني الشامل، وهذا حتى الآن ما ينأى عنه النظام ويعمل بكل قواه للإفلات منه بالقيام ببعض التغييرات والرتوش التي لاتفضي لمعالجات حقيقية لأزمة الوحدة، والتي تحولت من مشروع وطني للشراكة الوطنية إلى فيد آخر للتسلط لنظام ٧يوليو على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، في مشهد انقلابي على مضمون الوحدة السلمية المحققة في ٢٢مايو١٩٩٠م.

في ندوة نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية المنعقد في ٢٦-٢٧يوليو ١٩٩٤م بعنوان "حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج" أشار السفير تشارلزف. دنبار رئيس مجلس كليفلاند للشؤون الدولية وسفير الولايات المتحدة السابق في اليمن في دراسته المقدمة للندوة بعنوان "السياسات الداخلية في اليمن: تقدم أم تراجع" إلى أن الأوضاع بعد هذه الحرب يمكن أن تفضي إلى أربع بدائل مستقبلية ومنها: "التأكيد مجدداً على انفصال الجنوب" وقد مضى قرابة ١٤عاماً على ذلك، ونرى اليوم تجليات عديدة للمشهد السياسي اليمني لازالت ترتبط بهذه الحرب وتداعياتها، تتطلب إمعان النظر لمايحدث من حراك في إطار دولة الجنوب سابقاً، والمطالب الهادفة إلى إيجاد شراكة وطنية حقيقية في السلطة والثروة، وإيجاد مواطنة متساوية في إطار دولة النظام والقانون، وإيجاد معادلة وطنية جديدة بما يتطلب تظافر جهود كافة قوى المجتمع الحية، وفي مقدمتها أحزاب اللقاء

المشترك ومنظمات وجمعيات الحراك الجنوبي وكافة الشخصيات الوطنية والاجتماعية والاتفاق على برنامج شامل للنضال السياسي السلمي في اليمن لأجل التغيير، وتكون القضية الجنوبية في طليعة هذا البرنامج، وإيجاد أسس جديدة لنظام ديمقراطي بعيداً عن التسلط للقوى القبلية والعسكرية التقليدية في برنامج نهضوي تحديثي يهدف إلى إيجاد تغير في المشهد السياسي وقواه المحركة بدلاً من ماهو موجود والذي لازال عاملاً كابحاً للتطور.

آن الأوان لمزيد من العمل لتنظيم أفضل للمعارضة، وإبراز دورها في العمل الميداني مع الجماهير لإيجاد معارضة فاعلة ومؤثرة، تؤسس لبناء جديد لإيجاد شراكة وطنية تؤسس لفهم جديد للبناء الوطني الشامل.

الثوري : ١ مايو٢٠٠٨، العدد (٢٠٠٤)

أوراق متناثرة

الورقة الأولى: ميراث الرئيس اللبناني السابق إميل لحود

المشهد السياسي اللبناني يثير الإعجاب والدهشة في عدد من محطاته ومنها الأحداث الأخيرة، واتفاق أطراف الحوار الوطني في لبنان وتتويج ذلك باتفاق الدوحة تحت الرعاية الكاملة لأمير قطر ورئيس وزرائه وزير الخارجية.

ترك الرئيس اللبناني السابق إميل لحود رئاسة الجمهورية اللبنانية بتواضع تام وبخطاب تاريخي في يوم استقلال لبنان، وصيته الشهيرة بأن وحدة لبنان وسيادته واستقلاله عهد وأمانة في عنق الجيش اللبناني، وخرج من السلطة والبلد تعيش أتون أزمة سياسية مستفحلة.

أثبتت الأحداث الأخيرة وموقف الجيش اللبناني المحايد، وقيامه بمهام الأمن العام مع الأجهزة الأمنية الأخرى مدى صدق انتماء الجيش اللبناني للوحدة الوطنية، وطابع الإرث والعقيدة الوطنية التي أسهم فيها رئيسه، وأن ميراثه له قيمة وطنية وليست مصالح شخصية مثلما نجده في غالب بلداننا العربية، حيث إن مهمة القادة هناك التحكم والتوريث في الأرض والإنسان وكافة الإمكانيات الموجودة بما يشبه جعل القادة من كثرة الهالة عليهم وتعظيمهم بإخراجهم من طابعهم البشري.

خرج الرئيس اللبناني إميل لحود ولم نسمع أو نقرأ أنه ترك في قيادة الجيش من هم من أسرته ليحموا نظامه، بل ويمكن أن يطالبوه بالاستمرار في قيادة البلاد

وتحت حجة الفراغ الدستوري، أو أن يقوموا باجراء تعديلات دستورية تفضي له الاستمرارية في الحكم. كيف يمكن أن يسمح حاكمٌ في غيره من البلدان العربية لكرسي حكمه أن يكون فارغاً دون أن يسعى بكل مايملك من إمكانيات مادية بأن يورثه لأحد أبنائه أو أقربائه أو حاشيته..

ثم لنسأل من خلال النظام اللبناني ودستوره عن صلاحيات الرئيس، فهو ليس الحاكم المتنفذ في البلاد فأن ذلك من صلاحيات الحكومة التي يجب أن تكون توافقية، وتمثل كل مكونات الشعب اللبناني، وكذلك فإن الرئيس اللبناني إميل لحود خرج من سدة الرئاسة وليس له رصيد من الأموال في البنوك الخارجية أو أملاك للدولة اللبنانية استولى عليها بحكم منصبه أو فلل أو أعمال تجارية استأثر بها أثناء حكمه مماتدر عليه أموالاً..

لك التحية أيها الرئيس البسيط المتواضع المقاوم، فمواقفك واضحة وسيرتك الكفاحية ونبل أخلاقك جعلك ترفض كثيراً من المغريات لتثبت للعالم أجمع أن لك قضية، وإنك تدافع عن حق شعبك في تحرير أرضه ومساندة حق الشعب الفلسطيني العادل في استرجاع أرضه المسلوبة، وإقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين وفقاً للقرارات الدولية واستعادة كل الأراضي العربية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧م.

الورقة الثانية : نداء إلى الضمير العربي وقادته (وامعتصماه وافلسطيناه واغزاه)

في عالمنا العربي نشعر جميعاً نحن المواطنين بأننا محاصرون من كل الجوانب، يصعب علينا أن نتنفس هواء نقياً، ونعيش عيشة هنيئة، تحاصرنا الحروب المستمرة والأزمات التي تعصف بحياتنا، وتجعلنا باستمرار نئن في كافة الاتجاهات، خرجنا من استعمار أجنبي فإذا بنا نواجه كل حياتنا بنظام داخلي متخلف، زعاماتنا تبحث عن الشهرة وعن الكسب والمال، ولايهمها شعوبها فهي في مهب الريح، ديمقراطيتنا مشوهة، وهي تعيد إنتاج الحكم بل وتورثه . نأخذ من الغرب كل مالذ لنا وطاب، ونرفض أن نأخذ بجوهر النظام الديمقراطي الغربي في نظام الحكم وفي تنظيم فترة الحاكم تجاه قيادة شعبة بفترتين في الغالب، وفي تنظيم دور المجالس التشريعية والحكومات، وإيجاد تمايز بين مهام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بل وإعطاء مزيد من الحريات للسلطة الرابعة حرية الصحافة، وضمانة حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع والقوانين والمعاهدات الدولية.

إن حالة شعوبنا العربية هي انعكاس لسير الحكم بها، فالتفريط بالحقوق والحريات وازدياد عوامل الكبح والكبت على الإنسان تفعل دورها في مدى العطاء والتماسك الاجتماعي ودور الفرد في أوطانه ومدى استعداده للبذل والعطاء والتضحية..

لقد صدق أمير قطر القول بأن العالم العربي يعيش إحباطات شتى، وفي حاجة ماسة إلى معالجات لشأنه لتقوية دوره ومكانته في حل أزماته الداخلية من أجل استنهاض دوره القومي، وانعكاس ذلك على تعامله مع المحيط الدولي، وإن الأمر مرهون بنا ولايمكن أن يكون ذلك مِنَّة من الآخرين الذين لايألون جهدهم في الاستفادة من وضعنا، وجعلنا في حاجة إليهم أكثر من حاجتهم إلينا، رغم أننا نملك الكثير من المقومات لإيجاد موقع مناسب لنا في الوحدات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم.

ونداؤنا نرفعه عالياً، نطالب به الإخوة قادة الدول العربية وحاضنتهم الجامعة العربية بأن تشد أزرها ورحالها تجاه القضية الأولى والأهم في عالمنا العربي المثخن بالجراحات والدم النازف من خلال حروبه الداخلية التي لاتنفك، فقضية الشعب الفلسطيني والذي مرت عليه ستون عاماً من نكبة ١٩٤٨م وأرضه لازالت محتلة بعد أن تحررت شعوب الأرض جميعاً من الاستعمار، وبقى هذا الشعب المكافح بئن تحت صنوف شتى من الظلم والتعسف والتشريد، وتستخدم ضده كافة أنواع الأسلحة من الطائرات إلى الدبابات والمدافع، ماتجود به عليه الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت رغم كل ذلك وسيطاً نزيهاً يشار إليها بالبنان من عدد من قادتنا في عهد الإنبطاح، وبعد أن فقدنا ميزان القوة والتوحد والمقاومة وتعاملنا مع سياسات التفرق والانعزال، وانقسمنا إلى معتدلين ومتطرفين وغيرها من التسميات التي تصب كلها في صالح أعداء أمتنا.

ومازاد الطين بلة تصارعنا على طواحين الهواء في فلسطين، واشغالنا على ضوء اتفاقيات أوسلو باتفاقيات تذلنا وأدت إلى تصارعنا، وبالنتيجة إلى اشغالنا عن هدفنا الأساسي حركة تحرير وطنية يهدف نضالها لاستعادة أرضها بكل الوسائل.. ووضعنا في النصب حيث تقاتلنا من أجل سلطة منقوصة وعقدنا المسألة في رفض التحاور إلا بشروط لاتخدم قضيتنا مهما كانت الأسباب، وفي حين يتم التحاور مع العدو الإسرائيلي يتم رفض الحوار الفلسطيني – الفلسطيني بعد أحداث غزة المأسوية.

ومن هنا فإن القادة العرب والجامعة العربية وتأتي في المقدمة الدول المجاورة لفلسطين يجب عليهم الدفع نحو المصالحة والحوار البناء بين قيادة فتح وحماس بشكل أساسي، وإشراك كافة الفصائل الأخرى للوصول إلى اتفاق سياسي واستعادة وحدة الشعب الفلسطيني، والوقوف على وضع استراتيجية موحدة لنضاله تكون مدعومة من الجامعة العربية.

كما أنه من المخجل في عالمنا العربي أن يتم محاصرة قطاع غزة في ظل هذا الصمت المقيت، ويتعرض أكثر من مليون فلسطيني إلى النقص الشديد في الغذاء والدواء والكهرباء، ويطبق عليه نظام الإبادة الجماعية العنصري.. في حين تتمتع إسرائيل بالتحكم في كل المعابر وتمنع الإمداد لغزة بالمتطلبات الإنسانية، وتحظى إسرائيل رغم كل عدوانيتها وبطشها باستمرار العلاقات السياسية والدبلوماسية، بل وتتحصل من الشقيقة مصر على الغاز الطبيعي بأسعار زهيدة. ماذا تبقى للعرب من شيم الكرم وعرى العروبة وقيم الإخاء والمودة والمناصرة بعد ذلك؟ هل لنا أن

نذكّر بالتاريخ حين صرخت تلك المرأة العربية (وامعتصماه) لسرعة فك الحصار عن غزة وعن كل مواطن محاصر في بلداننا .. هذا أبسط مايمكن أن تقوم به مصر الشقيقة التي نحن اليوم في حاجة ماسة لاستعادة دورها التاريخي المشرق في دعم حركات التحرر الوطني العربية، وفي التصدي ومواجهة الأخطار المحدقة بعالمنا العربي .. فهل من مجيب؟!

الورقة الثالثة :

إلى الحكمة اليمانية الحاضرة في الخارج والغائبة في الداخل

لايمكن اختزال التاريخ والقفز على الأحداث أو تبسيطها أو إخضاعها للإرادات الفردية، فحدث وطني كبير بمقاس تحقيق الوحدة اليمنية بطريقة سلمية وعلى أساس إرساء نظام ديمقراطي يعتبر ملكاً لكافة اليمنيين شمالاً وجنوباً..وهو الأول من نوعه في التاريخ الحديث، ولم تشهد اليمن أية وحدة سابقة مثله حيث إن الوحدات السابقة كانت تتم بالطرق الحربية وكانت لاتستند على أي مشروع سياسي توحيدي، وإنما على أساس الغلبة والقوة.. وعدم الأخذ بهذه الحقيقة والتعاطي معها يؤدي إلى السير على نفس الطريق للوحدات السابقة، وممارسة نفس نهجها الذي لايؤدي إلى الاستمرارية بل والعودة من جديد إلى التفكك والتمزق..

وحدة ٢٢مايو السلمية هي الأخرى قد تعرضت أيضاً لنفس الهواجس والمشاعر المتصلة بالعصمة الفردية وإحلال لغة القوة بدلاً من لغة الحوار في سياقها

منذ تحقيقها، من خلال عدد من الوقائع التاريخية والمشهودة والتي أدت محصلتها إلى إجراء حوار وطني شامل تم فيه الاعتراف بأزمة الوحدة في وثيقة مهمة للوفاق الوطني سميت بوثيقة العهد والإتفاق، وتم التوقيع عليها في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية بمشاركة كافة مكونات الطيف السياسي في اليمن وبمشاركة عربية ودولية..وبدلاً من الاحتكام إلى الوثيقة وتطبيقها تم إشعال الحرب في صيف ١٩٩٤م، والتي أدت إلى التغيير في (ميكانيزم) الحياة السياسية الديمقراطية، حيث استبدلت لغة الحوار بلغة القوة، واختلت معادلة الوحدة التي جرت رحاها في ساحة الجنوب شريك إقامة الوحدة، بحيث تحولت الوحدة السلمية بين الاثنين إلى سيطرة وحدة وإرادة أحد طرفيها في دولة الجمهورية العربية اليمنية، وليس في الدولة اليمنية المنشودة التوافقية لدولة الوحدة..

علينا ان نوجه الإنتباه ان الحكمة اليمنية تتطلب إمعان النظر في الآتي:

أولاً: طابع الوحدة السلمية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م واتفاقياتها ودستورها، التي هي أساس شرعيتها التوافقية.

ثانياً: وثيقة الوفاق الوطني والتي تم الاتفاق عليها، وثيقة العهد والاتفاق باعتبارها وثيقة وطنية مرجعية وبتأييد عربي ودولي.

ثالثاً: قرارات الشرعية الدولية مجسدة بقرارات مجلس الأمن الدولي أثناء الحرب الموجهة إلى طرفي النزاع لحل المشكلة السياسية بالحوار.

رابعاً: تعهدات الحكومة بعد الحرب الموجهة للأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة آثار الحرب، والمصالحة الوطنية والالتزام بوثيقة العهد والاتفاق.

ومن هذا المنطلق وبالاستناد على هذه المعطيات فإنه لامناص من أن الحكمة تقتضي من القيادة السياسية في بلادنا إعطاء اهتمام بالأوضاع الداخلية، وحل الأزمات المستفحلة في إطار الوطن اليمني بدلاً من الخارج، وأهمها إجراء حوار وطني موسع لأزمة الوحدة وما أصبح معروفاً (بالقضية الجنوبية) تجسيداً أو تطبيقاً لاستعادة روح الشراكة الوطنية، وبإشراك لكل القوى الوطنية الفاعلة في الداخل والخارج، فالقضية الجنوبية لايمكن إخفاؤها أو إبهاتها من خلال اجراءات ترقيعية أو اعتقال القادة في الحراك السياسي الجنوبي، فهي ستظل متقدة وتكسب الالتفاف بالداخل والخارج، وإنه من المناسب التذكير بأنه مايمكن التوافق عليه اليوم قد لايتم ذلك غداً.

الثوري : ٥ يونيو ٢٠٠٨م، العدد (٢٠٠٩)

رداً على عبدالعزيز يحيى

الجنوب .. مقاربة حلم الوحدة بواقعها

بين فترة وأخرى يطل علينا الأخ/عبدالعزيز يحيي محمد بموضوعات ذات ضبابية ومثيرة للجدل، من حيث عدم استنادها على الإطار الموضوعي وإيضاح الأهداف وتقمص تحليل الأحداث بخلاف مسارها..وشتان بين التحليق حول الحدث ومعايشته وخاصة بالنسبة للحراك السياسي الجنوبي وما أطلق عليه "القضية الجنوبية"، وإن موضوعه الصادر بصحيفة "الثوري" الموافق ٢٠٠٨/٦/٢١م العدد (٢٠١٠) بعنوان "الجنوب .. وشرعية التغيرات التي حدثت لأوضاعه" استمراراً لهذا النهج غير السوي، وهذا ما شدني إلى الانطلاق للحديث حول الجنوب ومايعتمل به من حراك سياسي ودوره في السياق العام للقضية الوطنية اليمنية..

دعونا نعود للموضوع لنضع آراءنا وملاحظاتنا:

أولاً: عنوان الموضوع ليس ذا مدلول واضح لإيصال الفكرة، وربطه بمحاضرة الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني جاء مخيباً للآمال، وبعيداً عن مضمونها وفي اتجاه آخر مغاير لمقاصدها على ما أحسبه بعد اطلاعي المكثف لها..بل يمكن القول إنه تم اتخاذ الموضوع لمآرب أخرى.

ثانياً: إن هذه المحاضرة المهمة والتي تزامنت مع ذروة تطورات الحراك السياسي الجنوبي ومحاولات السلطة وأده، واعتقال ومحاكمة عدد من قادته واستمرار حالة الطوارئ غير المعلنة بالبلاد تحت عنوان "الحراك مسارعة لإنقاذ مشروع الوحدة الحلم"، "وحين أسرفت صنعاء في كسر إرادة الشريك تؤسس للأزمة الحالية" كانت في حد ذاتها سرداً تاريخياً أميناً لأهم تجليات ومحطات القضية الجنوبية الوطنية ابتداءاً من الخمسينات والستينات، وكيف أن الحركة الوطنية في الجنوب أسست وتبنت مبكراً مشروعاً وطنياً وحدوياً في الجنوب أولاً وعلى المستوى الوطني اليمني بأكمله، فالجنوب سباق وقد اتسم نضاله الوطني بعدد من المميزات منها:

- الجنوب وعاصمته عدن كان حاضناً لنضال الحركة الوطنية اليمنية (الأحرار اليمنيون) ومنها بدأ التحول السياسي، وكانت جامعة ومستوعبة في صفوفها هذا الطيف السياسي دون أية نظرة أحادية أو إلحاقية أو انتقاص في الهوية الوطنية.
- الحركة الوطنية وفصائلها في الجنوب هي من تبنت مشروع "الجنوب اليمني" بدلاً عن مشروع "الجنوب العربي"، والتي أنبثقت منه وانفصلت في وقت لاحق عنه لأسباب سياسية وموضوعية حينها.
- الجنوب كان حاملاً لدولة مدنية قبل ثورة ١٤أكتوبر والاستقلال الوطني، تجلت مظاهرها في العمل النقابي الزاخر بالحيوية ووجود المنظمات والاتحادات الجماهيرية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الزراعية وتجمعات

الحرفيين.. وشهدت عدن والعديد من مناطق الجنوب النضالات السلمية المطلبية والإضرابات والتظاهرات، بل إن في الجنوب في عدن وعدد من السلطنات والمشيخات أنظمة دستورية، وعلى ضوء هذا الواقع تأسس نظام دولة الاستقلال . فالمدنية في الأساس هي مرتكز النظام السياسي الجنوبي وليست القبيلة التي كانت وظلت مرتكز النظام السياسي في الشمال.أما الحياة الثقافية فكانت زاخرة بتلاقي وتلاقح الثقافات والتنوع الحضاري، وهذا ماعكسته الحياة السياسية والاجتماعية وبخاصة في مواقعها الحضرية وأساسها المدن ، فالتعامل مع السلاح ومنه السلاح الأبيض كان ممنوعاً بالمدن وكذلك المظاهر المسلحة، كما أن الاحتكام للقضاء ولسلطاته على الأجهزة التنفيذية نافذاً، والتصرف باملاك الدولة من قبل الحكام حينها لأغراض شخصية أو عائلية لايشكل ظاهرة واضحة للعيان ويخضع لنظام لايمكن تجاوزه.

- النضال السياسي والنقابي والجماهيري في الجنوب قبل انطلاق ثورة ١٤أكتوبر ١٩٦٣م بقيادة الجبهة القومية كان زاخراً بأهدافه الوطنية، وتم مواصلة نفس النهج بعد الاستقلال الوطني في ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م، وبعد تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨م كان أبرز أهدافه في الدستور ووثائقه وشعارات مؤتمراته العامة "تحقيق الوحدة اليمنية" وهذا مالم نجده بنفس الوضوح في وثائق وأدبيات النظام في الشمال.

- من الدلائل المهمة والبراهين التي أكدت مصداقية توجه الجنوب نحو الوحدة ونبل الهدف احتضان عدن لأهم الأحداث الوحدوية، ومنها لقاء قيادة الشطرين والتوقيع على اتفاق عدن التاريخي في ٣٠نوفمبر١٩٨٩م، وبعدها في ٢٢مايو ١٩٩٠م الإعلان من عدن عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قيام الجمهورية اليمنية ولم يتم ذلك في صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية التي كانت غير مهيأة لاحتضان مثل هذا الحدث التاريخي، الذي أريد بإعلانه إيجاد دولة جديدة بدلاً عن الدولتين، واقامة نظام سياسي جديد خلافاً للنظامين السابقين، والحفاظ على منجزات الثورتين والأخذ بالأفضل، وربط الوحدة بالديمقراطية بوصفه خياراً ثابتاً لتطويرها وديمومتها واستمرارها، مع صيانة حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية وإيجاد الدولة المدنية دولة النظام والقانون.
- دولة الجنوب شريك إقامة دولة الوحدة تنازلت بالوحدة الاندماجية عن دولتها وعاصمتها ورئاستها، وانتقل كوادرها إلى صنعاء حاملين المشاعر الوحدوية دون أن يتم وضع شروط مثلما حدث في تحقيق أشكال التوحد في بلدان أخرى كالسودان، أو المثال الجيد لأشكال التوحد الذي رعاه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إقامة اتحاد الإمارات العربية والتي من خلالها حافظت على وحدات مكوناتها ورعتها وطورت ودفعت بها إلى الأمام.

- الجنوب شريك الوحدة الذي لم يغفر له كل ماقدمه للوحدة، وجد نفسه بعد الوحدة وخلال الفترة الانتقالية في أتون أزمة سياسية بالغة الشدة، وبعدها أتت حرب ١٩٩٤م ليتم بها الانقلاب على مضمون الوحدة السلمية في ٢٢مايو ١٩٩٠م، وإخراج الجنوب شريك إقامة الوحدة بالقوة من معادلتها وجعل الوحدة إطاراً للغلبة والقوة..

- الجنوب سلم للوحدة وبقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م دولة مدنية وأرضاً واسعة مترامية الأطراف، وثروة نفطية وسمكية وكادراً وطنياً مقتدراً، ونظاماً مشهوداً له في عدد من المجالات الأمنية والصحية والتعليمية ومحو الأمية ودور المرأة، نظاماً اختفت فيه عدد من الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الثأر، ليجد نفسه بعد الأزمة والحرب في مهب الريح، ويجد أرضه فيداً وغنيمة، وبدلاً أن يكون شريكاً أريد له أن يكون ملحقاً وتم التعامل معه أرضاً وثروة لاسكاناً يجب أن يكون لهم مكانتهم بالحكم بالتناسب مع الأرض والثروة واحترام دورهم التاريخي الوحدوي.

هذا يا أخي عبدالعزيز بعض ملامح المشهد السياسي لوضع الجنوب في إطار دولة الوحدة حالياً، وهذا ماعبر عنه بوضوح في كثير من مقالاته بصحيفة "الثوري" عدد من الكتاب، ونخص بالذكر الأستاذ عبدالرحمن نعمان .. وهو الوضع الذي أدى بالنتيجة بعد سنوات من الصبر في انتظار أن تتحسن الأحوال،

وتتم المعالجة للمآسي وآثار حرب ١٩٩٤م، بل إن الأوضاع والمظالم ازدادت سوءاً، وأدت إلى الهبة الجماهيرية للمطالبة باستعادة الحقوق السياسية والمعيشية والاقتصادية والاجتماعية. وقادت جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين وغيرها من الجمعيات مسؤولية النزول إلى الشارع ضد هذه السياسات العوجاء في الحرمان من الوظيفة (عسكرياً- أمنياً)، أو نهب الأرض السكنية والزراعية ومزارع الدولة والتعاونيات بأشكالها، وكثير من الحقوق التي أظهرها بكل مصداقية تقرير اللجنة الوزارية برئاسة د.صالح علي باصرة، الذي أشار إلى أن أمام النظام (خيارين) لاثالث لهما، الارتهان لعدد (١٥) من ناهبي الأرض، أو الانتصار لمطالب الملايين واستعادة حقوقهم، من هذا التقرير وما جاء فيه يبدأ أساس المعالجات الموضوعية لهذا الملف الذي ظل مغلقاً.

- أما المشكلة الأخرى الكبرى فإن حامل المشروع الوطني الوحدوي والموقع على أتفاقية الوحدة باسم دولة الجنوب الحزب الاشتراكي اليمني وحامل وهجها واشراقاتها الواعدة أصبح نتاجاً لهذه الملهاة والمأساة انفصالياً في اتجاه تراجيدي للفصل بين الحق والباطل، ولإظهاره بأنه كان مفرطاً في حق من وقع عنهم إقامة دولة الوحدة، وليكون المطلوب تقديمه للمحاكمة ليس فقط من قبل من تم الانقلاب عليه، بل وأيضاً لجعله في مواجهة تاريخية للكل، وإخراجه عن وطنيته والثأر عليه من كل أعدائه السابقين والحاليين في

مقصد لايخفى أهدافه في القضاء على دوره في تبني المشروع الوطني الديمقراطي وربط الوحدة بخيار الديمقراطية بحيث لايمكن الفصل بين الاثنين.

ثالثاً: ان ماجاء في المقال "الجنوب وشرعية التغيرات التي حدثت لأوضاعه" لايحتاج إليها الحراك السياسي السلمي الجنوبي، فهو واضح في أهدافه، وأن محاضرة د.ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وأهدافها بينة ولاتحتاج إلى التفسيرات وهي تكثيف لمطالب الجنوب في إيجاد شراكة وطنية عادلة وإقامة دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية، وهو ما أشار إليه الأمين العام حيث أوضح: "كان الحراك السياسي في الجنوب قد توافرت له عوامل وشروط الظهور والبدء على نحو مكنه من أن يتصدر الحراك السياسي والجماهيري على صعيد البلاد، من حيث المبادرة وقوة الحشد وتماسك الروابط الداخلية وانتظامه في سياق سياسي متصل بظروف المعاناة الذاتية لمنتسبيه ، وماشهده هذا الجزء من الوطن من ظروف منذ حرب ١٩٩٤م، جعلت المشهد السياسي والاجتماعي فيه يبدو كأنه غرفة عمليات طوارئ، حتى استطاع الحراك أن يعيد بناء المشهد على النحو الذي جعله أكثر تعبيراً من الناحية السياسية والمعرفية عن حاجة الجنوب إلى احتشاد سياسي (وليس عصبوياً) يمكن من إعادة الاعتبار لمكانته في المعادلة الوطنية كطرف أساسي في الوحدة، وهي المكانة التي خربها إحلال القوة محل الديمقراطية والسلام".

ويمكن أن تشكل مادة هذه المحاضرة القيمة موضوعاً حوارياً لكافة مكونات الطيف السياسي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية، وكل من يهمه مستقبل اليمن وتطوره اللاحق لمناقشة سبل الخروج من هذه الأزمة الوطنية، ومن هذا النفق المظلم والمأزق السياسي الذي تزداد تداعياته بأقل مايمكن من الخسائر، وللخروج بعدد من المعالجات الوطنية للقضايا الشائكة والمهمة وفي مقدمتها قضية الجنوب وحرب صعدة وغيرها من المسائل المتعلقة بتطوير النظام السياسي وإعادة ترتيبه، بإيجاد توازنات جديدة في نطاق أسسه السياسية والدستورية والقانونية ونظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات، وضمنها الحريات ومسألة الانتخابات بوصفها أحد مرتكزات وضمانات التبادل السلمي للسلطة.

وتأتي رسالة اللقاء المشترك الموجهة إلى الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٨م في هذا السياق حيث تدعو لحوار وطني شامل .. فهل ستلاقي هذه الدعوة الاستحسان والقبول؟، هذا ماستبينه الأيام القادمة.

الثوري : ٣ يوليو ٢٠٠٨م، العدد (٢٠١٣)

أحزاب اللقاء المشترك وهيئات الحراك الجنوبي والتشاور الوطني العام

في موضوعي المنشور بصحيفة "الثوري" العدد (٢٠٠٩) الموافق ١/ ٥/ ٢٠٠٧م، بعنوان (القضية الجنوبية نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية) ، أوضحت أهم المتطلبات ان كان للنهوض بالحراك السلمي الجنوبي أو ازدياد وتعاظم دور الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب اللقاء المشترك في التعاطي مع هذه القضية المحورية الوطنية المهمة، وبينت الأحداث المتلاحقة الأهمية الوطنية الكبرى للقضية الجنوبية بوصفها أساساً للإصلاح السياسي العام الذي لا يمكن التغاضي عنه أو القفز عليه مقارنة بالمطالب الأخرى.

دعونا نرصد دور الأطراف السياسية و تعاملها في الواقع مع هذه المطالب، إن كان التعامل مع القضية الجنوبية أو الانتخابات النيابية او سير تطور الحراك الجنوبي ومدى وحدته ورؤيته السياسية.

دور أحزاب اللقاء المشترك ونظرتها للأزمة الوطنية وحلها:

من الواضح أن الانسداد السياسي أصبح اليوم علامة واضحة في إطار تعامل النظام الحاكم وحزبه المؤتمر الشعبي العام مع المستجدات السياسية الوطنية الملحة، وأهمها الحوار الوطني العام للاتفاق على برنامج للإصلاح السياسي الوطني الشامل،

وفي مقدمته القضية الجنوبية بوصفها مفتاحاً للقضايا الوطنية الأخرى ومنها حروب صعدة، و الإصلاحات الدستورية ونظام الحكم والشراكة الوطنية، وأسس ايجاد نظام انتخابي فاعل، وغيرها من قضايا الحوار التي تم الاتفاق عليها سابقا بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧م بعنوان (وثيقة قضايا وضوابط الحوار) وتوصيات بعثة الاتحاد الاوروبي التي تم التوقيع عليها مع الحزب الحاكم في تاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٦م. وبدلا من الاستماع لصوت العقل والأخذ برأي الحكماء والمستشارين ومن أبرزهم الأستاذ محمد سالم باسندوة، والتي أكدت الأهمية للحوار الوطني لحل إشكالات أزمة الوحدة والديمقراطية، نجد أن النظام لازال سائراً في غيه ومتابعاً للتدابير المنفردة لحل عدد من القضايا ، إن كان قضية حروب صعدة التي لازالت نذرها في الأفق، أو السير في عملية الانتخابات النيابية، ضاربا عرض الحائط بكل الاتفاقات وأحكام الدستور والقانون، ومحاولاً بكل جهده فصل العملية الانتخابية عن المطالب التي أصبحت واضحة لتوفير مناخ وانفراج سياسي وطني، وبخاصة تجاه المعضلات الأساسية التي تواجه النظام وأهمها الاعتراف بالقضية الجنوبية قضيةً وطنيةً يتطلب وضع الحلول الناجحة لها بالتوافق الوطني. ولقد أصبح بروز الحراك الجنوبي السلمي والقضية الجنوبية أحد أهم مرادفات استعادة الوحدة السلمية ومشروعها الديمقراطي الذي تم الانقضاض عليه إثر حرب صيف عام ١٩٩٤م وانتصار ٧يوليو المزعوم وتداعياتهما، وبكلمات ذات مدلول وإحساس بالمسؤولية وفي موضوعية المنشور في صحيفة "الثوري"

العدد (٢٠٢١) الموافق ٢٨/٨/٢٠٠٨م بعنوان "صراع الإرادات على عتبة الانتخابات النيابية المقبلة، بين مطالب النزاهة وإرادة التغيير" أشار د.محمد صالح القباطي إلى دور أحزاب اللقاء المشترك وأهمية امتلاكها موقفاً سياسياً تجاه الانتخابات (إن أخفق هذه المرة في الاضطلاع بهذه المهمة التاريخية بنجاح بعد كل ما حدث حتى الآن، فإنه سيرهن حاضره ومستقبله ومستقبل الحياة الديمقراطية في البلاد للمجهول، وسيكسب المستقبل إن أصاب في اختيار الموقف المناسب لما يخدم العملية الانتخابية والمشروع الوطني الديمقراطي للمشترك). وفي اتجاه آخر ومتصل بالمهام الراهنة أمام أحزاب اللقاء المشترك أوضح المحامي محمد ناجي علاو في مقابلة مع صحيفة "الناس" العدد (٤١٢) الموافق ١/٩/٢٠٠٨م (أن البلد بحاجة إلى مشروع إنقاذي عنوانه القضية اليمنية وفي جوهرة القضية الجنوبية، وأعني مشروعاً سياسياً وليس قضية المطالب والحقوق لأن هذه عناوين ظاهرة لمشكلة قائمة).

إن ما حدث في ١٨أغسطس ٢٠٠٨م من إقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات السابق من جديد وإعادة تعيين اللجنة الانتخابية نفسها شكلٌ انقلابيٌ واضحٌ حول شروط إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وبمشاركة كافة الأطراف وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك، التي أصبحت تمثل رقماً أساسياً في العملية السياسية لايمكن إغفالها، وبدونها تصبح العملية الانتخابية مسلوقة أو مغتصبة ولاشرعية لها . وعلى ضوء هذا الواقع والمستجدات جاءت جملة المطالب الجديدة

لأحزاب اللقاء المشترك، وأهمها مسألة إلغاء كل التدابير التي تم اتخاذها من جانب واحد المتعلقة بالعملية الانتخابية، والمطالبة باعتماد القائمة النسبية وغيرها من الاتفاقات التي تنصل منها النظام وحزبه المؤتمر الشعبي العام، وهكذا أتت الإجراءات المتصلة بذلك في عملية المقاطعة لعملية القيد والتسجيل وخروج أحزاب اللقاء المشترك إلى الشارع في كافة محافظات الجمهورية وآخرها في أمانة العاصمة صنعاء يوم الخميس ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨م، لتصل إلى ذروة رفضها لهذا الانقلاب على مضمون جوهر إجراء انتخابات يتفق على شروط إنجاحها وبمشاركة الجميع .

من الأهمية وفي سياق تناول العملية الانتخابية الإشارة إلى أن الأزمة السياسية أصبحت في حاجة ماسة إلى بلورة موقف وطني شامل إنقاذي منها، وهذا ماتسعى إليه أحزاب اللقاء المشترك من خلال عقد اللقاءات التشاورية بالمحافظات والتي تتطلب السرعة في استكمالها وصولاً إلى المؤتمر الوطني التشاوري.

وقد ارتفعت العديد من الأصوات داخل هذه الأحزاب تؤكد أن العملية الانتخابية لاتشكل الأولوية في إطار حلحلة وحل إشكاليات المشهد السياسي الذي يزداد كل يوم تعقيداً، وأنه من الضروري تقديم رؤى سياسية ثاقبة ومسؤولة بعدد من المخارج والمقترحات للقضايا الشائكة لتطور النظام السياسي في الجمهورية اليمنية، وفي مقدمة القضايا القضية الجنوبية بكل مقوماتها، حيث إن البلد أصبحت بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد ينظم العلاقات بين أطراف مكوناته

لدولة جديدة توافقية للجميع لا يتحكم في مفاصلها فردٌ أو مجموعة من ذوي المصالح الضيقة ويكون مالكها فعلاً الشعب ومصدر سلطتها، وتعيد الاعتبار لثورتي ٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر وقيمهما التي أصبحت في نظر الكثيرين اليوم في مهب الريح، فالمسؤولية كبيرة وتاريخية أمام أحزاب اللقاء المشترك في الظروف الاستثنائية الحالية فهل تنجح في رسم آفاق جديدة ومخارج يلتف حولها الناس أو ستغلب مصالحها الحزبية أو الشخصية أو إعطاء النظام مرة أخرى فرصة جديدة من خلال المشاركة في انتخابات أصبحت واضحة الأهداف ولاتشكل أساساً لوضع حلول للقضايا الشائكة أو مخرج لمشاكل البلاد والعباد.

الحراك السياسي السلمي الجنوبي وأهمية بلورة رؤيته السياسية ووحدته:

أشرت في موضوعي المشار إليه آنفاً بصحيفة "الثوري" إلى أهم المسائل المتعلقة بالحراك السلمي الجنوبي، وفي مقدمتها توحيد الرؤية تجاه أهداف القضية الجنوبية وطابعها الوطني، وأهمية إيجاد الأشكال التنظيمية القيادية الموحدة لحلها والرفض القاطع للانحراف بمسار الحراك الجنوبي عن مساره السلمي، وحمايته من الاختراق أو تعطيله في متاهات المصالح والمنافع الضيقة الآنية والشخصية، كما أوضحت أيضاً أهمية (التلاحم الوطني والابتعاد عن السياسيات الإقصائية أو التخندق والتخوين وإقصاء الآخرين من شركاء العمل السياسي ورفض أي شكل من أشكال المعاداة الوطنية وإيجاد أنواع من التآزر والتضامن الوطني).

كيف سار الحراك الجنوبي؟ وهل استطاع تمثل هذه الأهداف على الواقع؟ لقد أصبح من العلامات المضيئة في المشهد السياسي الوطني وجود الحراك السياسي السلمي الجنوبي وبروز القضية الجنوبية قضيةً وطنيةً مسألة حلها يهم كافة الوطنيين اليمنيين، وحيث إن دور الحراك السلمي الجنوبي خلال العامين المنصرمين شكل الأساس للنهوض السياسي الشامل على مستوى الوطن، ووضع في مقدمة الأجندة له ما آلت إليه الأوضاع في الجنوب، وبالتالي إلى المطالب المشروعة في استعادة شراكته ورفع كافة المظالم الذي لحقت به إثر حرب صيف ١٩٩٤م، وهذا أسهم بدوره في التأثير ورفع من فعالية أحزاب اللقاء المشترك في تعاطيها مع الأوضاع الجديدة وتطوير مواقفها، بحيث أصبحت القضية الجنوبية تحتل الاهتمام الأكبر في المطالب الموجهة للنظام للاعتراف بها والحوار حولها، والأساس لأي إصلاح سياسي في إطار الوحدة والديمقراطية، مما يتطلب من أحزاب اللقاء المشترك تطوير دورها وفعاليتها بالتناسق مع الحراك السياسي السلمي الجنوبي وبخاصة تبني اللقاء المشترك لورقة خاصة أو برنامج جديد حول القضية الجنوبية الوطنية يكون إضافة وتطويراً لما جاء في برنامجه ومستنداً على الوقائع الجديدة والملموسة، وأن يكون أي حوار مع النظام أساسه وفي مقدمته هذه القضية .

وحيث إن الحراك السياسي السلمي الجنوبي في ضمن مكوناته المشاركة الفاعلة لعدد من القيادات وأعضاء هذه الأحزاب، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون لها دور أساس في بلورة الرؤية السياسية الشاملة والموحدة للقضية الجنوبية بوضوح،

وإيجاد قيادة فاعلة وموحدة وآليات للعمل وصولاً نحو إيجاد صيغة تنظيمية توحد أشكال العمل للحراك الجنوبي وتضمن استقلالية معينة لمكوناته ودوره.

ورغم استمرار الزخم للحراك السياسي السلمي الجنوبي والدور الذي اضطلع به في إجبار السلطة في إقامة الاحتفالات المغيبة سابقاً، وبخاصة ذكرى ثورة ١٤اكتوبر والاستقلال الوطني، وتكريس الإمكانيات المادية لإنجاحها في اتجاه مضاد للاحتفالات والمهرجانات الجماهيرية المنظمة من قبل هيئات الحراك السلمي الجنوبي، والتي غالباً مايتم مواجهتها بالعنف وكافة أعمال التعبئة السياسية المضادة، إلا أن الفعاليات أدت دورها في كسر حاجز الخوف على مستوى الوطن بأكمله، ومن الأهمية الإشارة إلى أن الحراك السياسي السلمي الجنوبي لكي يستطيع ازدياد تأثيره ومكانته يتوجب عليه سد الثغرات الموجودة ورفض جّره إلى متاهات الصراعات الماضية التي من خلالها يتم تفكيكه وسهولة القضاء على أهدافه، وفي مقدمة ذلك إيجاد قيادة واعية ومقتدرة سياسياً تقود أعماله بحكمة وتروّ وعقل، كما أن أمام قيادات الحراك الكفّ عن كيل الاتهامات أو الانتقاص من دور ومكانة الحزب الاشتراكي اليمني والدور السياسي والأخلاقي الذي اطلع به ويضطلع به حالياً تجاه القضية الوطنية عامة وفي مقدمتها القضية الجنوبية، حيث لايمكن الفصل بين القضية الجنوبية ودوره وإن كان في إطار تحقيق الوحدة أو لاستعادة دور الجنوب فيها في النطاق الوطني والإقليمي والدولي، وكذا دور أحزاب اللقاء المشترك التي تضطلع بدور متنامي في هذا السياق. وفي الأخير فإن الحراك السلمي

الجنوبي وهو ينشد استعادة مكانة الجنوب لايمكن إلا أن يكون نضاله مترابطاً مع القضايا الوطنية الأخرى في اتجاه يأخذ في الحسبان التمييز بين النظام الحاكم ومصالح الشعب، والسعي لإيجاد أشكال من التآزر والترابط الوطني لتعرية النظام وبإظهاره بأنه أساس الانفصال وأنَّ اختفاءه برداء الوحدة أصبح بيناً ومكشوفاً، ولاخيار أمامه إلا القبول بالمطالب المشروعة لاستعادة مكانة الجنوب بوصفه شريكاً في إقامة دولة الوحدة، في إطار نظام سياسي جديد يتوافق عليه ويحظى بالدعم والتأييد الوطني والإقليمي والدولي، فقضية الجنوب ستظل حية متقدة ولها من الأسس التي تستند عليها مايستلزم التمسك بها وجعلها في مقدمة قضايا الحوار والتشاور الوطني الشامل، والذي تتطلب مسألة إنجاحه الإعداد الكامل له من كل جوانبه والحرص على المساهمة في أعماله من قبل هيئات الحراك السلمي الجنوبي لتوضح رؤيتها المتعلقة بالقضية الجنوبية قضيةً وطنيةً عادلةً، حيث إن ذلك سيكون عاملاً في إنجاح أعماله وتوحيد الجهود السياسية في الضغط على النظام للاعتراف بالقضية الجنوبية والحوار حولها وفقاً لمتطلباتها المشار إليها في سياق موضوعنا، ومن الأهمية بمكان التمييز بين اقتراح الحلول للقضية الجنوبية بوصفها قضيةً سياسيةً وطنية بامتياز عن القضايا السياسية الأخرى المرتبطة إن كان بالانتخابات أو إصلاح المنظومة السياسية، مع اعترافنا بوجود تداخل في المنطلقات الأساسية للحل إلى معالجات وحلول عادلة ومرضية لكافة أطرافها.

وإن مؤتمر التشاور الوطني مع أهميته فإنه يختلف في المضمون عن مطالب الحوار الوطني الشامل الذي تكون السلطة وحزبها الحاكم طرفاً فيه مما يحقق الإلزامية لكل الأطراف المشاركة، ولذلك فإن انعقاده سيشكل الأساس لوضع برنامج انقاذي لمطالب القوى السياسية والاجتماعية، ويرسم من خلالها التحرك السياسي الشامل، وفي الخلاصة هل يكون عقد مؤتمر التشاور الوطني عاملاً جديداً لرفع دور المعارضة وإيجاد كتلة اجتماعية واسعة مؤيدة للإصلاح السياسي والوطني الشامل وللوقوف بجديه أمام الأخطار المحدقة بالوطن؟ هذا ما يأمله كل محب لوطنه وتقدمه، يتطلب الأمر في الأخير صدقاً في التعاطي وتعاملاً يأخذ بالاهتمام الأوضاع الوطنية الداخلية المتأزمة، وإيجاد تناسب وموازين قوى جديدة وفاعلة من أجل التغيير!

هل لنا أن نتفاءل خيراً؟! هذا ما ستجيب عنه مسارات التطورات القادمة.

الثوري : ١٩فبراير ٢٠٠٩م، العدد (٢٠٤١)

الانتخابات وأوضاع المحافظات (صعوبات وتعقيدات)

محافظة حضرموت (نموذجاً)

يحتد الجدل حالياً حول إجراء الانتخابات النيابية في ٢٧إبريل ٢٠٠٩م، وتدل المؤشرات في ظل تنافر الآراء بين النظام الحاكم وحزبه المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك (حول إجرائها)، على وجود مأزق سياسي يرتبط جانب كبير منه إلى تعميق أزمة سياسية يتطلب حلها حواراً سياسياً مسؤولاً، يفضي إلى مناقشة كل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها، والاتفاق على برنامج عملي في اتجاه حلها، هذا في حال خلصت النوايا وانطلقت من مبدأ أن الحوار السياسي وحده السبيل السليم أولاً للاتفاق حول وجود أزمة سياسية، ومن ثم الشروع في الاتفاق على حلها، دون ذلك فإن استمرار الوضع على ماهو عليه ينذر بأحداث ووقائع لايحمد عقباها، واستمرار استعصاء الحل لها وطنياً يفسح المجال للتدخلات الخارجية التي ممكن أن تفرض أجندتها ومصالحها على الجميع .

وتشكل الانتخابات أحد أشكال وتجليات ممارسة الحقوق الواردة في الدستور، وتهدف في الأخير إلى تحقيق على الواقع بالطريق الديمقراطي التبادل السلمي للسلطة، بحيث يتم إفساح المجال للمواطنين وبكل شفافية ووفقاً لأسس ينظمها القانون انتخاب ممثليهم إلى هيئات سلطة الدولة المختلفة (مجلس النواب، والمجالس المحلية بالمحافظات والمديريات، ورئاسة الجمهورية). وأثبتت التجربة

في بلادنا أن مسألة الانتخابات وإجراءها تتسم بالشكلية وتستخدم ديكوراً للديمقراطية وليست محتوى ومضموناً للتغيير والتبادل الحقيقي للسلطة، مما يتطلب العمل بكل جدية للاستفادة من تجارب الانتخابات السابقة لإيجاد أسس جديدة ضامنة لإجراء انتخابات نيابية أو محلية أو رئاسية شفافة ونزيهة، ويتم البناء عليها في تطوير النظام الديمقراطي باعتبار أن الانتخابات أحد أشكال تجليها وتعبير مكثف عن مدى تطوره بالتناسب مع متطلبات العصر.

في موضوعه المنشور بصحيفة "الأيام" بتاريخ ٢٩مايو٢٠٠٨م بعنوان "انتخابات المحافظين" أشار د.عبدالرحمن المفلحي أستاذ إدارة الأعمال المشارك بجامعة عدن إلى ذلك وهو على حق، بقوله: (الحقيقة أنني كنت على قناعة قبل بدء انتخابات المحافظين أن مايجري التحضير له ليس سوى مسرحية ركيكة الإخراج ذات بعدين: الأول ظاهري قصير المدى يخاطب الخارج ولكن بشكل مقيت، والثاني وهو الأهم البعد الجوهري الذي يستهدف مايتبع هذه "الانتخابات" من "انتخابات" ٢٠٠٩م و٢٠١٣م).

مضى على إجراء الانتخابات للمجالس المحلية بالمحافظات والمديريات التي جرت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في ٢٠سبتمبر٢٠٠٦م أكثر من عامين، وبعدها في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٨م وباتجاه مخالف لتفعيل تطبيق الدستور والقانون تم انتخاب المحافظين من قبل الهيئات المحلية المنتخبة بالمحافظة والمديريات، وليس من قبل الناخبين وهو الأجدر بالاهتمام كأساس الانتخابات المباشرة للهيئات

والمجالس الأعلى "النواب ،الرئاسة". ولاتؤسس الانتخابات للمجالس المحلية بشكلها الحالي أو انتخابات المحافظين التي تمت بعدها لإيجاد نظام للحكم المحلي الواسع الصلاحيات أو تحقيق لواقع جديد من تنظيم المشاركة الشعبية في عملية انتخابات المسؤولين من الناخب مباشرة، والمتابع الأمين لأعمالها والمتحمس لتطوير دورها يجد أن هذه المجالس لاتتسم بالفعالية ومقيدة أكثر بالمركزية في نطاق نشاطها ومبادراتها، بل أصبح من اللافت بأن لا المسؤولون التنفيذيون قادرون على الاضطلاع بمهامهم إن كان المحافظون أو المدراء العامون لتطبيق وإنفاذ القانون وهيبة الدولة، ولا المجالس المحلية أيضاً لديها القدرة والفعالية على تنظيم إشرافها ورقابتها على عمل السلطات المحلية والاضطلاع بدور مسؤول تجاه المواطنين التي أعطت أصواتها لهم، مما له الأثر على تعثر الجهود والبناء وبعثرتها في ظل هذا التشتت والازدواجية وعدم تحديد الصلاحيات والمهام بشكل واضح، مما أدى بالنتيجة إلى إيجاد هيئات منتخبة شكلية لنظام ديمقراطي غير فاعل وهش، وأصبحت هذه المجالس والهيئات في حالة يرثى لها لعدم قدرتها على حل المشاكل الموجودة في إطار المحافظة أو المديرية، بل وصل التفكير لدى العديد من أعضائها بأن الاستقالة منها أفضل من استمرار التواجد الصوري فيها.

لنترك هذا الموضوع والذي يتطلب استيفاؤه قانونياً استناداً على الدستور والقانون للسلطة المحلية، حيث يوجد الكثير مما يتطلب تسليط الأضواء القانونية عليه في مجال الصلاحيات والمهام وتعقيدات العمل بالتناسق بين المهام المحلية

والقيود المركزية.. ونلفت النظر إلى واحدة منها أصبحت بينة تمثلت في القرار المتخذ بمد فترة عمل هذه المجالس لفترة أربع سنوات، بوصفه أحد أشكال تجلي عدم ثبات السياسات والتحايل على القانون والدستور، وفقاً للمصالح والأهواء السياسية.

دعونا نتطرق إلى التعقيدات بتأثير عدم فعالية تنفيذ القانون والآلية السليمة لعمل هيئات السلطة المحلية، والوضع الناشئ بالمحافظات الجنوبية وهذا لايعني عدم وجود مشكلات بالمحافظات الأخرى الشمالية إثر الانتخابات الشكلية ذات اللون الواحد للمحافظين، حيث أدت ظروف الحاجة لمواجهة الحراك السياسي السلمي الجنوبي إجراء مثل هذا التغيير الباهت، والذي أهدافه لاتخفى على أحد باستبدال المحافظين السابقين بمحافظين جنوبيين من أبنائها، ليكونوا في واجهة الأحداث في الوضع الناشئ بهذه المحافظات ستكون في واجهة أعمالهم هذا من جانب، وفي اتجاه آخر فإن التعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ستلقي بظلالها على قدرتهم في متابعة الاحتياجات التنموية لهذه المحافظات، كل هذه المتطلبات لن يكون سهلاً حلها مع المركز مقارنة بالأوضاع السابقة، وماتمتع به المحافظون السابقون من قدرة الفعل والإمكانيات والعلاقة بالمركز حيث تلعب موازين القوى والعلاقات الأسرية والقبلية بالمؤسسة السياسية والعسكرية للنظام دورها في هذا الاتجاه.

محافظة حضرموت صعوبات وتعقيدات ومهام ماثلة:

لندع الحديث حول المشكلات المتعلقة بأوضاع المحافظات (عدن، لحج، ابين) والتي بيّنها بوضوح تقرير اللجنة الوزارية برئاسة د.صالح علي باصرة، وهو أول تقرير رسمي حكومي يقر خلاله بالاختلالات والتشوهات التي لحقت بالمحافظات الجنوبية إثر حرب ١٩٩٤م، ويتم الحديث فيه علانية عن المعالجات المطلوبة وحيث إن عمل اللجنة الوزارية لم يشمل النزول وتفقد أوضاع محافظة حضرموت فقد ارتأينا استكشاف بعض الصعوبات والتعقيدات التي تتطلب المعالجة، والتي ستكون في واجهة مايواجه المحافظ الجديد الأخ/ سالم أحمد الخنبشي والسلطة المحلية في عناوين أساسية منها:

- تطوير دور وفعالية المجلس المحلي بالمحافظة والمديريات وبخاصة تجاة الظواهر التي تهدد السلم والأمان الاجتماعي، ومنها انتشار ظاهرة تعاطي القات والتهريب بكافة أشكاله في ظل ارتفاع المؤشرات الرسمية بالمحافظة بذلك، وحل قضايا الأراضي السكنية والزراعية وبخاصة في ظل ركود التعامل مع هذا الملف وربطه باستمرار بالتوجهات المركزية وسلب دور السلطة المحلية، والسرعة في البث في الملف المعلق بقضية المنتفعين والملاك الذي طال انتظار حله في ظل الوعود المستمرة والتي ارتبطت بالعمليات الانتخابية، وإعطاء العناية بالثروة السمكية وحماية الشواطئ من العبث والقرصنة.

- وفي ملمح لايغيب فهمه على المواطنين بالمحافظة بينت كارثة أضرار الأمطار والسيول صحة ماتم إيراده آنفاً حول سلب دور المجلس المحلي والسلطة بالمحافظة في القيام بدورها، وأناطت ذلك بلجنة وزارية أُبْهِتَ بها دور المحافظ والمسؤولين المحليين، وأدت إلى وجود ازدواجية في التعاطي ولازالت آثار ذلك بينة على الأوضاع السكنية والعامة وبخاصة بمدينة المكلا عاصمة المحافظة، من خلال استمرار وازدياد المعاناة من الصرف الصحي (المجاري) والطرقات وتراكم القمامة والنظافة العامة، حيث وضع النظافة حالياً ازداد سوءاً عن كافة الفترات السابقة.
- توفير الخدمات العامة للمواطنين بالمحافظة وأهمها في مجال الكهرباء والمياة، وتحسين الأوضاع الصحية عموماً والاهتمام بتحسين عمل مستشفى ابن سيناء المركزي وتوفير الأجهزة الطبية المتطورة له ومتابعة التوجيهات السابقة للأخ/ رئيس الجمهورية بدعمه بمليار ريال، ويتطلب الأمر تشكيل لجنة لتقويم الأداء وتحسين الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة، والنظر في جدوى مساهمة المواطنين في عملية الدعم الشعبي..
- إن مدينة المكلا عاصمة المحافظة في حاجة إلى سرعة استعادة البنية التحتية: الطرقات و الجسور والاهتمام بالمطارات والموانئ، والعناية بالمظهر الحضاري من حيث تنظيم البناء وردم الساحات وعدم السماح بإنشاء الأسواق العشوائية في شكل مخيمات ورفع أسواق القات وتنظيم تعاطيه.

- وفي الجانب التربوي فأوضاع المدارس والتعليم يرثى لها أيضاً حيث الحاجة إلى ترميم ماهو موجود منها وبناء مدارس جديدة، ونقترح الاستفادة من المجمعات إن كان في إدارة التربية والتعليم م/ حضرموت السابقة، أو المجمع الحكومي في حالة إخلائه لهذا الغرض، كما أن الجامعة بوصفها أحد مكونات التعليم العالي تتطلب المتابعة والدعم لها وتحسين الأداء ورفع دورها في المجتمع وتوفير الإمكانيات المساعدة لربطها بالمجتمع والاستفادة من كادرها وتحسين ظروف العاملين بها..
- ولننظر إلى المشهد الثقافي بالمحافظة حيث اختفت عددٌ من المؤسسات الثقافية كالسينما والمسرح والفنون التشكيلية، وتعطيل دور المؤسسات الثقافية في رعاية الإبداعات وزيادة مساهمة المحافظة في النشاطات على مستوى الجمهورية والخارج، ورغم إنشاء مركز بلفقيه الثقافي كمبنى إلا أن دوره ونشاطه غير ملحوظ، وهكذا بالنسبة لأوضاع المكتبات العامة حيث تفتقر المكلا العاصمة إلى مكتبة وطنية حديثة وملاعب رياضية تليق بمكانتها ودورها الثقافي العام في فترات تاريخية سابقة. والقصر السلطاني الذي هو أحد المعالم الأثرية أصبح مهملاً ولم يتم تحويله إلى متحف وطني، ممايجعلنا نناشد الجهات المختصة المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها اليونسكو سرعة التعاطي مع ذلك.

- وفي الجانب الإداري وحقوق المواطنين بمحافظة حضرموت التي يتسم وضعها الجغرافي وموقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بأهمية كبيرة فإن السلطة المحلية يتطلب أن تعمل مع المركز لإيجاد تواجد متناسب لأبناء المحافظة إن كان في تحمل المسؤوليات الرئيسية ومنها المؤسسات الأمنية والإدارية والقضائية والخارجية في إطار المحافظة أو المركز بدلاً من الوضع الموجود حالياً، وزيادة التوظيفات للخريجين من أبناء المحافظة وليس من خارجها.

- الحفاظ على الطابع المدني وتحصين المحافظة من المظاهر المخلة بالأمن والأمان، وعدم السماح بحمل السلاح بالمدن لأي كان ممايعكر صفو الحياة العادية للمواطنين، ورفض كل الظواهر الجديدة إن كان استهداف السياح أو التفجيرات والأعمال الإرهابية والبحث في أسباب وجودها، وكذا أعمال الخطف التي تطال المواطنين من جهات من خارج المحافظة ومنها أخيراً اختطاف الشاب فاروق عبدالخالق بن حطبين والتي لاقت استنكار مواطني المحافظة وحاضرتها المكلا، وخروجهم في اعتصامات منددة بذلك أدت إلى الإسراع بفك اختطافه، مما جعل هذه القضية قضية رأي عام يتطلب المحاسبة حولها قضائياً لتكون عبرة وإثباتاً للقانون على كل من يمس بكرامة المواطنين ويستهزئ بالنظام والقانون وهيبة الدولة ومسؤوليتها على مواطنيها.

- النظر في التقسيم الإداري ومعالجة الاختلالات الموجودة والمضرة بالنسيج الاجتماعي، والوقوف أمام تقسيم إداري سليم بالاستناد على خارطة جديدة لتوازن المصالح والحاجات ووحدة كيان محافظة حضرموت، والعمل على دعم وتأسيس منظمات المجتمع المدني التي تشكل سياجاً للحفاظ على وحدة المحافظة والدفاع عن المصالح الحيوية لساكنيها في الأمن والاستقرار، وحصولها على المساهمة للدولة في تنميتها بالتناسب مع ماتقدمه من إمكانيات في مجال الثروة النفطية والسمكية والزراعية والاستثمار والاقتصاد عموماً.

هذه بعض المطالب الحيوية التي نضعها أمام المحافظ، وهي لاتستوفي مطالب أخرى يمكن أن تسهم بها جهات عديدة ذات علاقة واهتمام بتطوير أوضاع المحافظة... والسؤال: هل يستطيع المحافظ واستناداً إلى الظروف التي تم الإشارة إليها سابقاً والمهمات والصعوبات الواضحة في وجود تراكم في المشكلات وتداخل الصلاحيات بين المركز والمحافظة وقوة الضغط الخفي، أن يتمكن من إدارة دفة الأمور بهذه المحافظة المترامية الأطراف أو أن الموضوع لايتجاوز في نظر الجهات المسؤولة المركزية تجريب المجرب وإعادة الأمور بعدها إلى نصابها إثر بروز العجز في القيادة والإدارة؟ هذا ماستوضحه لنا الأيام القادمة في ظل مانلمسه من تعقيدات في الأداء وتعثر في العمل للمهمات التي أوضحتاها عناوين أولية لمطالب أساسية للنهوض بأوضاع محافظة حضرموت، والحكم أولاً وأخيراً لنبض الشارع فهو المقياس والمقيم للأعمال.

الثوري : ٢١فبراير٢٠٠٩م، العدد (٢٠٤٢)

القسم الرابع

اليمن

في عنق الزجاجة

الجنوب: آمال وتطلعات

توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل

كثر الحديث، وتناولت وسائل الإعلام المختلفة مسألة عقد لقاء جنوبي – جنوبي، أو مؤتمر جنوبي يتم من خلاله إيجاد موقف سياسي موحد داعم لنضال الشعب الجنوبي المكافح في سبيل الحرية والاستقلال واستعادة دولته، والاتفاق على قيادة موحدة تعمل على التسريع لتحقيق هذا الهدف، وتتحرك إقليميا وعربيا ودوليا. لقد طال أمد تحقيق مثل هذا الانسجام والتناغم بين تطلعات الداخل وتحركات الخارج لتلبية وإيجاد الشروط الموضوعية والذاتية، وللاستفادة من كل التحركات والقرارات الدولية والمناخ الملائم لطرح قضية الجنوب بوصفها قضية شعب ودولة وهوية على كافة المحافل الدولية، حيث إن الصمت الذي كان محدقا بقضية الجنوب لفترة من الزمن منذ انطلاق ثورته وحراكه السلمي في ٧/ ٧/ ٢٠٠٧م قد أخذ يتلاشى بفعل نضال الشعب في الميدان وتقديمه المثل على سلمية نضاله وصحة مطالبه، والتضحيات الجسام التي اجترحها في مقاومته كافة أشكال البطش والعدوان وبخاصة بعد الحرب الظالمة التي شنت عليه صيف عام ١٩٩٤م واستباحة الجنوب شريك وحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م، وجعله فيداً وغنيمة لقوى التسلط والعنجهية في نظام الجمهورية العربية اليمنية.

لقد كانت ثورة الجنوب التحررية السلمية ثورة بيضاء، هي ثورة الربيع الأولى في الوطن العربي، وكان لها الأثر الفاعل في استنهاض القوى السياسية والشبابية لانطلاق ثورتها في ١١ فبراير ٢٠١١م ضد النظام الأسري القبلي العسكري، ومن أجل التغيير، وجاءت المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي لترسم خارطة طريق جديدة للتعامل مع الوضع في اليمن، وبدأت مرحلة جديدة تتطلب أدوات جديدة لحلحلة وخلخلة نظام الاستبداد وإيجاد نظام جديد.

وضعت المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي اليمن تحت دائرة الضوء والمراقبة للمجتمع الدولي، وحركت القضايا المسكوت عنها والتي كانت بعيدة عن التداول منذ قراراته الشهيرة ٩٢٤-٩٣١ في صيف عام ١٩٩٤م، وبخاصة تجاه قضية الجنوب التي بدأت تلاقي الاهتمام في تداولات جلسات مجلس الأمن الدولي، ولعب المبعوث الدولي للأمين العام للأمم المتحدة أ. جمال بن عمر إلى اليمن دورا طيبا يشكر عليه في إبرازها بوضوح، وبخاصة في اجتماع مجلس الأمن الأخير المنعقد في ٤ إبريل ٢٠١٣م .

لقد أوصل شعب الجنوب رسالته من خلال صوت وهدير المليونيات، كما أن اللقاءات مع القيادات بالداخل والخارج هي الأخرى فعلت فعلها في السياق الجديد الذي أخذت تحظى به تطلعات الجنوب في الاهتمام الإقليمي والعربي والدولي. ... لقد حان الأوان لقطف ثمار هذا الواقع وللاقتناع لكل ذي بصيرة بأن ما يعتمل يسير في صالح عدالة قضية الجنوب، ولكن يبقى السؤال:ما العمل

لتقريب قطف ثمار هذا العمل الكبير؟ والإجابة متى ماتم توحيد الصفوف وإيجاد قيادة موحدة وتنظيم الجهد بالداخل والخارج. وهذا لن يتم إلا من خلال :

أولاً: رص صفوف الجبهة الداخلية وتوحيدها في إطار سياسي جامع وبرنامج مرحلي و استراتيجي.

ثانياً: الاتفاق على إطار تنظيمي وقيادة موحدة للداخل والخارج تكون لديها القدرة على الحركة والتأثير وتحظى بالتوافق أو الإجماع الوطني.

ومن وجهة نظري فان تصاعد وتيرة العمل من أجل عقد لقاء جنوبي أو مؤتمر يكتسب أهميته الفائقة اليوم قبل الغد، ومن المهم أن يتم التحضير لانعقاده وإنجاحه من قبل لجنة تحضيرية تساهم فيها كل مكونات الطيف السياسي والفكري والجماهيري المؤيدة لخيارات الشعب الواضحة، إلى جانب كفاءات سياسية و أكاديمية و دبلوماسية... ومثل هذا الجهد بدأ يتبلور في الجهود التي يبذلها تيار مثقفون من اجل جنوب جديد. وتتوافر لإنجاح هذا المؤتمر أو اللقاء الجنوبي عددٌ من المفردات التي يوجد شبه إجماع حولها، منها الرؤية التي تم وضعها أثناء اللقاء للقيادات الجنوبية بالرياض مع د.عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، والرؤية الخاصة بقوى التحرير والاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية، ورؤية بقية القيادات في الداخل والخارج المنخرطة في النضال من أجل تحقيق مطالب الشعب الجنوبي. وغيرها من الأفكار التي يمكن أن توضع على

اللجنة التحضيرية لتعد على ضوئها وثيقة شاملة تعبر عن مطالب الشعب الجنوبي عامة، وتحدد خطوطها العامة والخاصة ، وإن مثل هذا العمل سيبعدنا عن التجاذبات والرؤى الشخصية للأفراد إن كان قادة سابقون أو رؤساء، حيث إن الأساس هو المكونات هذا من جهة ومن جهة أخرى سيجنب مثل هذا التحضير العبث وإضاعة الوقت لمناقشة رؤى متعددة للداخل والخارج، وهذا العمل أيضا سيؤدي حتما إلى التلاحم بين الداخل والخارج إن كان في صياغة الرؤية أو توحيد القيادة...إن جهود القيادة التاريخية أو الرؤساء السابقين للجنوب نرى أن تصب في إنجاح عقد هذا اللقاء أو المؤتمر الجنوبي ، وأن يكونوا صادقين في تطبيق تصريحاتهم من الآن في إيجاد القيادة الجديدة للثورة التحريرية الجنوبية، ودعمها بخبراتهم وإمكانياتهم وأن يكونوا عامل توحيد لكل مكوناتها، وأن يحققوا على الواقع بدء عملية تسليم الراية للشباب، لأن الجنوب الجديد القادم في حاجة إلى قيادة جديدة واعية تستوعب الماضي، وتعمل من أجل مستقبل جديد لجنوب جديد يحقق من خلاله استعادة مكانته في النطاق الإقليمي والعربي والدولي، وترسم به آفاق جديدة لوطن لكل أبنائه.

المكلا اليوم : ١ مايو ٢٠١٣م

تأملات في: رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية

أطلعت على عدد من الرؤى حول جذور القضية الجنوبية ومحتواها المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي بدأ انعقاد أعماله في ١٨ مارس ٢٠١٣م المنصرم، ويهمني هنا التطرق لرؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول الجذور والمحتوى، للأسباب التالية:

أولاً : إن الحزب الاشتراكي اليمني في السياق السياسي ولفترة تاريخية تمتد من الاستقلال الوطني في ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م وقيام جمهورية اليمن الجنوبية وبعدها الديمقراطية وحتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م تحمل مسؤولية قيادة وإدارة الدولة، ويعتبر الشريك في قيام دولة الوحدة مع نظام الجمهورية العربية اليمنية بقيادة المؤتمر الشعبي العام.

ثانياً: المسؤولية السياسية والأدبية والأخلاقية تجاه شعب الجنوب، وأ ن مسألة الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م، وقرار فك الارتباط أو مايسمى في وثيقة المحتوى (الانفصال) حسب ما أعتقده يتصل أيضاً بقدر كبير بالقرارات السياسية المتخذة حولها بالايجاب أو السلب، وهي نتاج موضوعي لمرحلة تاريخية في النطاق الوطني.

ما لفت نظري التطور المعرفي والتعامل الواقعي مع الأحداث السياسية في رؤية الحزب الاشتراكي اليمني، والاعتراف الصريح في هذه الوثائق بهذا الدور التاريخي ووضع تحليل نقدي، كما أن مايميز هذا التحليل الموضوعي هو تحليل اللحظة التاريخية بوضوح إن كان تاريخ الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ودور حرب ١٩٩٤م وماتلاها من أحداث في إبراز القضية الجنوبية وتشكلها، كما أن من الإيجابيات عدم شخصنة الأحداث وإنما أخذها لمسارها الصحيح الموضوعي، فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد في الجذور حول تشكل القضية الجنوبية مايلي:"تعود جذور القضية إلى اللحظة التي تم فيها اتخاذ القرار من قبل القوى السياسية والاجتماعية والتقليدية المتنفذة في الشمال، والتي كانت ممثلة بخليط من التحالف القبلي العسكري الجهادي الإسلاموي السلطوي باجتياح الجنوب، وتعميم وتجهيز متطلبات هذا الاجتياح والإعداد للحرب التي أعلنت عنها يوم ٢٧إبريل١٩٩٤م في الخطاب المشؤوم الذي ألقي في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء". وإن مثل هذه الرؤية نجدها تتطابق في عدد من الوثائق والأدبيات للحراك السلمي الجنوبي ويوجد شبه إجماع لعدد من القوى السياسية حول ذلك، بوصفه إطاراً موضوعياً يوثق البداية لإنهاء الوحدة الطوعية، وتحولها إلى وحدة الغلبة والقوة، وبالتالي القضاء عليها وعلى كافة مستنداتها القانونية.

وفي فقرة أخرى في الجذور أيضاً ورد "عند التأمل بتأنّ وبهدوء بعيداً عن الانفعالات والانحيازات العاطفية مع أو ضد، نجد القضية الجنوبية منسوجة

بشكل محكم من تلك الجذور وتجلياتها المادية والمعنوية في حياة الجنوبيين المعيشية اليومية وفي تدهور مكانتهم الوطنية، وكانت الإحباطات والانكسارات هي العناوين الرئيسية في تفاصيل طموحات المواطن الجنوبي، وذلك قياساً على ماكان عليه هذا المواطن في ماضيه القريب".. هذه الفقرة توضح تمايز الوضع بين تجليات الوحدة بعد تحقيقها وماقبلها، في إطار الوضع بين مرحلتيها بالنسبة للمواطن في الجنوب وهي بليغة الدلالة والمضمون.

أما الرؤية حول محتوى القضية الجنوبية في نظر الحزب الاشتراكي اليمني فقد ورد فيها "أن سنوات الجمر والرماد التي مر بها الجنوبيون منذ عام ١٩٩٤م وحتى يومنا هذا أكسبتهم حساً واقعياً تجاه الوحدة بعيداً عن أية تنظيرات فكرية وسياسية أو أيديولوجية، كما كان الأمر معهم عندما قدموا إلى الوحدة مع أحلام وردية" – اعتراف صريح- ويتابع "وهم لم يعودوا ينظرون إلى الوحدة إلا من حيث هي مصلحة، كما تعلموا من النخبة في الشمال خلال السنوات الماضية، وهي اليوم لاتحقق مصالحهم بل سلبتهم حقهم في الأرض والثروة والسلطة فما ضرورتها لهم بعيداً عن تحقيقها لمصالحهم واستعادة مافقدوه" – استنتاج آخر مهم- تجدر الاشارة إلى الاستنتاج المهم الذي وصلت إليه هذه الرؤية فيما يتعلق بالموقف السياسي الواضح من الوحدة، حيث ورد في المحتوى: "إن شعورهم بالوحدة اليمنية وانتماءهم العاطفي لها قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م كان أقوى بكثير من شعورهم اليوم في ظل تحقيقها، بل إنهم خسروا الانتماء المعنوي إليها، وعلى ذلك فإنهم يرون

بأن الوحدة اليمنية ليست جوهراً للشعب اليمني لاتتحقق كينونته إلا بها، وليست كذلك قدراً تاريخياً أزلياً لايمكن الفكاك منه، فقد كانوا يمنيين بدونها وعلى ذلك فإن الوحدة اليمنية ظاهرة سياسية تاريخية كانت تتغير من مرحلة إلى أخرى، ولم تكن شكلاً ومضموناً تاريخياً ثابتاً مستقراً على الدوام، ويمكن تحقيقها بأشكال مختلفة ضمن صيغة من صيغ العيش المشترك من دون التماثل والتشاكل أحادي البعد بحيث تغني التنوع الحضاري والثقافي والسياسي والتاريخي".

كاتب هذه السطور في مقال له نشر في صحيفة "الثوري" الموافق ١/ ٥/ ٢٠٠٨م العدد (٢٠٠٤) بعنوان: "القضية الجنوبية نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية" وتعقيباً على ماورد في ورقة الهيئة التنفيذية للقاء المشترك بعنوان: "الوحدة ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني" بمناسبة الذكرى السابعة عشرة للوحدة والتي ورد فيها "بأن الوحدة اليمنية ليست موضوعاً مطروحاً للمراجعة وإعادة النظر، وإن وحدة الكيان الوطني اليمني هي الخيار النهائي لليمنيين ولن يجدوا حلولاً لمشاكلهم خارج إطاره" .. حينها أوضحت رأيي حول ذلك بالتالي :

" هذا التسليم النظري لايأخذ بالحسبان أن أيّ مشروع وطني تاريخي لايتحقق من خلاله مطامح وآمال الناس في المواطنة المتساوية ومصالحهم وثقافاتهم والتنوع لمكوناته معرض للخطر، وهذا ما آلت إليه مصائر عدد من الوحدات التي تشكلت من اتحاد الدول حيث تعرضت للانهيار في ظل عدم استجابتها لمتطلبات وشروط

قيامها، وهذه عملية موضوعية تنطبق أيضاً على ضمان استمرار الوحدة فلايوجد ثابت إلا بشروطه".

كما تطرقت رؤية الحزب حول محتوى القضية الجنوبية إلى البعد الاقليمي والدولي الذي اكتسبته حيث ورد مايلي: "إن التطورات المتلاحقة والتي أحاطت بتشكيل محتوى القضية الجنوبية لم تتوقف عند التفاعلات الداخلية على المستوى الوطني بمستوياته السلطوي والشعبي بل داخل قوى أخرى قبل أن تتوقد الحرب في العام ١٩٩٤م، وهي قوة خارجية وَسَّعت من النطاق السياسي والجغرافي للنزاع حتى استقرت في مجلس الأمن الدولي، مماجعل من محتوى القضية الجنوبية أن يضم بعداً تداخلياً خارجياً إقليمياً ودولياً".

ان البعد الإقليمي الذي أشارت له رؤية الحزب بالتلميح يتمثل في أن دول مجلس التعاون الخليجي عقدت اجتماعاً لها بأبها بالمملكة العربية السعودية الفترة من ٤-٥يونيو ١٩٩٤م، وسجلت موقفاً واضحاً تجاه الأوضاع في اليمن، وبخاصة أن هذا الاجتماع تم بعد إقرار مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٩٢٤).

ومن المفارقات التاريخية حتى الآن بالنسبة للأوضاع في اليمن فإن مجلس الأمن الدولي قد اتخذ خلال الفترة من عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠١٢م اربعة قرارات دولية، منها قراران رقم (٩٢٤) و(٩٣١) تتعلق بالأوضاع المتصلة بحرب ١٩٩٤م وطرفيها الاساسيين طرفي إقامة الوحدة الشمال والجنوب..أما القراران الأخيران

لمجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤)و (٢٠٥١) فقد أتى اتخاذهما أيضاً بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعة في الرياض في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، بعد أزمة سياسية وثورة شبابية بدأت في فبراير ٢٠١١م، وأتت هذه القرارات لفك الاشتباك بين المعارضة ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك وحلفائه والمؤتمر الشعبي وشركائه والتي أدّت تداعياتها إلى أن هددت الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي.

إن الحصيلة العامة لما تم استعراضه في هذه الإطلالة أن ماورد في رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية حقق نقله نوعية في المفهوم السياسي ومثل رداً إضافياً لمن أراد أخذ المعطيات التاريخية برغبات أو دوافع ذاتية، وهو ما أشار إليه لصحيفة "صدى عدن" الأخ/ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة السابق حيث أوضح "بأننا علينا أن نترك للمؤرخين تحليل الأحداث التاريخية على أساس وقائعها حينها وليس بمنظور اليوم، مع أهمية التحليل النقدي الموضوعي".

وفي الأخير فإننا نتنظر رؤية الحزب الاشتراكي اليمني القادمة حول الحلول للقضية الجنوبية والتي نأمل أن تتوافق مع رؤيته مع الجذور والمحتوى.

شبام : ١٢ يونيو ٢٠١٣م، العدد (٦٩٧)

مرة أخرى: الجنوب.. آمال وتطلعات
توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل (٢)

في الأول من مايو ٢٠١٣ العام المنصرم كتبتُ موضوعا نشر في موقع المكلا اليوم بنفس العنوان، أما مضمونه فهو أهمية عقد لقاء أو مؤتمر جنوبي ينتج عنه الاتفاق على برنامج سياسي وقيادة موحدة للحراك الجنوبي السلمي، ويسرع الخطى في تحقيق هدفه الأساسي في استعادة الدولة..وحتى الآن فإن تحقيق هذا الهدف السامي لازال يراوح في مكانه فتارة تغمرنا الفرحة بقرب تحققه وتارة أخرى نرى الإرباك، فهذا يدعو إلى جبهة وطنية مع تعثر انبثاقها، وذاك الطرف الآخر يدعو إلى مؤتمر جنوبي جامع، ونجد أيضا من يشكك في نجاحه ، وذاك الآخر يدعو إلى لقاء للقادة في الخارج أولاً..تعددت الآراء و الاقتراحات وفي الأخير تزداد معاناة الشعب من هذا التشرذم الذي طال أمده ، وأصبح تأثيره واضحا على مسار الثورة الجنوبية التحررية التواقة إلى الاتفاق على برنامج سياسي واضح وقيادة موحدة،في ظل مرحلة يعيشها الوطن أكثر تعقيدا بعد اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وأخيرا صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) و الذي وضع اليمن تحت البند السابع....

لا يستطيع أي عاقل أن يبرر استمرار هذا التشرذم في الصف الجنوبي ، في ظل وضوح قضيته وعدالتها وما تحظى به من تفهم وطني وإقليمي ودولي ينقصه فقط

انجاز هذه الخطوة السياسية المهمة، التي تقدمه موحدا وحاملا شرعيا لها بعد أن أصبحت ثمراتها على مرمى القطف، كما أن السياسي الحصيف لا يمكن أن تغيب عنه عدد من الوقائع والشواهد البينة المعالم في إطار الثورة التحررية الجنوبية، و ما حققته منذ انطلاقتها المجيدة في السابع من يوليو ٢٠٠٧ من إنجازات، من تنظيم الفعاليات المليونية وقيام المنظمات الجماهيرية والهيئات الشعبية، والدور الذي تقوم به الهيئة الشرعية ودور الشباب والمثقفين وعامة المواطنين الذين ينشدون الخلاص من هذا الوضع المأساوي و الكارثي.

وإن الدور الذي اطلع به الحراك السلمي الجنوبي أصبح علامة فارقة لإبراز القضية الجنوبية باعتبارها قضية شعب ووطن وهوية، وإن الوحدة السلمية التي تمت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وطرفها الأساسي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تم الانقضاض عليها من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية بحرب صيف ١٩٩٤م، وإن المطالبة باستعادة الدولة الجنوبية مطلب شرعي وقانوني يستند على المواثيق الدولية وفي هذا الاتجاه تجدر الإشادة بالدور الذي اطلعت به وسائل الإعلام الجنوبية على محدوديتها، وبخاصة دور صحيفة الأيام وناشرها المرحوم هشام محمد باشراحيل في هذا المجال والصحافة الوطنية الأخرى، وأخيرا المواقع الجنوبية الإلكترونية ،ودور قناة عدن لايف البارز حينها.

لقد سبقت الثورة السلمية الجنوبية غيرها من ثورات الربيع العربي وكانت أيضا تختلف جذريا في محتواها ومضمونها ،ففي حين إن هذه الثورات طالبت

بإسقاط النظام بما فيها الثورة الشبابية الشعبية في اليمن، طالبت الثورة الجنوبية بالتحرر والاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية لتحتل مكانها في الإطار الوطني والإقليمي والدولي.

لقد اشتدت وتيرة الثورة الشعبية التحررية الجنوبية مع هذه التطورات وازداد زخمها وفعلها الميداني، مما أدى بالنتيجة إلى أن توضع على الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وبخاصة في إحاطات مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومندوبه إلى اليمن أ . جمال بن عمر لمجلس الأمن وإشارته إلى المظالم في الجنوب لأكثر من عشرين سنة ومطالب الشارع الجنوبي الذي تزداد باستعادة دولته (فك الارتباط).

وحيث أن الحراك الجنوبي السلمي قد أبدى تحفظاته على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومشاركته في الحوار الوطني والقرارات الدولية لمجلس الأمن إلا أن ثمرات تحركه الجماهيري الواسع بالداخل وقياداته السياسية بالخارج قد أسهم في توضيح أسس ومضمون هذا الموقف ودوافعه ،مما أدى بالحصيلة إلى أن يأتي ذلك ثماره في قرار مجلس الأمن الدولي رقم(٢٠٤١) والذي عكس في ثناياه فقرات إيجابية يركن إليها في أي تحرك سياسي مدروس للقيادة الجنوبية لوضع وبلورة خارطة جديدة للتعامل السياسي الإيجابي مع هذا القرار وبخاصة ما جاء فيها بما يشبه الاعتراف بصحة تحفظات الحراك الجنوبي إن كان على المبادرة وآليتها او الحوار الوطني الشامل.

إن هذه المؤشرات الإيجابية جديرة بالالتفاف والتعامل معها بمسؤولية، ومن ثم صياغة مبادرة من قبل الحراك الجنوبي السلمي وقيادته وتقديمها إلي مجلس الأمن تتضمن مثلا:

- الحوار الندّي بين طرفي الوحدة شمالا وجنوبا ومناقشة كل القضايا ذات العلاقة.
- القرارات الدولية المتعلقة باليمن الصادرة عن مجلس الأمن عامة والرعاية الدولية للحوار.
- حق الشعب في الجنوب في تقرير مصيره واستعادة دولته عن طريق الوسائل الدولية المعترف بها ومنها الاستفتاء.

هل يمكن أن يعي القادة الجنوبيون في الداخل والخارج أهمية اللحظة التاريخية الراهنة، واستشعار الخطر الكبير الذي يواجه قضية شعبهم ومعاناته التي تفوق كل تقدير، وأن يضعوا جانبا خلافاتهم وطموحاتهم الشخصية جانبا ،ليرسموا طرقاً جديدة بتسريع الاتفاق على إنشاء أي إطار سياسي جامع يتوافق عليه ،واختيار قيادة موحدة وبرنامج سياسي واضح المعالم واستراتيجية وتكتيك يلبي طموح الشعب الجنوبي في استعادة دولته؟ لا أجد شخصيا أي مبرر لاستمرار مثل هذا الوضع الذي كلما فرحنا بلقاء بعض القادة الفاعلين تفاجأنا بعدها باستمرار هذا المأزق القيادي .

إن الثورة الجنوبية التحررية هي الحضن الدافئ للكل ،وهي وطنية المنشأ وإقليمية الهواء وعربية المصير ،وعلينا تحصينها من مزالق و أخطاء الماضي ونزاعاته التطرفية ، وأن تكون حاملاً لشمل كل الجنوبيين بكافة فئاتهم وشرائحهم، وأن يشعر الكل بأنها ستحقق مصالحه وتعيد له دوره دون إقصاء.

نتطلع أن لايطول الانتظار وأن لايضيع الوقت سدى في المماحكات، وفي الأخير فان قضية الشعب في الجنوب وتقرير مصيره سيكون وفقاً لإرادته الحرة المستقلة.

المكلا اليوم : ٢١سبتمبر ٢٠١٤م

الثورة السلمية الجنوبية :
أهمية إيجاد الحامل السياسي الجامع

في موضوعين لي بعنوان " الجنوب : آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل" تم نشرهما في موقع المكلا اليوم بتاريخ ١ / ٥/ ٢٠١٣ م – ١٧ / ٤ / ٢٠١٤م أشرت فيهما إلى الأهمية القصوى و الاستثنائية لمثل هذا العمل المطلوب و التاريخي المهم ، إلا أننا نرى استمرار التجاذبات والتباينات حول انعقاد مؤتمر جنوبي جامع ، أو إطار تنسيقي موحد يتم من خلاله التوافق على قيادة موحدة وبرنامج سياسي لعمله ، و لائحة تنظيمية تحدد أطره القيادية وتعامله مع المكونات المنضوية فيه بما يحقق التناغم والتطور المبدع لكيانه .

وللأسف الشديد فإن تطورات الواقع الميداني للحراك السياسي السلمي الجنوبي، وبروز قضيته على النطاق الوطني و الإقليمي والدولي ، لم يرافقهما خطوات في إطار توحيد مكوناته ، بل إن بعض فصائلة الفاعلة الأساسية في الساحة تم انقسامها ، كما برزت فصائل أخرى جديدة بتسميات متعددة، كما ادت حاجة النظام الى إشراك الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار أيضا فعلها في إيجاد فصيل لا يختلف في جوهرة عن مكونات أحزاب السلطة والمشترك للمشاركة في الحوار، ومن جهة أخرى إن من يدعى علانية بأنه ينشد التحرير والاستقلال واستعادة الدولة بفصائله المختلفة ومنظماته فهو الآخر لم يصل إلى الاتفاق على اطار جامع يوحد فصائلة .

كما أنه برز على الساحة الجنوبية وبشكل ملحوظ تأثير قيادات الجنوب التاريخية في الخارج على المشهد السياسي الجنوبي، وانعكاس خلافاتها و رؤاها على مسالة توحيد الحراك ، وبالتالي إيجاد مكونات جديدة وبرامج مختلفة . كما أنه علينا أن نضع في الحسبان أن حجم العمل والاختراق للحراك الجنوبي من قبل قوى النفود والتسلط والفساد أوجد له معاونين في التأثير على وحدة قوى الثورة الجنوبية، وإيجاد قيادة وبرنامج موحد لعملها، وهذا ما نجده واضحا في تصريحات عدد من القادة السابقين الذين يصرحون علانية بأنه لن يتم مثل هذا التوحيد الجنوبي.

إن كل هذه الأسباب لا تبرر استمرار هذا التشرذم في الصف الجنوبي ، حيث إن تضحيات الشهداء والجرحى والمعاقين والسجناء خلال العمل الثوري مند عام ٢٠٠٧ م وقبلها ، والمليونيات الهادرة التي أسمعت العالم هدير ومطالب الشعب الجنوبي هي الأساس المتين لانجاز إيجاد قيادة موحدة واعية، علماً أن الجنوب به من الكفاءات والخبرات والكوادر التي تعمل في الميدان وفي مجالات الحياة السياسية والثقافية و الأكاديمية و الدبلوماسية و القانونية وغيرها مايمكن الاعتماد عليه، للتوافق على قيادة جنوبية قادرة على قيادة نضال شعب الجنوب التواق إلى تحرره واستعادة دولته .

إن المتابع والمراقب لعمل الهيئات القيادية المختلفة للحراك الجنوبي السلمي يرى تقاربا بل توافقا حول الأهداف العامة ، وعلى سبيل المثال أرى أن أشير إلى ماورد في البيان السياسي للقيادة الجنوبية المؤقتة في ختام اجتماعها بالقاهرة خلال الفترة

من ٨ – ١٠ سبتمبر عام ٢٠١٢م والذي ترأس أعمالها كل من الإخوة / الرئيس علي ناصر محمد والرئيس حيدر العطاس والأخ العميد صالح عبيد احمد، حيث ورد فيه البيان التالي :

١. الأهمية للتوصل إلى صيغة توافقية تؤدي إلى عقد لقاء أو مؤتمر جنوبي شامل يشارك فيه الجميع بدون استثناء، تنبثق عنه قيادة جنوبية موحدة ورؤية سياسيه موحدة.
٢. وحدة الصف الجنوبي تشكل الحد الفاصل بين النصر والهزيمة في معركتنا السياسية.
٣. القضية الجنوبية ليست قضية قابلة للتوافق بين الشمال والجنوب، بل هي قضية تخص الشعب الجنوبي حصراً، لذلك فإن أي مخرجات لمؤتمر الحوار لا تستجيب لتطلعات شعب الجنوب في حقه في استعادة دولته تعد غير مقبولة.
٤. أهمية التفاوض الندّي بين طرفي الوحدة الشمال والجنوب في الخارج وبرعاية وضمانات إقليمية ودولية حول كيفية استعادة شعب الجنوب لسيادته ودولته وهويته.
٥. الرفض الشديد و الإدانة للمشاريع المشبوهة التي ظهرت مؤخرا على السطح، والتي تهدف إلى الالتفاف على القضية الجنوبية العادلة وشق الصف الجنوبي من خلال تسويق مشاريع الأقاليم، ويؤكدون أن الجنوب وحدة سيادية و سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتقبل التجزئة.

وقد أعقب ذلك خلال الفترة من ٢٣-٢٤ / ٢ / ٢٠١٤م صدور بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الجنوبي الأول (يتبع مؤتمر القاهرة) المنعقد بالمكلا، والذي أكد على نفس القرارات ..وإذا أمعنا النظر في هذه القرارات والأهداف الواضحة لفصيل مؤتمر القاهرة وحراكه بالداخل فإننا لا نجد أوجه للاختلاف مع ما تنادي به قوى التحرير والاستقلال واستعادة الدولة والتي يتبناها الرئيس/ علي سالم البيض .

اذن السؤال الملح والمطروح: ما هي الأسباب والمبررات التي تقف عائقا أمام الاتفاق والحوار من أجل توحيد الحراك السياسي السلمي الجنوبي؟ إلا إذا كان وراء الأكمة غير ماتبينه هذه الأهداف، وخاصة وأننا رأينا على الواقع أن الرؤى المطروحة لا يلازمها التطبيق في الواقع وهذا بيّن في الخلافات سواء أكان في مؤتمر القاهرة تجاه نتائج مؤتمر الحوار الشامل بين القيادات الأساسية والتعامل مع النظام أم الاختلافات الجوهرية حول عقد مؤتمر الجنوب الجامع الذي أيضا تحرص بعض الفصائل فيه على أن تظل هي المهيمنة علي المشهد ، وتنظر إلى الموضوع على أساس التموقع القيادي فقط .

ومشكلة أخرى أيضا ينظر البعض بان يكون شعار المؤتمر بدلا من استعادة دولة (ج.ي.د.ش) الشريك في إقامة دولة الوحدة وفقا للمواثيق الدولية إلى خلق صراع جديد أو إحياء خلاف قديم حول دولة الجنوب العربي، خلافا لكل الأعراف والمواثيق الدولية التي تعطي للشعوب بعد تحررها واستعادة دولتها النظر

في الاتفاق حول الهوية، فهذا ممكن معالجته بعد استعادة الدولة باستفتاء الشعب في الجنوب، فعلينا أن نضع الحصان قبل العربة لا العكس، وعلينا أن نوجه بوصلة نضالنا أولا نحو توحيد الجبهة الداخلية وإيجاد قيادة موحدة وبرنامج لهذه المرحلة المهمة، ووضع استراتجية وتكيتك استعادة دولة الجنوب أولاً وأخيراً.

المكلا اليوم: ٢١سبتمبر ٢٠١٤م

مستجدات الأوضاع في اليمن
وعلاقتها بالقضية الجنوبية

أن الأحداث والأوضاع المتغيرة وغير المستقرة والتي ألقت بظلالها على المشهد السياسي العام اليمني بعد انقضاء مؤتمر الحوار الوطني، والتي أدت في محصلتها إلى سيطرة أنصار الله (الحوثيين) على مقاليد الأوضاع العامة في صنعاء، وإبرام اتفاق السلم والشراكة برعاية الأمم المتحدة حيث شكل منعطفاً جديداً على الواقع منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م..وله انعكاساته على الاصطفافات السياسية والمجتمعية وكذا على الوضع الإقليمي والتحالفات الدولية.

لقد أدى هذا الواقع إلى صعود قوة وتأثير أنصار الله في المشهد السياسي ولعبهم دورا فاعلا وأساسيا في المشهد السياسي العام، وفي انكماش الدور السابق الذي لعبته القوى التقليدية والمتنفذه المسيطرة على مقاليد السلطة والثروة ، وبدأت مرحلة جديدة في التعاطي مع الأوضاع شمالا وجنوبا تأخذ مسارها، حيث إن تغييرات موازين القوى بدأت تفرض أهمية ايجاد مبادرة جديدة ثانية تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي تأخذ بالاعتبار الأوضاع من ناحية وتصحح المسارات الخاطئة في المبادرة الخليجية السابقة، وأهمها عدم اشتراك القوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية وأهمها الحراك الجنوبي، وبالتالي إيجاد نوع من الإنصاف والتوازن في المسار السياسي. وهكذا أعلن وزير خارجية سلطنة عمان أنه يجري

العمل على إيجاد مبادرة ثانية، وهذا ما كان يطالب به لأكثر من مره وبإلحاح الحراك الجنوبي المتواجد في عرض وطول ساحات الجنوب، والمطالب بالتحرير والاستقلال واستعادة الدولة كاملة السيادة برئاسة السيد الرئيس علي البيض، ولقد اصبحت الظروف الآن مواتية لإجراء حوار ترعاه دول مجلس التعاون الخليجي بين الشمال والجنوب في ظل انسداد الأفق السياسي الحالي في إطار الجمهورية اليمنية، حيث يوجد خلاف كبير حول شكل الدولة وأقاليمها ومحاربة الإرهاب والتطرف وبناء الدولة ،وإن العقل والمنطق اليوم وقبل الغد يتطلب حل هذه الإشكالية قبل تفاقمها وخروجها عن مسارها، وتقاذفها وخضوعها للنزاعات الإقليمية و الخارجية، ودول مجلس التعاون الخليجي مصلحتها الكبيرة في حماية هذه المنطقة الحساسة من وقوعها في مجال التطرف والتمزق أكثر مما هو موجود سابقا ،وإن الحل أن يتم التراضي على إرساء نظام الدولتين والشراكة الوطنية والمصالح المتبادلة ومحاربة الإرهاب وبناء الدولة الديمقراطية.

أمام الجنوبيين فرصة تاريخية جديدة لرص صفوفهم والعمل على إيجاد إطار جامع يوحدهم ورؤية سياسية استراتيجية وتكتيك يحقق لهم ذلك، وعليهم إبعاد قضيتهم عن أن تكون مجالا للاستهلاك وغيرها مما يخطط له الاعداء السابقين والحاليين، ولا أن تكون مجالا للصراع الطائفي المغلّف سياسيا، وأن تكون قضية الجنوب تتمثل في الانتصار لأهدافه التى خرج بها حراكه السلمي في السابع من يوليو ٢٠٠٧م ، بأن يقدم نفسه معبّرا عن قضية عادلة لشعب مسالم يعتز بروابطه

الوطنية والإقليمية ، وينأى بنفسه عن المصالح لقوى النفوذ الهادفة للسيطرة على قراره السياسي أو وحدته الوطنية وأحد تجلياتها تقسيمه إلى إقليمين،علينا أن نحيي المواقف الصلبة والواضحة للرئيس علي سالم البيض في تعاطيه مع المشهد في خدمة مصالح شعبه.

في الذكرى التاسعة للتصالح والتسامح الجنوبي:

لردفان في تاريخ الثورة الجنوبية مكانة خاصة فمنها انطلاقة شرارة ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م الخالدة وفي جمعيتها بعدن في ١٣ يناير ٢٠٠٦م تم عقد اللقاء التاريخي للتصالح والتسامح الجنوبي الذي شكل رافعة أساسية لانطلاق الحراك السلمي الجنوبي بعدن في ٠٧/٠٧/٢٠٠٧م ، وقبل ذلك كان لردفان و الضالع وحضرموت دورٌ متميزٌ في مواجهه غطرسة نظام صنعاء الاستبدادي بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م، وتنظيم الفعاليات من تظاهرات وعصيانات وغيرها من أشكال العمل السلمي..

في موضوعه بعنوان "اليمن مأزق النظام القبلي في الوحدة مع الجنوب" المنشور في صحيفة الوسط الموافق ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م ، أشار الكاتب البريطاني باتريك كريجر (معهد العلاقات الدولية، برمنجهام، المملكة المتحدة) والمهتم والمتابع للأوضاع في الجنوب إلى مايلي:

"إذا كان الرئيس الجنوبي علي البيض قد شعر أنه نُصِبَ له فخّ تاريخي بإعلان الوحدة مع الشمال ،فإن شعبه قد انتصر له وأحال الوحدة فخّا للنظام القبلي، يبحث جاهدا عن طريق الخروج منه والخلاص من كلفته ،إن هذا الانتصار يرتب على البيض الذي خرج عن صمته وأعلن استعداده لقيادة نضال شعبه مسؤوليات جسيمة، يأتي على رأسها العمل بكل طاقته على توحيد القيادة الجنوبية في الداخل والخارج مع ما يترتب على ذلك من خفض جناحه لرفاق دربه وشركائه في القيادة،كما أن من مسؤولياته وزملائه رفع مستوى كفاءة العمل والتخطيط السليم لإيصال قضية شعبهم العادلة إلى كافة المحافل الإقليمية والدولية وكسب مناصرين لنضال شعبهم السلمي" ويواصل حديثة "إن جميع القادة الجنوبيين وفي مقدمتهم البيض وناصر والعطاس مطالبون أن ينجزوا وعد شعبهم بالتحرر والديمقراطية والانطلاق نحو مستقبل واعد بالتنمية والرخاء والازدهار" ..

هذه رسالة خالدة وعنوان تحدثنا عنه في المشهد السياسي الجنوبي الراهن، ويكتسب أهمية استثنائية في هذه الظروف الراهنة من نضال شعبنا، فهل ستحمل لنا الأيام القادمة عن مبادرة تصب في هذا المجرى وتشكل شهادة وفاء جديدة لتضحيات الآباء و نضالات وأمال شعب الجنوب الحالية؟!.

المكلا اليوم : ١٨ يناير ٢٠١٥م

عاصفة الحزم وإعادة الأمل :

هل يؤسس مؤتمر الرياض لمرحلة جديدة في اليمن

اختتم مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله بشكل تراجيدي، وأظهرت نتائجه أن إمكانية تطبيقها على الواقع تتطلب إرادة سياسية ، بل والأهم موازين للقوى فاعله على الأرض تساعد على التنفيذ.

وقبلها في عام ١٩٩٤م كان الخذلان والانتكاسة وإشعال الحرب الظالمة على الجنوب كان مصير وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة ،حيث كان ذلك يعكس حينها ضعف في قدرات القوى السياسية والاجتماعية في الدفاع عن هذه الوثيقة، وضعف القدرات للنظام السياسي للتعامل معها ولاسيما أنها تأتي في التضاد مع مصالحه التي اختزلت الدولة والشعب والوطن بأكمله في شخص الرئيس والأسرة والقبيلة.

مؤتمر الحوار الوطني الشامل أنتج هو الآخر وثيقة سياسية جامعة ومهمة للخروج باليمن من عنق الزجاجة ، ولكنه من ناحية أخرى واجه في اتجاه التطبيق ألغاماً من نفس القوى التقليدية التي لازالت ممسكة بتلابيب المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري و الأمني، ولم تستطع القوى السياسية الفاعلة في إطار المؤتمر أن تحافظ على قوة دفع الحركة الجماهيرية والشبابية التي صنعت ثورة التغيير، وحققت انتقال السلطة وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لتكون أساس

الدفع والضغط للحركة الجماهيرية لتنفيذ قرارات المؤتمر..وللأسف الشديد فإن هذه القوى التقليدية حاولت إفراغ محتوى ونتائج المؤتمر (أثناء انعقاده وبعده) من أهم المطالب الحيوية للثورة الشبابية الجماهيرية وللحراك السلمي الجنوبي في تطبيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة مرتكبي الجرائم السياسية، وفي جبر الضرر ومعالجة آثار الصراعات الماضية التي هي أساس استمرار ديمومة النظام القديم وفعله لإرباك المشهد السياسي وإعادة الأمور إلى وضعها السابق.

وبالنسبة للقضية الجنوبية التي اعتبرها المؤتمرون أساس القضية الوطنية اليمنية وبحلها يستقيم المشهد السياسي، فقد تم التعامل معها في ختام المؤتمر بحل لا يتوافق حتى مع مضامين نتائج المؤتمر الذي أقر بفشل الوحدة الاندماجية التي تأسست باندماج دولتين، وأقر الانتقال لتأسيس عقد اجتماعي جديد بقيام دولة اتحادية..ومن المعروف أن قيام الدولة الاتحادية في كل العالم يكون على توافق طرفي المعادلة، فمثلما تمت الوحدة بين الدولتين في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، فإن هذا العقد الجديد هو الآخر يتطلب أيضا أن يتم التوافق عليه، وهذا ينسجم مع المبادئ الدولية التي أكدت عليها الضمانات الختامية لوثيقة القضية الجنوبية المقرة في المؤتمر.

وفيما يشبه الإخراج الهزلي تم الاتفاق على حل القضية الجنوبية بوصفها قضية مستقلة، بإقرار تقسيم الجنوب إلى إقليمين والشمال إلى أربعة أقاليم، وتم تجاهل الحد الأدنى الذي وضعه الحزب الاشتراكي اليمني في وثيقة رسمية قدمت للمؤتمر

بأن يتم العمل بنظام الإقليمين (شمال – جنوب)، وهذا سيكون منسجما مع قرارات المؤتمر حول المطالب الأساسية بحل مظالم الجنوب التي اعترف بها المؤتمر نفسه، وعلى ضوء ذلك الأمر ظلت قضية الجنوب مجال تنازع كبير لقوى الهيمنة والاستبداد لاستمرار سيطرتها على ثرواته واستمرار مظلوميته.

نتائج مؤتمر الحوار الوطني لم تَرُقْ لهذه القوى التقليدية، وبخاصة لذوي المصالح والنفوذ الكبير منهم المسيطرين على الشمال قبل الوحدة والجنوب بعدها، ووجدوا أن الفرصة أصبحت مواتية لهم لنقض العهد من جديد، فأشعلوا حرباً جديدة استهدفت في الأساس مثل سابقاتها الجنوب، الذي ينظر إليه النافذون السابقون والحاليون أرض الثروة والمغنم والمطمع، وبدلا من التحالف السابق لحرب ١٩٩٤م (المؤتمر و الاصلاح) برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله حسين الأحمر، فقد تغير التحالف ليكون بين الرئيس السابق علي عبدالله صالح ومؤتمره والسيد عبدالملك الحوثي وأنصاره وبدعم سياسي وتدخل إيراني، ليتبعوا في حربهم الجديدة سياسة الأرض المحروقة تحت مبررات واهية، (فالجنوب في حربي ١٩٩٤ – ٢٠١٥م) ظل هو الضحية لاستمرار غزو الشمال للجنوب البلد الذي لم يغز أحداً ، وهو المسالم والمتمدن ولكنه أيضاً البلد المقاوم للدفاع عن أرضه وثروته وهويته ووطنه الحضاري ولاستعادة دولته حرة ومستقلة.

مؤتمر الرياض القادم.. هل من جديد في المشهد اليمني ؟ :

المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي أفضت إلى انتقال للسلطة من الرئيس علي عبدالله صالح الى نائبه عبدربه منصور هادي، رغم أهميتها حينها في تجنيب اليمن الحرب الأهلية إلا أنها أبقت بؤرة الاحتراب وشعلتها متقدة، حيث بقي اللاعبون الأساسيون السابقون في البلاد، وكل منهم يعمل بوسائله المختلفة لإعادة سيطرته على مقاليد الحكم، بل إن المبادرة قامت بتحصينهم من المساءلة في جرائم المظلومية الكبيرة التي ارتكبوها ضد الشعب، وأصبح الرئيس هادي بخلاف الرئيس السابق صالح الذي وصف تاريخ حكمه بأنه يشبه (الرقص على رؤوس الثعابين) بين كماشة النظام القديم (العليين) ومراكز النفوذ القبلية والتقليدية و المشيخية والدينية التي هي جزءٌ أصيلٌ من النظام القديم، والتي في كل الاوقات يمكن أن تغير مواقفها بما ينسجم مع استمرار مصالحها. ورغم التغييرات التي قام بها الرئيس هادي من إزاحة بعض مراكز القوى العسكرية والأمنية المحسوبة على الرئيس صالح من أقاربه ومقربيه فقد ظل في نفس الوقت حبيس تأثير اللواء علي محسن الأحمر مستشاره للشؤون العسكرية والأمنية ، وظلت كافة الوحدات العسكرية والأمنية رغم التغيرات في قياداتها تخضع بالولاء لمراكز القوى السابقة الذكر التى لم تنشئ جيشاً وطنياً، بل جيشاً متعدد الو لاءات ونفعياً وفاسداً.

وللحقيقة فإن مطالب الثورة الشبابية والطلابية والشعبية والحراك الجنوبي السلمي في التغيير الجذري للنظام السياسي بعيدا عن العصبيات و تطبيق العدالة الانتقالية لاقت مقاومة من هذا النظام التقليدي العتيق (من الدولة العميقة)، لقد ظل تأثير نظام صالح وبصماته مؤثره على المشهد السياسي ، فقد خرج علي عبدالله صالح من الباب ليعود من النافذة، وذلك من خلال استمرار ممارسته للعمل السياسي وترؤسه المؤتمر الشعبي العام الذي كان نصيبه وفقا للمبادرة الخليجية ٥٠٪ في السلطة (الحكومة)، ويهيمن على أجهزة الدولة ومجالسها المنتخبة (مجلس النواب والشورى والمجالس المحلية) و الوزارات والإدارات العامة المدنية والعسكرية والسلك الدبلوماسي والقضائي ...الخ

لقد أصبح الرئيس السابق علي عبدالله صالح من خلال بوابة المؤتمر الشعبي العام يمارس صلاحيات رئيس الدولة في التوجيه والإرشاد في الإعلام الخاص والصحافة، ولاعبا أساسياً يجب الركون اليه، وأصبح همه الأساسي كيفية استعادة سلطته والانتقام من مناوئيه ومن المبادرة الخليجية التى ساعدت على الإطاحة به، وعلى ضوء ذلك بدأ ينتج تحالفات جديدة مع رافضي المبادرة الخليجية مع أنصار الله برئاسة فقيههم السيد عبدالملك الحوثي في مواجهة السلطة الجديدة ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، ولا يهم بالنسبة له التحالف مع الشيطان إذا كان ذلك من أجل تحقيق أهدافه فعدّو الأمس يمكن أن يكون صديق اليوم، و لا بأس من إنشاء تحالفات إقليمية جديدة تسمح للتدخل الإيراني في الشؤون اليمنية والعربية

للانتقام من الخصوم، واللعب على التناقضات سياسة تم اتباعها كثيرا وآتت أكلها في فترة سابقة.

ولقد ظهر التحالف للعلن من خلال دعم تحركات أنصار الله (الحوثيين) للاستيلاء على السلطة بإسقاط عمران وتتويجها بالعاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م ، وبذلك تم التخلص من نفوذ الجنرال علي محسن الأحمر وعائلة الشيخ عبدالله حسين الأحمر طرفي معادلة الحكم في النظام السابق ومناوئيه إثر انطلاق ثورة الشباب والتغيير التي تم الالتفاف عليها.

تحرك الحوثيون على أساس إنهاء مظلوميتهم السابقة ليدخلوا في سياق تحملهم وزر مظلومية أكبر تجاه ثورة الشعب اليمني ، وتحت وقع استخدام القوة تم التوقيع على مشروعهم للسلم والشراكة، الذي هو الآخر لم ينفذوه رغم ماشكله من انقلاب على السلطة ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وواصلوا تمددهم وسيطرتهم على كافة محافظات الشمال ، وانتهى بهم الأمر إلى وضع الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي وحكومته بالإقامة الجبرية، وبعدها إشهار إعلانهم الدستوري.

لقد شكل فكاك الرئيس هادي من اسره بقصر الرئاسة ووصوله إلى عدن بداية انعطافه جديدة في مسار الحرب اليمنية الثانية ضد الجنوب عام ٢٠١٥م، وبتحالفهم القوي والثابت مع الرئيس السابق صالح وقواته الضاربة المتواجدة على الأرض الجنوبية، وإعداده لها عسكريا وأمنيا ولوجستيا لتكون حرب الانتصار الثاني لإزاحة كافة مناوئيه عن السلطة ، ولكن القرار الحاسم والاستجابة السريعة

لمجلس التعاون الخليجي والتحالف العربي لطلب الرئيس هادي كان القشة الأخيرة لإنقاذ الشرعية المتآكلة، فلعاصفة الحزم وقوتها الأثر الكبير التى قصمت ظهر البعير كما يقال في المثل، وأتت في الوقت المناسب لنصرة وإنصاف المظلومين من ظالمهم، وأحد أهم اهدافها حماية اليمن واستعادة الشرعية وإعادته الى حاضنته الخليجية والعربية، حيث إن المخطط المرسوم تحويله إلى مزرعة لنفوذ إيران للعبث بالأمن الخليجي العربي ، وجعل اليمن وفقا لتصريحات المسؤولين الإيرانيين الدولة الرابعة التى يمتد لها نفوذهم قبلها (سوريا،و لبنان،و العراق) .

كانت عاصفة الحزم إيذاناً لمرحلة جديدة لتحالف عربي خليجي تترأسه الشقيقة الجارة المملكة العربية السعودية وملكها المقدام سلمان حفظه الله ، حضرت عاصفة الحزم وحركت المياه الراكدة في عالمنا العربي، وأظهرت أن لدى العرب قوة وإمكانيات تحتاج فقط إلى عقل وقيادة ،وشكلت ضربة قاصمة لإيران ومخططاتها في العالم العربي والإسلامي..

أما بالنسبة للوضع في اليمن فإن ما بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل ليس كما قبلها، بسبب القرارات الصادرة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن (٢١٤٠-٢٢٠١- ٢٢١٦)، التي يؤمل أن تكون نتائجها منصبة ومنسجمة مع الوقائع على الأرض، ودور القوى السياسية والشعبية فيها المناوئة لسلطة الفرد والأسرة والقبيلة المتحالفة مع أعوانها الحوثيين الذين أظهروا وحشية بدعم صالح وقوته العسكرية، وبخاصة في تدمير الجنوب وإلحاق الأذى بشعبه ، والمؤمل أن يعاد رسم

خارطة جديدة بالمراعاة لمصالح الشعب اليمني في الشمال والجنوب ، لا مكان فيها لسارقي ثروة الشعب وكانزيها بالداخل والخارج، ولكل المطبلين والمزمرين في فترة رئاسة الزعيم المخلوع الذي أكد قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) على طي صفحتها، وجاءت القرارات الأخرى بالعقوبات الدولية لتصب في نفس الاتجاه.

ان المؤمل من مؤتمر الرياض المزمع انعقاده في ١٧ مايو ٢٠١٥ أن لا يكون نسخة مكرره من قرارات مؤتمر الحوار الوطني الذي أفضى إلى إشعال الحرب وبخاصة على الجنوب، والذي اكتوى في العصر الحديث بحربين ظالمتين (١٩٩٤م-٢٠١٥م)، ومن هنا فإن هذا المؤتمر عليه أن يضع في الحسبان أن للجنوب قضية عادلة، وأن الجنوب ومقاومته للعدوان لم تكن لإعادة شرعية الوحدة بعد أن أصبح في حالتيها ضحية للعدوان لمرتين.

أما التاريخ فقد بدأ يسجل نقاطاً جديده لصالح الجنوب وقضيته سطرها مقاومو الجنوب في عدن والضالع وردفان وأبين وشبوة وفي مختلف المناطق الجنوبية في تلاحمهم وتعاضدهم لكبح جماح هذا الغزو البربري ، وقدم التضحيات وأصبح يرى أن المخرج للخروج من معاناته لن يتم الإ بالانعتاق من هذا الاحتلال لأرضة والجاثم على شعبه.

وإن من تجليات هذا الواقع مواقف القادة الجنوبيين ورموزه في التلاحم والوقوف الصلب في نفس خندق الوفاء للعروبة والعلاقات الحميمة مع دول الخليج وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، فهكذا التقى الموقف الواضح

للرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض الذي صرح بوضوح قبل عاصفة الحزم وإعادة الامل عن رفضه وعدم قبوله لاتفاق السلم والشراكة الذي تم التوقيع عليه بصنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م والذى شرعن للانقلاب، وبعده وقوفه الواضح غير الموارب مع عاصفة الحزم وإعادة الامل التي قال إنها جاءت لنصرة المظلومين وإعادة الحق لنصابة ، وتأتي استضافة الرياض له لتؤسس إن شاء الله لبداية مرحلة جديدة في مضمار إعادة العلاقات وتطويرها خدمة لصالح القضية الأساسية لنضال شعب الجنوب منذ انطلاق حراكه السياسي السلمي عام ٢٠٠٧م، لاستعادة دولته ومكانته في إطار مبادرة أعلن البيض أنه قدمها للمسؤولين السعوديين في لقاء مع صحيفة الشرق الاوسط .

أتذكر وأنا أكتب هذا الموضوع كيف لاقى بيان مجلس الأمن الدولي حول اليمن الاستنكار و الاستهجان من قبل الجنوبيين عندما أشار ووضع الرئيس البيض في خانة المعرقلين للمبادرة الخليجية وللتسوية وقرارات مجلس الأمن، وأوضحت الأحداث أن للبيض والشعب قضية وطنية عادلة ، وأنهم في كل الأحوال لم يكونوا معرقلين، بل هم ضحايا لوحدة سلمية أريد لها أن تكون ضامنا لتطورهم ومستقبلهم فأصبحت باعتراف الجميع في مؤتمر الحوار وبالاً كبيراً على الجنوب وعلى تطلعاته في الحرية والتقدم..وبَرّأ التاريخ البيض وأخرجه من معادلة مجلس الأمن ليكون طرفاً فاعلاً في تأييد عاصفة الحزم وإعادة الأمل، ومن أجل التنفيذ

الخلاق لقرارات مجلس الأمن ،وبعدها أصبح واضحاً من هو المعرقل ومن هو الناصح الأمين ، ومن هو الظالم ومن هو المظلوم.

للجنوب قضية عادلة هذا ما نوجهه لمؤتمر الرياض، نرجو أن لا تغيب وأن تكون أساساً لأية مفاوضات في الشأن اليمني، ولدول الخليج نوجّه كلمة: لقد رفعتم من خلال عاصفة الحزم وإعادة الامل دوركم ومكانتكم في إطار المعادلات الإقليمية والعربية والدولية، ومن المؤمل منكم وأنتم ترعون هذا المؤتمر أن تبادلوا الوفاء بالوفاء، وأن تنتصروا للقيم ولحقوق الشعوب في حريتها وتقدمها، وأن تقدموا العون والمساعدة لرفع المظلومية عن شعب الجنوب وحقوقه، وأن تكون مساعداتكم القادمة للدول والشعوب وليس لأفراد او قبيلة او نخب متسلطة .

المكلا اليوم : ١٦ مايو ٢٠١٥م،

عاصفة الحزم وإعادة الأمل

المقاومة الوطنية الجنوبية: انتصارات وتطلعات مشروعة وأهمية فهم المرحلة وافاقها

حققت المقاومة الوطنية الجنوبية انتصارات كبيرة، فقد حررت عدن و لحج و ابين وشبوه في إطار عملية تحرير الجنوب المحتل من الاستعماريين الجدد الحوثيين وأعوان الرئيس السابق علي عبدالله صالح، الذين دخلوا في تحالف جديد لا تخفى مقاصده في ربط اليمن بل و جعلها حديقة خلفية لمطامع ايران ونفوذها في مواجهة دول الإقليم (مجلس التعاون الخليجي) وبالأخص المملكة العربية السعودية .

لم يستسلم الجنوب لنظرة الشمال الدونية له وهو الشعب المتحضر وراكم أشكال مقاومته للظلم والاستبداد ، وتوج ذلك بانطلاقة حراكه السلمي في نضال سلمي لم يطلق فيه حبة رصاص، ليعلم العالم أجمع كيف تعامل المنتصر مع حضارية وسلمية الثورة الجنوبية، ثورة الربيع الأصيلة في الوطن العربي الذي أخذت الراية ولم تجد حينها من المؤازرة والدعم سواء أكان من قبل الإقليم أم من المجتمع الدولي بأكمله.

هكذا شعب الجنوب باستمرار يتميز بثورته ، فثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م شقت لنفسها طريقا صعبا، وحققت انتصاراً في وقت كان الوطن العربي يعيش آثار هزيمة الخامس من حزيران (يونيو ١٩٦٧م) وحقق الجنوب استقلالاً ناجزاً في

٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ، ووحد أكثر من ٢٢ سلطنة ومشيخة وإمارة في إطار دولة وطنية واحدة ، و حققت ثورته إنجازات وتعرضت لمخاطر ووقعت في أخطاء إستراتيجية ، ولكن ما تميزت بها رغم ذلك اعترافها بالأخطاء.

وبعد انقضاء مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل تعرض الجنوب لاحتلال واستعمار جديد أشد وطأة وتدمير من سابقه في حرب صيف ١٩٩٤م، بالحرب الثانية للشمال على الجنوب عام ٢٠١٥م، ولكن مقاومته كانت لهم بالمرصاد وحققت انتصارات وإنجازات على الواقع، وبعد كل هذه الانتصارات ضد هذا التحالف البغيض للحوثيين والرئيس السابق علي عبدالله صالح وأعوانه، يأتي إصدار القرار لمجلس الدفاع الوطني بضم المقاومة إلى صفوف الجيش والأمن ، وتستضيف قناة الحدث وزير الداخلية (الحذيفي) ليصب هجومه على المقاومة ويخضعها لمقاييس دقيقة من أجل منحها الرتب و التدريب، وكأن الجيش الذي وقف ضد الشرعية في إطار الجمهورية العربية اليمنية وبعدها الجمهورية اليمنية يقوم على مبدأ الكفاءه وليس كما هو معروف، حيث تعطى الرتب بواسطة الرئيس وأسرة آل الأحمر التي من المعروف أنها وزعت بينها السلطة والثروة، وأصبحت النتيجة أن الجيش والأمن الموجود ليس وطنياً وإنما يتبع الأسرة، وهذا ما جعل الحديث حاليا يدور حول أهمية بناء جيش وطني ، وهو ما أكدته نتائج مؤتمر الحوار وعمل ودعم دول التحالف وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية واتحاد الامارات،

وأن تأسيس هذا الجيش الوطني أحد أهم التحديات اليوم التى تواجه الشرعية ، حيث إن الجنوبيين لهم تجربة مريرة مع هذا الجيش ولا يثقون مطلقا به، هو الذي تواجد في الجنوب بكثافة ووقف ضد الشعب ومطالبه العادلة ، وما الحرب الأخيرة إلا خير برهان على أن هذا التواجد المكثف للجيش والأمن بالجنوب وغالبيتهم من الشمال ليس اعتباطاً، وإنما كان يهيأ له لمثل هذه الحرب الظالمة.

أعجبني تصريح الناطق الرسمي للتحالف العربي اللواء أحمد العسيري الذي قال بصريح العبارة وهو مايشبه الرد على تصريحات (الحذيفي) وزير الداخلية: بأن قوات التحالف ستعمل عل تنظيم المقاومة وتدريبها وإمدادها بالسلاح لتشكل الجيش الوطني الجديد، وهذا الكلام يختلف في مضمونة عن حديث (الحذيفي).

نأمل من القيادة السياسية او ما يسمى بالشرعية التى كافح الجنوبيون من استعادتها بعد أن كانوا سابقاً لهم تجاهها في الانتخابات الرئاسية نظر، لما عانوه في الفترة السابقة للنظام القديم نأمل أن تعي أكثر طبيعة المرحله الجديدة ، وعليها أن تستوعب أن الدفاع البطولي والتضحيات التي قدمها الجنوبيون من أجل الدفاع عن وطنهم وليست من أجل التحصل على الرتبة العسكرية او المغانم التي تزول، وإنها لن تذهب هباءاً منثوراً ولن تخضع للابتزازات من قيادات متنفذه صالحة لكل مكان وزمان، كوزير الداخلية (الحذيفي أو علي محسن أو حميد) أو مطبلي الإعلام المتكررة وجوههم، والتي تستضيفهم القنوات مثل الحدث و العربية أو الجزيرة،

الذين لازال البعض منهم في غيهم يسبحون بعيدا عن الواقع ، أما قوى التحالف العربي فهي قبل غيرها تعرف على الواقع من الذي دافع ومن الذي خذل ، ومن حقق الانتصار ومن ساند الحوثة وعاونهم وتعامل مع إيران.

والموقف المطلوب رسم لوحة جديدة لبناء الوطن تبين ماهو متمايز بين الواقع في الجنوب والشمال، بإيجاد مقاربات وحلول سلمية لفك الارتباط لهذه الوحدة المدمرة والمكلفة للوطن اليمني والإقليم ، وبناء جسور جديدة من العلاقات يتم التمهيد لها عبر خارطة طريق ومرحلة انتقالية للوصول الآمن إلى نظامين في الجنوب والشمال يتم دمجهما مع دول الإقليم بعد أن يتم التخلص الكامل من المشكلات، والتنفيذ لقرار مجلس الامن الدولي (٢٢١٦) وغيرها من القرارات الصادرة عن مؤتمر الإنقاذ لليمن بالرياض التي أكدت على إعطاء شعب الجنوب حقه في اختيار مكانته السياسية وتقرير مصيره.

المكلا اليوم ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م

مؤتمر حضرموت الجامع.. هل يكون جامعاً وموحداً ؟!

علينا التفاؤل خيراً والأمل رغم ظروف الحرب والعمل الجاري في المحافظات المحررة لمكافحة الإرهاب والتطرف ، والعمل على حل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

مقارنة بمحافظات الجمهورية الأخرى فقد شهد الوضع بمحافظة حضرموت تحسناً ملحوظاً في ظل وجود تناغم بين أداء السلطات نوعاً ما في المجالين التنفيذي والعسكري، وكلنا أمل بتظافر جهود كل الخيرين للتطوير والنهوض بأوضاع محافظة حضرموت بصورة أكبر، لتأخذ مكانتها الصحيحة في المعادلة الوطنية بما يتناسب مع جغرافيتها ودورها الاقتصادي والثقافي ووزنها السكاني وثقلها المالي والإداري.

أولاً : تناولت في كتاباتي بموقع المكلا اليوم خلال عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥م ، اهمية إيجاد الكيان او الحامل الجنوبي الجامع، الذي سيكون ملبيا ومتوجا لنضالات وتضحيات الشعب الجنوبي وحراكه السلمي الذي انطلق عام ٢٠٠٧م وزاد زخمه في الأعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٤م ، وانعكس تأثيره في الواقع عام ٢٠١٥م في انطلاقة مقاومته الجنوبية، وتلاحمها مع عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اصطفاف جديد كان يرجى له أن يقطف ثماره وفي أن تسفر المليونيات الهادرة وهذا الكفاح البطولي بالميدان عن الاتفاق السياسي المأمول لإيجاد كيان جنوبي جامع يكون قائداً وموحداً

لنضال الجنوبيين ومدافعاً عن قضيتهم المشروعة وحاملا لها في المحافل الإقليمية والعربية والدولية ، فضلاً عن دوره في أية مباحثات قادمة لترتيب أوضاع البيت اليمني بما فيها الحق في تقرير المصير وإستعادة الدولة.

لقد فشلت كل الجهود في تحقيق هذا المطلب السياسي المهم ولكن لازال الأمل قائماً لتحقيقه إذا تظافرت الجهود وتكاتفت كل المكونات الجنوبية ولبت الدعوة الصادقة التي أطلقها محافظ محافظة عدن اللواء عيدروس الزبيدي ، ما لم فإن الأبواب ستكون مشرعة لكل المتربصين بقضيتهم لتمزيقهم شر ممزق حتى لا تقوم لهم قائمة وتوزيعهم على كنتونات مناطقية ، وزرع الفتن وتغذية الصراعات والحروب والثارات، لأن هذا المخطط الجهنمي تقوده وتعمل عليه ليلاً ونهاراً قوى الفساد والتسلط القديمة والحديثة والتي استفادت من فترة العهد السابق من تعميم الفساد وزيادة المفسدين.

بحنكة المثقف والمؤرخ الواعي لأهمية التفاهم والتناغم بين حضرموت وعدن، أشار الأستاذ المرحوم سعيد عوض باوزير في كتابه "حياة جديدة سيرة ذاتية وشهادات" الصادر عن دار حضرموت للدراسات والنشر عام ٢٠٠٣م وفي الصفحة (١٠٥) وبعنوان "دعوة إلى تفاهم الشباب في حضرموت وعدن" أشار إلى مايلي : (في مستهل ذي القعدة من عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) ضمنّي مجلس في المكلا مع ثلاثة من خيرة مفكري الشباب الحضرمي كان اثنان منهم من الداخل والثالث من الساحل وتناجينا طويلاً في جلسات متعددة حول السعي في إيجاد

وسيلة ما للاتصال والتفاهم بين جميع الشباب الحضرمي في وطنه أولاً ثم بينه وبين أخيه العدني ثانياً، وكنا واقعيين في هذه المباحثات لم نسمح للخيال بأي تدخل فيها مقدرين كثيرا من الاعتبارات والأحوال فاضطرنا ذلك إلى أن نحيط الأمر بسياج من الكتمان وأن نثبت في كل شي ونزن الأمور بنتائجها، ورغما عن وجود عقبات كثيرة حالت دون إنجاز المشروع في كامل هيئته التي نرجو له فيها التوفيق فقد دفعنا بكثير من الشباب الحضرمي والعدني إلى الاتصال والتعارف من حيث لا يشعرون، ولا تزال آثار هذا الاتصال تأخذ شكلا أجلى وأوضح كلما تقدمت الأيام).

ياله من استشراق ووعي كبير بأهمية العلاقة الاستراتيجية بين حضرموت وعدن أشار إليه المؤرخ باوزير . وفي الحاضر الراهن وفي التاريخ السياسي هناك من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية مايؤكد مثل هذا التناغم وأهمية تطويره وتعميقه في الوعي السياسي الجمعي الجنوبي، نضعه مرة أخرى أمام النخب الحضرمية وهي تحضر لعقد الحضرمي الجامع. وقد بينت الأحداث للحرب الأخيرة ٢٠١٥م ذلك التلاحم والتعاضد بين حضرموت وعدن ، حيث احتضنت مدن حضرموت الوافدين اليها من النازحين في مدنها، وقدمت كافة الإمكانيات من ايواء ومساعدات ، بل إن محافظة حضرموت أرسلت إلى عدن المؤن الغذائية والدوائية والشباب من أجل المساهمة في تحرير عدن والجنوب من جحافل الغزاة الجدد (التحالف الجديد للحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأعوانهم) في ملحمة بطولية سيذكرها التاريخ السياسي الحديث.

ثانياً: كلي أمل أن لا يتجه المؤتمر الحضرمي الجامع الذي تجرى التحضيرات لانعقاده إلى نفس المآلات والمصير لعقد المؤتمر الجنوبي الجامع الذي طال انتظار انعقاده ، وحتى نربط المسارات ببعضها البعض أرى أن هذا المؤتمر لكي يكتب له النجاح يجب توفير الظروف الصحية المناسبة وأهمها الأمنية ، والتحديد الواضح للأهداف المتوخاة من انعقاده، و ما هي توقعات إسهاماته في إطار الأوضاع الحالية للسلطات التنفيذية والعسكرية والأمنية بالمحافظة ؟ وأن تكون الوثائق التي ستقدم له موضوعية في إطار الزمان والمكان والظرف العام للبلاد التي لا زالت في حالة حرب وتواجه مخاطر الإرهاب والتطرف ، وأن يكون المشاركون في التحضير لأعماله والمساهمون في جلساته يمثلون كافة الطيف الحضرمي.

وفي ظل الأوضاع الحالية غير المستقرة بالبلاد فإنني أقترح أن يأخذ المؤتمر بالاهتمام القضايا الحيوية المتعلقة بأمن واستقرار حضرموت وتكوين مؤسساتها الأمنية والعسكرية المقتدرة، والحفاظ على الأمن والاستقرار بها وبسط نفوذها على كافة أنحاء المحافظة، والتأكيد على توفير الخدمات الأساسية من مشاريع الكهرباء والمياه والطرق والتعليم.

وأما في المجالات الحيوية الأخرى فلابد من الاهتمام بالموانئ البحرية والبرية بالمحافظة ، ومتابعة سرعة تشغيل مطار الريان الدولي ، وأمام المؤتمر أيضا التأكيد على أن تحصل حضرموت على نصيبها من الثروات الموجود فيها، وأن تحتل مكانتها اللائقة المتناسبة مع موقعها الجغرافي الكبير وثرواتها وواقعها الإداري.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بإيجاد نوع من العمل المشترك بين الهيئات الإدارية الموجودة بالمحافظة والمواطنين في إطار مواقعهم السكنية والمديريات في مجال الأمن والصحة والتعليم ومكافحة الظواهر الموجودة وبخاصة محاربة انتشار القات والمخدرات وقضايا استخدام السلاح في المناسبات المختلفة، وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي من خلالها يتم الإضرار بالنسيج الوطني الحضرمي وكذلك دعم مدرسة حضرموت الوسطية في مسائل الفقه والشريعة ، والاهتمام بهذا المجال وإعادة العمل للمؤسسات به .

وفي مجال آخر فإن تطوير اقتصاديات حضرموت والدفع بالمستثمرين الحضارمة للاستثمار في المجالات الحيوية (بترول ، غاز ، مصانع ، اتصالات ، كهرباء ومياه وتعليم وثقافة) وغيرها من المجالات الحيوية ، والدفع باستكمال إعادة تأهيل العمل للمؤسسات القضائية ، كما أن هذا المؤتمر أيضا عليه أن يدفع ويطالب بتطوير جامعة حضرموت وإنشاء جامعة الأحقاف بسيؤون وإنشاء كليات علمية تخدم تطور المحافظة ، وأن يناشد السلطات لتفعيل عمل المؤسسات الخدمية المهمة.

ومن جهة أخرى فإنه في ظل الظروف الحالية حيث لازالت الحرب دائرة في إطار الجمهورية اليمنية بين الشرعية وقوى الانقلاب ، فإن مؤتمر حضرموت الجامع عليه أن يعمل بقواه لدعم الشرعية والتحالف لإقرار السلام المستند على المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية ، ومن جانب آخر العمل على تطوير الأوضاع الداخلية بالمحافظة لتأخذ مكانتها في ترتيبات ما بعد الحرب، ونتائج

الحوار الذي سيتم لاحقاً بين الأطراف المختلفة، والتي ستناقش من جديد المسائل الشائكة التي أدت إلى الحرب والانقلاب وضمنها معالجة مسألة الأقاليم والدستور وغيرها .

ثالثا: لقد أطلقت العنان لأفكاري حول انعقاد المؤتمر الحضرمي الجامع، ولكن لا أخفي مخاوفي على ضوء اطلاعي على عدد من البيانات في مواقع التواصل الاجتماعي بأنه توجد احتمالات بأن لا يُكْتَب لهذا المؤتمر النجاح لأسباب عديدة منها :

١- حجم الهجمة الشرسة التي تقودها أطراف نافذة لتغذية الصراعات والتناقضات في الجسد الحضرمي ، وهي خارجية ولا تحمل لحضرموت أي خير، وهذا العمل يسير بالتوازي مع إفشال أي مجهود لإيجاد كيان جنوبي جامع، وأيضا أي عمل يهدف لأن يكون لحضرموت حاملها وكيانها المدافع والمنتزع لحقوقها دون انتقاص.

٢- هناك عامل آخر يتعلق بنا نحن الحضارمة، فنحن منذ فترة ليست بالقليلة نفتقر للثقافة الجمعية والتوحيدية ، وتزداد بيننا الضغائن والتشرذم ، وأصبح لدينا شبه عادة أن يقودنا من خارجنا ، ولكثرة الهرج والمرج وقلة العمل، و لا نلتزم بمعايير سليمة لإدارة خلافاتنا وتباياناتنا .

لقد كتب المؤرخ سعيد عوض باوزير في كتابة المشار إليه آنفاً "حياة جديدة – سيرة ذاتية وشهادات" صفحة (١٦٣ – ١٦٤) في فقرة بعنوان (كنت في عدن (٣) عام ١٩٦٣) مايأتي حول الحضارمة: (إنهم الحضارم .. لا ينقصهم المال ولا النشاط ولا الذكاء ... عيبهم الكبير الفردية، الأنانية ، المصلحة الشخصية ، عدم التعاون ...هذه نقاط الضعف عند الحضارم لا في عدن وحدها بل في حضرموت أيضا وفي كل مكان رحلوا اليه .. كلهم الإ من عصم الله ، يؤمنون بالمثل الذي وضعه أحد اجدادهم الميامين ويطبقونه بأمانة "كلين يجمر على قرصه" ، وناحية الضعف هذه عندهم هي أساس البلاء في كل ما تشكوه منه بلادهم من تأخر اجتماعي وتخلف اقتصادي وتسلط سياسي وتفكك في روابط القربى القريبة التي تجمعهم في عصر آمنت فيه بضرورة التلاقي والتفاهم والتعاون القارات المتباعدة والمذاهب المتباينة والمصالح المتعارضة بين أكبر قوى الشرق والغرب).

ياله من تحليل معمق لمؤرخ مقتدر في نقد الذات والتحلي بالشجاعة والتبصر في أحوالنا، والتخلص من هذه الظواهر السلبية المقيتة التي أشار لها الكاتب عن واقعنا الحضرمي في عام ١٩٦٣م ، تضع أمام اللجنة التحضيرية واللجان الفرعية مسؤوليات جماعية ، وأن يتجنب الجميع النزعات الفردية أو الشخصية ، وأن يتجسد في النشاط التحضيري التكاتف واستخدام كل الوسائل الإعلامية الممكنة لإبراز أهداف المؤتمر الجامع الحضرمي وعقد ندوات وورش لمناقشة وثائقه.

هل سيحقق المؤتمر الحضرمي الجامع الغرض السامي لانعقاده في وحدة حضرموت وتآزرها وتناصرها وعملها الجماعي لبناء قاعدة لحضرموت الغد الواعدة بالعطاء، ويكون بداية نقطة مضيئة في المسار القادم لإيجاد كيان جنوبي جامع؟ نأمل أن لا تخيب النخب الحضرمية الآمال التي نرى أنها تحاط بكثير من التعقيدات والصعوبات للمشهد السياسي في إطار الجمهورية اليمنية الذي لا زال يعتمل بكل المفاجآت والتطورات على ماتتوافر إمكانيات تحقيقه وجعل ما هو مختلف عليه جانباً إلى أن يتم إنضاج الظروف الموضوعية والذاتية لتحقيقه.

هذه خاطرة أردت بها المساهمة ، وأرجو إعذاري إن أطلت.

نبأ حضرموت: ١ ديسمبر ٢٠١٦م

الملاحق

ملحق رقم (١)

المقالات المنشورة للكاتب: صالح سعيد بامطرف من عام (١٩٧٤ - ٢٠١٦م) مرتبة وفقاً لتاريخ النشر

صحيفة الشرارة :

م	الموضوع	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
١	طبيعة العصر الراهن على ضوء الصراع العالمي	٣١/ ١٢/ ١٩٧٤م	١٣٧	٧
٢	التنظيم السياسي والشباب: أشيد مساعد نشط واحتياطي للتنظيم السياسي الجبهة القومية	٢٠/ ٤/ ١٩٧٥م	١٥٢	٥
٣	المؤتمر العام السادس للتنظيم السياسي الجبة القومية وتطورات الثورة اليمنية	٢٩/ ٦/ ١٩٧٥م	١٦١	٤، ٥
٤	إطلالة على المسيرة الكفاحية لأشيد والمهمات الجديدة	٨/ ٢/ ١٩٨٦م	٤٧٢	٤
٥	خمسة عشر عاماً على تأسيس المدرسة الحزبية وذكريات كفاحية وعمل متواصل	١٥/ ٢/ ١٩٨٦م	٤٧٣	٥
٦	الحركة النقابية في ذكرى تأسيسها الثلاثين مارس٥٦ – مارس٨٦ والمهمات الجديدة	٢٦/ ٣/ ١٩٨٦م	٤٧٩	٤
٧	مبادرات وأعمال تنال كل تقدير	٢/ ٤/ ١٩٨٦م	٤٨٠	الأخيرة

م	الموضوع	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
٨	إضاءات على تأسيس فرع معهد عبدالله باذيب للاشتراكية العلمية	٢٣/ ٤/ ١٩٨٦	٤٨٣	٥
٩	المنظمة القاعدية حلقة أساسية في تعزيز الدور القيادي للحزب الاشتراكي اليمني	٢١/ ٥/ ١٩٨٦م	٤٨٧	٥
١٠	٧سنوات من صداقة متينة ومتطورة: في العام السابع لمعاهدة الصداقة والتعاون بين بلادنا والاتحاد السوفيتي الصديق	٢٢/ ١١/ ١٩٨٦م	٥٠٨	الأخيرة
١١	الكونفرس الحزبي العام أحدى المتطلبات لوثائق الحزب الاشتراكي اليمني	٢٠/ ٥/ ١٩٨٧م	٥٣٨	٣
١٢	الكونفرس الحزبي العام وثيقة الحزب والشعب	٢٧/ ٥/ ١٩٨٧م	٥٣٩	٧
١٣	ثورتا ٢٦سبتمبر و١٤اكتوبر تجسيد لترابط وحدة نضال الشعب اليمني	٣٠/ ٩/ ١٩٨٧م	٥٥٥	الأخيرة
١٤	التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية وأهميتها في انتصار الجديد التقدمي	٢/ ١٢/ ١٩٨٧م	٥٦٤	٦
١٥	أضواء على مسيرة فرع معهد عبدالله باذيب للاشتراكية العلمية بالمحافظة خلال (١٥)عام	١٦/ ١٢/ ١٩٨٧م	٥٦٦	٥
١٦	بعض مايمكن قوله في الذكرى العشرين لصدور صحيفة الشرارة	٦/ ١/ ١٩٨٨م	٥٦٩	٧

م	الموضوع	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
١٧	الكونفرس الحزبي العام أهمية تمثل وثائقه ونشرها	٣/ ٢/ ١٩٨٨م	٥٧٣	الأخيرة
١٨	مؤتمر المندوبين الرابع لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالمحافظة وقفة تقييمية ومهمات منتصبة	٦/ ٧/ ١٩٨٨م	٥٩٤	٣
١٩	حول مايجري في بلاد السوفيت (البروستريكا) إعادة البناء وعلاقات الصداقة والتعاون بين البلدين	٢٦/ ١٠/ ١٩٨٨م	٦١٠	٥
٢٠	اعلان قيام الجمهورية اليمنية الميلاد الجديد للثورة اليمنية	١٦/ ٥/ ١٩٩٠م	٦٨٥	الأخيرة
٢١	العدوان الغاشم على العراق مخطط أمريكي رهيب لضرب القوة العربية	٣٠/ ١/ ١٩٩١م	٧١٩	الأخيرة
٢٢	أهمية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية سياسياً ووطنياً ١	٢٤/ ٤/ ١٩٩١م	٧٢٩	٤
٢٣	أهمية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية سياسياً ووطنياً ٢	٨/ ٥/ ١٩٩١م	٧٣٠	٣
٢٤	خواطر ورؤى متفرقة	٢٨/ ٨/ ١٩٩١م	٧٤٤	٤
٢٥	أهمية تقييم الفترة الانتقالية	٥/ ٢/ ١٩٩٢م	٧٦٥	٥
٢٦	مشروع ميثاق العمل السياسي وأهمية اغناء الممارسة السياسية بمضامين جديدة	٢٤/ ٦/ ١٩٩٢م	٧٨١	٣
٢٧	الدستور والوحدة: مساهمات في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية (الحلقة الأولى)	٨/ ٩/ ١٩٩٣م	٨٣١	٤

م	الموضوع	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
٢٨	الدستور والوحدة: مساهمات في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية (الحلقة الثانية)	١٥/ ٩/ ١٩٩٣م	٨٣٢	٣
٢٩	الحزب الاشتراكي اليمني في ظل التحضيرات لانعقاد مؤتمره العام الرابع	٢٢/ ٩/ ١٩٩٣م	٨٣٣	١٣
٣٠	مساحة رأي: الإصلاح الإداري للنهوض بأوضاع محافظة حضرموت	٢٠/ ١٠/ ١٩٩٣م	٨٣٥	الأخيرة
٣١	أفكار حول: إيجاد آلية جديدة لنشاط الحزب الاشتراكي اليمني	٢٧/ ١٠/ ١٩٩٣م	٨٣٦	٦
٣٢	المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق (الحلقة الأولى)	٨/ ١٢/ ١٩٩٣م	٨٤٢	٦
٣٣	المستجدات على الساحة الوطنية والاتفاقات الوحدوية والمصداقية في التطبيق (الحلقة الثانية)	١٥/ ١٢/ ١٩٩٣م	٨٤٣	٤
صحيفة حضرموت :				
٣٤	الخطاب السياسي، المصداقية في التعامل مع وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة	٢٤/ ٤/ ١٩٩٤م	١٠	٦

المقالات بالصحف الأخرى للفترة من عام (٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥م)

م	الموضوع	الصحيفة	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
٣٥	موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم	الأيام	٢٠٠٣/١٠/٢٩م	٤٠١١	٧
٣٦	مؤتمرنا تجديد في القيادة تجديد في الرؤى	الثوري	٢٠٠٥/٧/٢٦م	١٨٧٦	٧
٣٧	مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والتحديات التي تواجه التطبيق	الوسط	٢٠٠٦/٥/٣١م	١٠٢	٩
٣٨	صحيفة الوسط ومقالات د.عبدالله الفقيه الاسبوعية	الوسط	٢٠٠٦/٦/٢٨م	١٠٦	٤
٣٩	القصر السلطاني بالمكلا وأهمية إقامة متحف حديث أثري وتاريخي	شبام	٢٠٠٦/٦/٢٨م	٣٧٢	٥
٤٠	الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها	الوسط	٢٠٠٦/٩/٢٠م	١١٨	١٠
٤١	موظفو الجامعات في ميزان العدل والمساواة المختل	الايام	٢٠٠٧/٦/١٧م	٥١٢١	٧
٤٢	فؤاد محمد مسعود بامطرف سيرة زاخرة بالعطاء	الثوري	٢٠٠٨/٤/٣م	٢٠٠٠	١٤
٤٣	القضية الجنوبية: نحو ايجاد فهم وواقع جديد بالشراكة الوطنية	الثوري	٢٠٠٨/٥/١م	٢٠٠٤	٨
٤٤	أوراق متناثرة		٢٠٠٨/٦/٥م	٢٠٠٩	١١

م	الموضوع	الصحيفة	تاريخ النشر	العدد	الصفحة
٤٥	رداً على عبدالعزيز يحيى: الجنوب مقاربة حلم الوحدة بواقعها	الثوري	٢٠٠٨/٧/٣م	٢٠١٣	٨
٤٦	فقيد الحزب الاشتراكي اليمني ، فقيد العلم والمعرفة أ.د. سالم عمر بكير في ذكرى رحيله العاشرة	الثوري	٢٠٠٨/٧/٢٤م	٢٠١٦	٢
٤٧	فقيد العلم والمعرفة أ.د. سالم عمر بكير في ذكرى رحيله العاشرة	مجلة المكلا	اكتوبر–ديسمبر ٢٠٠٨م	٢	٣٦
٤٨	غزة الصامدة تستنجد الضمير العربي والإنساني فهل من مجيب؟	الثوري	٢٠٠٩/١/٨	٢٠٣٥	١٠
٤٩	أحزاب اللقاء المشترك وهيئات الحراك الجنوبي والتشاور الوطني العام	الثوري	٢٠٠٩/٢/١٩	٢٠٤١	٨
٥٠	الانتخابات وأوضاع المحافظات صعوبات وتعقيدات، محافظة حضرموت نموذجاً	الثوري	٢٠٠٩/٢/٢٦	٢٠٤٢	٨
٥١	المهندس خالد سعيد بامطرف حصاد موسم حياة	شبام	٢٠٠٩/١٢/٢٣م	٥٣٦	٥
٥٢	أبعاد ودلالات توافق اربعيية المؤسس وعشرينية التأسيس	شبام	٢٠١٣/٤/١٧	٦٨٩	٧
٥٣	تأملات في: رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية	شبام	٢٠١٣/٦/١٢م	٦٩٧	٣
٥٤	خواطر زائر إلى ماليزيا مكرر	٣٠نوفمبر	٢٠١٥/٣/٩م	١٢٢	١٠

المقالات بالمواقع الإلكترونية (٢٠١٣ – ٢٠١٦م)

م	الموضوع	الموقع	تاريخ النشر
٥٥	**الجنوب: أمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل**	المكلا اليوم	١/ ٥/ ٢٠١٣م
٥٦	**مرة أخرى: الجنوب: آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم أفاق المستقبل ٢**	المكلا اليوم	١٧/ ٤/ ٢٠١٤م
٥٧	**الثورة السلمية الجنوبية وأهمية إيجاد الحامل السياسي الجامع**	المكلا اليوم	٢١/ ٩/ ٢٠١٤م
٥٨	**مستجدات الأوضاع في اليمن وعلاقتها بالقضية الجنوبية**	المكلا اليوم	١٨/ ١/ ٢٠١٥م
٥٩	**أهمية وحدة قوى الحراك الجنوبي ورفع دوره السياسي والتنظيمي والقيادي**	المكلا اليوم	٣١/ ١/ ٢٠١٥م
٦٠	**خواطر زائر إلى ماليزيا**	المكلا اليوم	٣/ ٣/ ٢٠١٥م
٦١	**مكتبة السلطانة بهية أوتارا الماليزية**	المكلا اليوم	٢٢/ ٣/ ٢٠١٥م
٦٢	**عاصفة الحزم وأعادة الأمل: هل يؤسس مؤتمر الرياض لمرحلة جديدة في اليمن**	المكلا اليوم	١٦/ ٥/ ٢٠١٥م
٦٣	**عاصفة الحزم واعادة الأمل: المقاومة الوطنية انتصارات وتطلعات مشروعة وأهمية فهم المرحلة**	المكلا اليوم	٢٤/ ٨/ ٢٠١٥م
٦٤	**مؤتمر حضرموت الجامع هل يكون جامعاً وموحداً**	نبأ حضرموت	١/ ١٢/ ٢٠١٦م

ملحق رقم (٢)

جدول بالمقالات المستثناة من النشر في هذا الكتاب وأسبابها

الفترة التاريخية	عدد المقالات	موضوعها	الأسباب
١٩٧٤-١٩٩٠م	٥	- طبيعة العصر الراهن على ضوء الصراع العالمي.	• محتوى القسم الأول للكتاب يقف على ذلك.
		- المؤتمر العام السادس للتنظيم السياسي الجبهة القومية وتطورات الثورة اليمنية.	• محتوى القسم الأول غطى بتفصيلية ذلك.
		- الكونفرس الحزبي العام وثيقة الحزب والشعب.	• الاكتفاء بموضوعين من ثلاثة .
		- أضواء على مسيرة فرع معهد عبدالله باذيب للاشتراكية العلمية بالمحافظة خلال (١٥)عام.	• الاكتفاء بموضوعين من ثلاثة .
		- حول مايجري في الاتحاد السوفيتي (البروستريكا) اعادة البناء وعلاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.	• الاكتفاء بموضوع واحد من موضعين.
١٩٩١-١٩٩٤م	٣	- العدوان الغاشم على العراق مخطط أمريكي رهيب لضرب القوة العربية .	• لابتعاد سياقه عن موضعات القسم الثاني من الكتاب .

الفترة التاريخية	عدد المقالات	موضوعها	الأسباب
		- أهمية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمية سياسياً ووطنياً (مقالين)	• الاكتفاء بموضوعين في القسم الثاني للكتاب بعنوان مساهمات في النقاشات الجارية حول التعديلات الدستورية على دستور الوحدة.
٢٠٠٣-٢٠٠٩م	٩	- القصر السلطاني بالمكلا وأهمية إقامة متحف حديث أثري وتاريخي.	• الابتعاد عن سياق موضوعات القسم الثالث في الكتاب.
		- موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم. - الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها ، - موظفو الجامعات في ميزان العدل والمساواة المختل.	• موضوع الجامعات كان مخططاً له قسم في مسودة الكتاب الأول وتم استبعاده بعد الاتفاق على أن يكون الكتاب من أربعة أقسام في الشأن السياسي اليمني. ولدي رغبة في إعداد بحث أو كتاب مستقل عن ذلك.
		- فؤاد محمد مسعود بامطرف حياة زاخرة بالعطاء. - المهندس خالد سعيد بامطرف حصاد موسم حياة. - أ. د. سالم عمر بكير فقيد الحزب الاشتراكي اليمني، فقيد العلم والمعرفة في ذكرى رحيله العاشرة (مقالات) .	• موضوع الشخصيات كان مخططاً له قسم مستقل في مسودة الكتاب الأولى وتم استبعاده، ويكتفي الكاتب بما نشره حول الشخصيات في كتب التأبين لهم.

الفترة التاريخية	عدد المقالات	موضوعها	الأسباب
		- غزة الصامدة تستنجد بالضمير العربي والإنساني فهل من مجيب؟	• اكتفينا بالموضوع الوارد حول غزة في مقالنا (أوراق متناثرة).
٢٠١٣-٢٠١٦م	٥	- أهمية وحدة قوى الحلاك الجنوبي ورفع دوره السياسي والتنظيمي والقيادي.	• لوجود مواضيع عدة في القسم الرابع من الكتاب تؤدي الغرض.
		- أبعاد ودلالات توافق أربعينية المؤسس وعشرينية التأسيس. - مكتبة السلطانة بهية بجامعة أوتارا الماليزية.	• سيتم الاستفادة من الموضوعين عند إعداد البحث والكتاب عن الجامعات.
		- خواطر زائر لماليزيا (مقالان)	• تم استبعاده لابتعاده عن موضوعات القسم الرابع.
الإجمالي	٢٢		

ملحق رقم (٣)

صحيفة الشرارة : ١٣ يناير ١٩٨٨م، العدد (٥٧٠) ص (٣)

وقائع الحفل الخطابي والتكريمي في ذكرى تأسيس الصحيفة

تكريم وتحفيز المشاركين في تأسيس وقيادة وتحرير وطباعة الصحيفة خلال العشرين سنة الماضية

قام الرفيق الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء يرافقه الأخوان سيف منصر محمد عضو اللجنة المركزية السكرتير الأول للجنة منظمة الحزب بالمحافظة ومحمود عبدالله عراسي عضو اللجنة المركزية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس الشعب المحلي مع فؤاد محمد بامطرف العضو المرشح للجنة المحافظة رئيس تحرير صحيفة الشرارة بتسليم الشهادات التقديرية والحوافز المادية للمكرمين في الذكرى العشرين لتأسيس الصحيفة وذلك في الحفل الخطابي والتكريمي والفني الذي شهدته دار سينما ١٤أكتوبر مساء يوم الخميس الماضي ٧يناير ١٩٨٨م وذلك بالاستناد إلى قرار هيئة سكرتارية لجنة المحافظة الحزبية الخاص بتكريم وتحفيز الأفراد المشاركين في تأسيس وتنظيم وقيادة وتحرير وطباعة صحيفة الشرارة خلال العشرين سنة الماضية وذلك على النحو الآتي:

- المشروفون الاساسيون في هيئات التحرير في السنوات الأولى من عمر الصحيفة الذين ساهموا بشكل مؤثر في تطوير نشاطها وقيادته وتحملوا مسؤوليات قيادية إشرافية وهم :

١-عبدالله صالح البار.	٢-د. سالم عمر بكير.
٣-خالد عبدالعزيز.	٤-صالح سعيد باعامر.
٥-عباس حسين العيدروس.	

- المساهمون في الكتابة والعاملون في هيئات التحرير في فترات مختلفة وهم:

١- يحيي السقاف.	٢- محمد عبدالله الحداد.
٣-سعيد سالم باضروس.	٤- سعيد مبارك سبتي.
٥- صالح سعيد بامطرف.	٦-حسن أحمد كندسة.
٧-فاروق حكيمي .	

- المساهمون في الكتابة من خارج هيئة التحرير وهم:

١- عمر باوزير.	٢-عمر محفوظ باني.
٣-سالم حسن بارعيدة.	٤- عبدالعزيز صالح بن ثعلب.
٥-سالم شيخ باوزير.	٦-سالم غالب بن بريك.
٧-هادي صالح كراشيم.	٨-الفقيد فرج جامع السنوسي.

- عمال الصف والطباعة القدامى المعاصرون لميلاد الصحيفة الذين قدموا جهوداً كبيرة في صف وطباعة وإخراج الصحيفة في ظل الظروف الصعبة وهم:

١ – راضي حسن خمور.	٢–برك فرج بلعلا.
٣–عمر علي العطاس.	٤–أحمد علوي العطاس.
٥–مبارك باحاج.	٦–ناصر باحميش .
٧– صالح محمد الكلدي.	٨–سعيد صالح بن جبير.
٩–الفقيد سعيد صالح بن شريشر.	١٠–سعيد عبدالرازق.

- العاملون في الوقت الراهن في اطار هيئة التحرير أو مطابع مؤسسة الشرارة الذين قدموا أعمالاً ملموسة خلال فترة خمس سنوات فأكثر وهم :

١ – علي عمر الصيعري. ٢– علي سالم اليزيدي.

كما أقرت هيئة سكرتارية لجنة المحافظة أن تقوم هيئة التحرير وإدارة المطبعة بتقديم شهادات تقديرية ، وحوافز مادية رمزية، ورسائل تقدير وتحية بالذكرى للعناصر الآتية :

١ – العاملين النشطاء في هيئة التحرير والمطبعة .

٢–المساهمين النشطاء في الكتابة بالصحيفة.

٣– المراسلين الشعبيين في المديريات.

كلاً حسب ماقدمه للصحيفة في غضون السنوات الثلاث الأخيرة منذ سبتمبر ١٩٨٤م وأن يتم التركيز على من أسهم بصورة متواصلة خلال هذه السنوات الثلاث وأظهرا أداءاً متميزاً في نشاط الصحيفة .

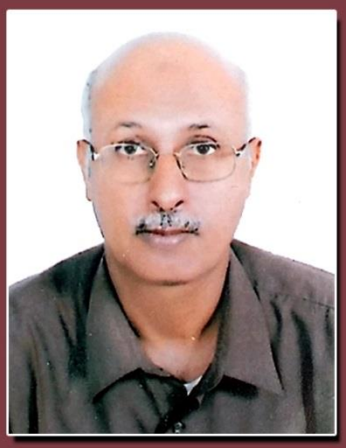
هذا الكتاب

وقد أحسن الأستاذ صالح سعيد بامطرف صنعاً بتجميع مقالاته في هذا الكتاب بتنوع موضوعاتها وتعدد مراحلها - بصرف النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا معها - قبل أن تطويها سنين النسيان والإهمال ، وإذا اتسم البعض منها بالطابع الدعائي أو الانفعالي أو الخبري العابر فإنها رسمت معالم مرحلة تمتد لنصف قرن من الزمان، وركزت على منطقة ما تزال تموج بالصراعات والنزاعات، وقد تلازمت حركة صعود المقالات مع مراحل تشكل المؤلف من مرحلة الشباب واندفاعهم إلى مرحلة النضج وهو ما نلاحظه من حرصه على نشر هذه المقالات التي تجاوز موضوع البعض منها قناعاته الحاضرة مما يدل على إدراكه السليم لحيوية الكلمة المكتوبة، وأهمية نشرها، وإيداعها في ذمة التاريخ حيث لا تنتهي صلاحية الكلمات.

أ. د. عبدالله سعيد الجعيدي



المؤلف في سطور



• ولد في يناير 1950م، بمدينة غيل باوزير بمحافظة حضرموت وبها تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط، ثم أكمل دراسته بثانوية المكلا للبنين العام الدراسي 69/ 70م، وتحصّل على الشهادة المدرسية السودانية في مارس 1970م.

• تقلّد عدد من الوظائف الحكومية منذ تعيينه مدرساً إعدادياً في 24/ 10/ 1970م ، في المجال التربوي والسياسي والجماهيري والثقافي حتى تقاعده الوظيفي في أغسطس 2007م.

• تحصّل على عدد من فرص الزيارات الخارجية للدراسة والدورات وتبادل الخبرات لكل من البلدان (الاتحاد السوفييتي، بلغاريا ، كوريا الشمالية، تشيكو سلوفاكيا والعراق الشقيق) .

• لديه اهتمامات بمجال الصحافة ومن إصداراته هذا الكتاب المعنون بـ (تجربتي مع الصحافة) ، وتحت الإعداد والمتابعة موضوعات أخرى.